جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

مآخذ علي أبي البركات الأنباري (ت/٥٧٧هـ) في كتابه الإنصاف

الدكتورة
نهلة فرج أحمد قاسم

المدرس بقسم اللغويات

كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بكفر الشيخ

العدد الثامن عشر
للعام ١٤٣٤هـ / ٢٠١٤م
الجزء الرابع

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٤م
الترقيم الدولى ISSN 2356-9050

المقدمة

الحمد لله الذى أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفصح من نطق بالضاد وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .... أما بعد

فإن الخلاف النحوى موضوع خصب في اللغة العربية تفرعت عنه مسائل النحو وتعددت فيه الآراء.

يرتبط دائما بفهم المسائل النحوية وتوجيهها ويقوم على الاجتهاد كما يعكس المرجعيات الفكرية والفلسفية والدينية التي انطلق منها النحويون في بناء تصوراتهم وبنوا عليها مناهجهم .

و للخلاف النحوى أهمية خاصة في المكتبة العربية لما يجمعه من آراء لأعلام النحويين .

ومن أشهر هذه الكتب : (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين للإمام كمال الدين أبى البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبى سعيد الأنبارى المتوفى سنة ٥٧٧ هـ)

فالكتاب يحوى أشهر قضايا الخلاف بين البصريين والكوفيين وأدلتهم ويظهر مدى ما وصل إليه أبوالبركات الأنبارى من القدرة على تتبع الخلاف النحوى ومناقشته ثم الترجيح من وجهة نظره .

وأبو البركات الأنبارى وإن كان منصفاً في كثير من ترجيحاته إلا أنه بدا في بعض المسائل متحاملاً على الكوفيين معتمداً في ذلك على بعض الأصول النحوية.

لذا آثرت في هذا البحث أن ألقى الضوء علي ذلك من خلال دراسة لبعض المسائل النحوية في كتاب الإنصاف والتي كان الرأي فيها للكوفيين ولكن الأنبارى بدا واضح التعصب لمذهب البصريين مرجحا له عن طريق رد الرواية التي استشهد بها الكوفيون أو تضعيفها أو الحكم بشذوذها أو تأويلها .

وقد وضعت هذا البحث تحت عنوان: (مآخذ على أبي البركات الأنبارى (ت/٥٧٧هـ) في كتابة الإنصاف).

وترجع أهمية هذا الموضوع إلى تتبع الأسس والمقاييس التي اعتمد عليها الأنبارى في توجيه الخلاف النحوى وذلك بالتعرف على آراء النحاة البصريين والكوفيين وأدلتهم ومناقشتها ثم الترجيح بينها.

هذا وقد اقتضت طبيعة هذه الدراسة أن تكون في فصلين تسبقهما مقدمة وتقفوهما خاتمة وفهرس لأهم المصادر والمراجع وآخر للموضوعات .

ففي المقدمة تحدثت عن أهمية الموضوع وسبب اختياره أما الفصلان فقد جعلت أولهما فى ثلاثة مباحث:

المبحث الاول :التعريف بأبي البركات الأنباري.

المبحث الثانى:نشأة الخلاف النحوى.

المبحث الثالث: الأصول النحوية عند أبى البركات الأنبارى.

وأما الفصل الآخر فقد عرضت فيه للمسائل النحوية التى انحاز فيها أبوالبركات الأنباري. للبصريين والرأي فيها الكوفيين .

أما الخاتمة فقد بينت فيها أهم النتائج التي أسفر عنها البحث.

وبعد .... فهذه دراسة حاولت فيها عرض الخلاف النحوى من خلال كتاب الإنصاف لأبي البركات الأنبارى ومناقشته في عدد من المسائل التي رأيت أن الرأي فيها للكوفيين .

فإن أكن وقفت فمن الله وحده وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء وإن تكن الأخرى فحسبى أننى اجتهدت، وما قصرت، وهو حسبى ونعم الوكيل ،وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

د. نهلة فرج أحمد قاسم

الدراسات السابقة

- ما خالف فيه المبرد البصريين فى كتاب الإنصاف.
- كتاب الإنصاف والمسائل الخلافية د. محمد خير الحلوانى.
- منهج ابن الأنبارى فى الاحتجاج فى كتاب الإنصاف.
- شواهد الشعر فى كتاب الإنصاف .
- كتاب الإنصاف بين الإنصاف والاعتساف .

الفصل الأول

ويشتمل علي ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول: التعريف بأبي البركات الأنباري.**
- **المبحث الثاني: نشأة الخلاف النحوي.**
- **المبحث الثالث:الأصول النحوية في كتاب الإنصاف.**

المبحث الأول

التعريف بأبي البركات الأنباري

اسمه ولقبه :

هو أبو البركات عبدالرحمن بن أبى الوفاء محمد بن عبدالله بن أبى سعيد الأنبارى الملقب بكمال الدين .

كان ولادته في شهر ربيع الآخر سنة ٥١٣ هـ والأنبارى نسبة إلى الأنبار إحدى قرى العراق القديمة على الفرات بينها وبين بغداد عشرة فراسخ [١].

شيوخه :

حضر أبو البركات الأنبارى إلى بغداد وهو صبى حيث التحق بالمدرسة النظامية أخذ الفقه الشافعى عن الإمام أبى منصور سعيد بن محمد المعروف بابن الرزاز، وقرأ الأدب واللغة على الإمام أبى منصور الجواليقى، وبرع في الأدب حتى صار شيخ، وقته وقرأ النحو على الإمام أبى السعادات هبة الله بن الشجرى، ودرّس في المدرسة النظامية النحو مدة .

خلقه :[٢]

كان إماماً ثقة صدوقاً غزير العلم، زاهداً،عابداً،ناسكاً،تاركاً للدنيا، فقد انقطع في آخر عمره في بيته مع خشونة الملبس والفراش لا يخرج إلا يوم الجمعة .

يُروى أن المستضئ أرسل إليه خمسمائة دينار فردها فقال له : اتركها لولدك ؛ فقال : إن كنت خلقته فأنا أرزقه .

مؤلفاته :[٣]

صنف أبو البركات الأنبارى مئة وثلاثين مصنفاً في اللغة والأصول والزهد وأكثرها في العربية .

أولاً :المطبوع منها :-

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، تحقيق الشيخ/محى الدين عبدالحميد .
- أسرار العربية تحقيق / محمد بهجة البيطار .

---

(١)- ينظر : شذرات الذهب في اخبار من ذهب ٤ / ٤٤٣ – ٤٤٤ – فوات الوفيات ٥٤٧/١
(٢)- ينظر : إنباه الرواة ٢/ ١٧٠
(٣)- ينظر : سير أعلام النبلاء ١٨/ ٢٧٦ – ٢٧٧

- لمع الأدلة تحقيق / سعيد الأفغانى.
- الأسمى في شرح الأسماء تحقيق محمد بهجة البيطار .
- الإغراب في جدل الإعراب تحقيق / سعيد الأفغانى.
- اللمعة في صنعة الشعر ، نشر في مجلة المجمع العلمى بدمشق [١].

ثانياً : غير المطبوع :ـ

ذكر السيوطى[٢] له أكثر من سبعين مصنفاً؛ أذكر منها :

- الميزان في النحو.
- أصول الفصول في التصريف .
- الأضداد .
- البلغة في أساليب اللغة .
- بداية الهداية .
- البيان في جمع أفعل أخف الأوزان .
- تصرفات لو .
- تفسير غريب المقامات الحريرية .
- التنقيح في مسالك الترجيح .
- الحض على تعلم العربية .
- جلاء الأوهام وجلاء الأفهام في متعلق الظرف في قوله تعالى : " أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ " .

---

(١)- ينظر : نزهة الألباء في طبقات الأدباء ١ / ١٠
(٢)- بغية الوعاه ٢/ ٨٦ -٨٧

مذهبه النحوي من خلال كتابه : (الإنصاف في مسائل الخلاف)

إن القاريء لكتاب الإنصاف يتأكد له أن أبا البركات الأنباري بصري المذهب فقد عرض الشيخ لمئة وإحدي و عشرين مسألة من مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين ، رجح رأي البصريين في مئة وأربع عشرة مسألة ؛ بينما وافق الكوفيين في سبع مسائل فقط هي :-

١)"لولا"ترفع الاسم بعدها نحو زيد لأكرمتك ،والبصريون عندهم بالابتداء .[١]

٢)لا يجوز تقديم خبر ليس عليها ، والبصريون عندهم يجوز [٢].

٣)اللام الأولي في لعل أصلية ، والبصريون عندهم زائدة [٣].

٤) يجوز للضرورة ترك صرف المنصرف ، والبصريون عندهم لا يجوز [٤].

٥)الياء و الكاف في لولاي و لولاك في موضع رفع ، والبصريون عندهم خفض [٥].

٦)الاسم المبهم نحو (هذا)أعرف من العلم ، والبصريون عندهم العلم أعرف [٦].

٧)جواز الوقف بالنقل علي المنصوب المعرف باللام ، والبصريون عندهم لا يجوز[٧].

مع العلم بأنه أخذ علي نفسه في مقدمة الكتاب ميثاق الإنصاف ، لا التعصب و الإسراف ؛ إلا أني آراه خالف ما تعهد به حين رجح مذهب البصريين في أكثر من مئة مسألة، ففي الكتاب بعض المسائل الأخري التي يتجلي فيها قوة رأي الكوفيين ، وهي موضوع البحث .

---

(١)- ينظر : الإنصاف ٧٠/١
(٢)- ينظر : الإنصاف١٦٠/١
(٣)- ينظر : الإنصاف٢٢٤/١
(٤)- ينظر : الإنصاف٣٩٣/٢
(٥)- ينظر : الإنصاف٦٨٧/٢
3- ينظر : الإنصاف٧٠٧/٢
(٧)- ينظر : الإنصاف٧٣١/٢

يقول الشيخ طنطاوي : "ولا يستطيع من له دربة علمية أن يتغاضي عن هـذا الحكم القاسي من الأنباري ، فغير خليق به أن ينصب نفسه حاكما بين المـذهبين في مسائل تنيف علي المائة ، وقد أخذ علي نفسه أول الكتاب ميثاق النصفة ، ثم تكون نهاية القضاء أن يؤيد الكوفي في سبعٍ منها فقط "[١]

وفاته :[٢]

توفى أبو البركات الأنبارى ليلة الجمعة تاسع شعبان سنة سبع وسبعين وخمسمائة ببغداد وله أربع وستون سنة ودفن بباب أبرز بتربة الشيخ أبى إسحاق الشيرازى رحمه الله .

(١)- نشأة النحو للشخ / محمد الطنطاوي ص ١٥٧
(٢)- ينظر : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ٣/ ١١٥ – ١١٦ .

المبحث الثانى

نشأة الخلاف النحوي

إن الحديث عن الخلاف النحوى هو حديث عن النحو برمته فلا نكاد نطالع موضوعاً نحوياً دون أن نجد فيه خلافاً بين النحويين في تفسير ظواهره أو بيان عامله كما أن طبيعة النحو العربى تساعد على نمو الخلاف لأنه علم اجتهادى كما قال عنه السيوطى(١)

ويرجع ابن جنى(٢) ذلك الى أن اللغة العربية التي استخلصت منها القواعد لم تكن لغة واحدة فقد يحدث أن يجتمع في كلام الفصيح لغتان فصاعداً .

وهذه الطبيعة الاجتهادية قادت النحويين إلى التفكير في تعليل الظواهر اللغوية فهم لم يكتفوا بوصف ما يلاحظونه بل مضوا يعللونه بتعليلات خرجت بهم عن روح اللغة وفهم أساليبها أحياناً .

ثم ذهب النحويون إلى البحث عن أصول بعض المسائل فيثار بينهم الجدل وتقام بينهم المناظرات ولعل المناظرات هي البداية الحقيقية للخلاف النحوى بما يتبعها من تعصب للمذهب وللبلد .

الأصول النحوية عند المدرستين البصرية والكوفية :ـ

امتازت مدرسة البصرة بالاعتماد على الشواهد الموثوق بها التي شاعت على ألسنة العرب واختارت لقواعدها لغات القبائل الفصيحة البعيدة عن الأعاجم وتجنبوا الشاذ والقليل(٣).

فتمسكوا بالقران الكريم وقراءاته المتواترة والشعر الجاهلى والإسلامى كما قاموا بتحديد الإطار المكانى للاحتجاج وذلك في القبائل التي لم تتأثر بالأعاجم ولم تختلط بهم وهم قيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين(٤).

---

(١) – ينظر : الاقتراح للسيوطى ص ٣٥
(٢) – ينظر : الباب الحادى والخمسون من الخصائص.
(٣) – ينظر : المدارس النحوية أسطورة وواقع – إبراهيم السامرائى دار الفكر عمان ط الأولي ١٩٨٧م ص ٢٠– ٢١ ، ومدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو–مهدي المخزومي–دار الرائد– بيروت – ط الثالثة١٤٠٦ هـ–١٩٨٦ م ص ٥١
(٤) – ينظر:المزهر في علوم اللغة للسيوطى ت محمد أبوالفضل – دار التراث – ط الثالثة١/٢١١

كما اعتمدت البصرة على الأمثال التي شاعت على ألسنة العرب ، فلم تقم قواعدهم على الرواية العابرة أو البيت النادر لأنهم أرادوا اسساً قوية لهذا العلم مما جعل كثيرا من النحويين يميلون إلى النحو البصرى [١].

أما مدرسة الكوفة فقد قبلوا كل ما جاء عن العرب ،وأخذوا به وجعلوه أصلاً من أصولهم يقيسون عليه فكثر سماعهم، وكان من جملة مصادرهم التي اعتمدوا عليها النحو البصرى؛ حيث وقف أئمة الكوفة على النحو البصرى فأخذوا عن عيسى بن عمرو ويونس.

كما استعانوا بلهجات أعراب سواد الكوفة من تميم وأسد وغيرهم من الذين غلّط البصريون لغتهم كما اعتد الكوفيون بما يصل إليهم من قراءات سواء أكانت للقراء السبعة أم من غيرها [٢] فقد اشتهرت الكوفة بكثرة القراء حيث ظهر منها ثلاثة من القراء السبعة .

وهم حمزة وعاصم والكسائى يضاف إلى ذلك الخلاف السياسى حيث انضم أهل البصرة إلى عائشة والزبير وخرج علىّ "ﷺ" إلى الكوفة التي اتخذها عاصمة لخلافته ومن هنا بدا يفرق بين المصرين الاتجاه السياسى الذى تحول الخلاف فيه إلى عصبية انتقلت هذه العصبية إلى الجانب العلمى[٣].

بداية الخلاف النحوى :

تعددت الروايات حول البذور الأولي للخلاف النحوى، غير أن الإجماع كان علي أن الخلاف برز من مدرسة الكوفة التي أخذت تشارك البصرة في الأخذ بأسباب هذا العلم وكان على رأس مدرسة البصرة الخليل بن أحمد الفراهيدى، وفى الكوفة أبو جعفر الرؤاسي، وقد نشط الخلاف على مستوى فردى لا على مستوى المنهج إذا لم تكن تكاملت مناهج المدرستين في عهد الطبقة الثالثة

---

(١) – ينظر مدرسة البصرة نشأتها وتطورها – القاهرة – ط الأولي ١٩٦٨م ص ٤٦
(٢) – ينظر :مدرسة الكوفة ص ٦٥ – ٦٧ – ٣٣٠ – ٣٣١ – مدرسة البصرة ١٤٥ – ١٤٦
(٣) – ينظر : الخلاف بين النحويين دراسة وتحليل – رزق الطويل –المكتبة الفيصلية – مكة المكرمة – ط الأولي ١٩٨٤ص ٧٢

البصرية والأولى الكوفية[١] أما أول خلاف نحوى ظهر منسوباً لإحدى المدرستين هو ما أورده سيبويه من حكاية أقوال أبي جعفر الرؤاسي عندما قال في كتابة : قال"الكوفى" غير أن الخلاف بين المدرستين في كتاب سيبويه لم يكن أكثر من مذاكرة مع عرض وجهات النظر ،وهو لا يزيد عن راوية في كتاب سيبويه كرواياته عن البصريين أنفسهم كيونس والخليل .

ويشير- هنا- الدكتور/شوقى ضيف إلى أن الأخفش هو الذى فتح أبواب الخلاف وحمل لواءه فقد كان عالماً بلغات العرب ثاقب الذهن حاد الذكاء خالف أستاذه سيبويه في كثير من المسائل وحمل ذلك عنه الكوفيون[٢].

منهج المدرستين في الدراسة والبحث :

تميزت البصرة بالجدية في وضع القوانين، والضوابط المحكمة للنحو، وهى متأثرة في ذلك بدراسة المنطق والفلسفة التي شاعت فيها، وفى المقابل أهل الكوفة يحترمون كل قراءة ،ويحتفون بكل مسموع ،فأكثر أهل الكوفة أصحاب فقه وحديث وقراءة [٣].

كتب الخلاف النحوى :

في تاريخ النحو العربى ظهرت العديد من الكتب التي عرضت للخلاف بين النحويين سواء أكان بين البلدين (البصرة والكوفة) أو بصورته العامة .

منها مالم يصل إلينا ومنه :

- المذهب في النحو لأبى على أحمد بن جعفر الدينورى[٤].
- اختلاف النحويين لثعلب [٥].
- المسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون لابن كيسان[١].

---

(١) – ينظر: الخلاف بين النحويين دراسة وتحليل ص ٢٥
(٢) – ينظر : المدارس النحوية– شوقي ضيف – دار المعارف – القاهرة – ط السابعة – ١٩٩٢م ص ٩٥
(٣) –ينظر: الخلاف بين النحويين ص ٧٨ – مدرسة الكوفة ص ٦٦
(٤) – ينظر : بغية الوعاة ١/ ٣٠١
(٥) – ينظر : نزهة الألباء ص ١٧٣

- المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين لأبى جعفر النحاس[٢].
- الرد على ثعلب في اختلاف النحويين لأبى محمد بن درستويه٦
- الخلاف بين النحويين للرمانى[٣].

أما الكتب المطبوعة فهي :

- التبيين على مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبى البقاء العكبري.
- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدى.

ولكن أشهرها على الاطلاق كان :

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لكمال الدين أبى البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبى سعيد الأنبارى فهو الأنبارى وليس ابن الأنبار كما هو شائع.

وكتاب الانصاف لاغنى عنه للباحث اللغوى للوصول إلى تصور الخلاف النحوى عند الفريقين (البصرة والكوفة) .

حيث جمع فيه أهم المسائل التي اختلف عليها البصريون والكوفيون.

---

(١) – ينظر : نزهة الألبا ص ١٧٨
(٢) – ينظر : طبقات النحويين ص ٢٢٠
(٣) – ينظر : انباه الرواة ٢/ ٢٩٤

المبحث الثالث

الأصول النحوية عند أبى البركات الأنباري

أولاً : احتجاجه بالأصول النحوية المشهورة :

احتج أبو البركات الأنبارى بالأصول النحوية المعروفة من سماع، وقياس، وإجماع، واستصحاب أصل كما احتج أيضا ببيان العلة .

وفيما يلى تفصيل الكلام في أدلة الاحتجاج التي استدل بها الأنبارى على أرائه.

أولاً : استدلاله بالسماع

اعتمد الأنبارى السماع دليلاً احتج به وأكثر من الاستدلال به والاعتماد عليه.

وقد عرف السيوطى السماع فقال " وأعنى به : ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله – تعالى – وهو القرآن ، وكلام نبيه (ﷺ)وكلام العرب قبل بعثته ، وفى زمنه ، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر " (١)

وعليه فيمكننا تقسيم السماع إلى ثلاثة أنواع :

١- القرآن الكريم وقراءاته .
٢- الحديث النبوى الشريف .
٣- كلام العرب شعراً ونثراً .

١ـ استدلاله بالقرآن الكريم وقراءاته .

القرآن الكريم هو : كلام الله تعالى المنزل على الرسول (ﷺ) المكتوب في المصاحف المتعبد بتلاوته ، المنقول عنه(ﷺ) نقلاً متواتراً بلا شبه(٢).

وعن الاحتجاج به في العربية يقول السيوطى : " أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به، جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً ، أم آحاداً أم شاذاً ، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً ، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس

---

(١)- ينظر : الاقتراح ص ٩٦
(٢)- ينظر : التعريفات للجرجانى ص ٢٢٣

عليه قياساً معروفاً ، كما يحتج بالمجمع على ورده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه نحو " استحوذ " و " يأبى " . (١)

هذا ولقد أجمع العلماء على أن نصوص القرآن الكريم هي الينبوع الأول والمصدر الأساسى في تقعيد اللغة والاستشهاد به ، فهو كتاب الله المنزل بلغة عربية سليمة "(٢)

يقول : الراغب الأصفهانى :

" ألفاظ القرآن الكريم هي لب كلام العرب وزبدته ، وواسطته ، وكرائمة ، وعليها اعتماد الفقهاء والحكماء ، وإليها مفزع حذاق الشعراء والبلغاء وما عداها كالقشور والنوى بالإضافة الى أطايب الثمرة " (٣)

هذا ولم يشذ الأنبارى عن هذا الإجماع فأكثر من الاحتجاج بالقرآن الكريم على صحة آرائه فقد جاوز عدد الآيات التي استشهد بها أكثر من خمسمائة آية ومن ذلك على سبيل المثال :

- قوله في مسألة : (هل تأتي "أو" بمعني الواو ، وبمعني "بل") قوله : "وأما الجواب علي كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالي : (وأرسلناه إلي مائة ألف أو يزيدون)(٤) فلا حجة لهم ، وذلك من وجهين ؛ أحدهما : أن يكون للتخيير..... و الوجه الثاني : أن يكون بمعني الشك ، و المعني أن الرائي إذا رآهم شكّ في عدتهم ..... فالشك يرجع إلي الرائي، لا إلي الحق تعالي كما قال تعالي : (فما اصبرهم عن النار)(٥) بصيغة التعجب ،و التعجب يرجع إلي المخاطبين".(٦)

---

(١)- ينظر : الاقتراح ص ٩٦- ٩٧
(٢)- ينظر : فصول في فقه اللغة – د . رمضان عبد التواب ص ٩٧
(٣)- ينظر : المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني ص٦ ت:محمد سيد كيلاني ، دار المعرفة ، بيروت.
(٤)- سورة الصفات من الآية ١٤٧
(٥)- سورة البقرة من الآية ١٧٥
(٦)- ينظر: الإنصاف ٤٨١/٢ _وتنظر : المسألة داخل البحث

٢ـ استدلاله بالحديث الشريف

وهو الأصل الثانى من أصول الاستشهاد بعد كلام الله عز وجل ولقد كثر الجدل، ودارت المناقشات حول قضية الاستشهاد بالحديث فهى قضية واسعة تكلم العلماء فيها كثيراً ، فقد استقر في أذهان النحاة وأصبح ماثلاً لديهم أن النحاة الأوائل – من بصريين وكوفيين – لم يستدلوا بما ورد في الأحاديث النبوية على إثبات القواعد النحوية ؛ لعدم وثقوهم أن ذلك لفظ الرسول (ﷺ)معلنين سبب إحجام الأوائل عن الاستدلال بالحديث النبوى بأمرين : (١)

أحدهما : أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى ، فنجد قصة واحدة جرت في زمانه (ﷺ) ومن المؤكد لم تنقل بتلك الألفاظ جميعها نحو ما رُوى من قوله (ﷺ) : " زوجتكها بما معك من القرآن " (٢)

" وملكتها بما معك " (٣) ، " خذها بما معك " (٤) وغير ذلك من الألفاظ الواردة في هذه القصة ، فعلم يقياً أنه (ﷺ) لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ بل يُجزم بأنه قال بعضها ، ويُحتمل أن يكون هذا التغيير في الألفاظ من فعل الرواة .

الثانى : أنه وقع اللحن كثيراً فيما روى من الحديث ؛ لأن كثيراً من الرواة كانوا من الأعاجم ، وهم لا يوثق بهم في الفصاحة ، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو ، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك .

وظلّ أمر الاحتجاج بالحديث النبوى على ما هو عليه من عدم احتجاج القدماء به على القواعد النحوية ، لم يثره أو يتعرض له أحد من النحاة ، حتى جاء أبو الحسن بن الضائع المتوفى سنة ٦٨٦ هـ أستاذ أبى حيان ، فأثار هذا

---

(١)– ينظر : الاقتراح ص ١٠٧ – ١٠٨ المدارس النحوية – د . شوقى ضيف ص ٤٧

(٢)– أخرجه البخارى في كتاب : فضائل القرآن ، باب : خيركم من تعلم القرآن وعلمه . ١٩١٩/٤ (٤٧٣٩) من حديث سهل بن سعد ، والترمذى في سننه كتاب : النكاح . ٣ – ٤٢١ (١١١٤) .

(٣)– أخرجه مسلم في صحيحه كتاب : النكاح باب : الصداق وجواز كونه تعليم القرآن وخاتم حديد .... ٢ / ١٠٤٠ (١٤٢٥)

(٤)– ينظر الروايتان السابقتان

الأمر وجعل منه قضية نحوية ظلت مناط الجدل والخلاف بين النحاة من بعده ، حيث أخذ على أستاذه ابن خروف المتوفى سنة ٦٠٩ هـ كثرة احتجاجه بالحديث النبوى على القواعد النحوية .

والخلاصة أن النحاة انقسموا بشأن قضية الاحتجاج بالحديث الشريف الى ثلاثة فرق [١]

الأولى : منعت الاستشهاد بالحديث مطلقاً وعلى رأسهم أبو الحسن الضائع وأبوحيان ومما احتجا به لرأيهما: أن القدامى لم يحتجوا به لجواز النقل بالمعنى ، ووقوع اللحن في المروى ؛ لأن كثيراً من الرواة غير عرب فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون .

الثانية : جوزت الاستشهاد بالحديث مطلقاً ومنهم : السهيلى ، وابن خروف ، وابن مالك ، والرضى ، وابن هشام، وغيرهم

واحتج هؤلاء بأن اليقين في نقل الأحاديث ليس مطلوباً، وإنما تكفى غلبة الظن وقد قام هؤلاء العلماء باستقراء الأحاديث ، واستخلاص ما جاء فيها من قواعد جديدة أثبتوها واستدركوا بها على قواعد النحاة الأوائل، ومما ورد في أسلوب الأحاديث ، ولم يرد مثله في الكتاب العزيز ولا فيما جمعه النحاة من كلام العرب الفصحاء ، الذين اعتمدوا عليه في بناء قواعدهم وأصولهم .

الثالثة : توسطت بين الأمرين ويمثلها الشاطبى وكثير من المحدثين إذا يرون جواز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتني فيها بنقل ألفاظها ، بخلاف الأحاديث التى لم يعتن فيها بذلك فهذه لا يجوز استشهاد أهل اللسان بها .

يقول الشاطبى :" وإذا فُرض في الحديث ما نُقل بلفظه ، وعرف ذلك بنص آخر، وقرينة تدل على الاعتناء باللفظ ، صار ذلك المنقول أولى مما يحتج به النحويون واللغويون ، والبيانيون ، ويبنون عليه علمهم " [٢]

---

(١)- ينظر : موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف ص ٤٢٣ – ٤٢٤
(٢)- ينظر : المواهب الفتحية ١/ ٤٠

ثم يعيب الشاطبى على ابن مالك وغيره ممن جوزوا الاستشهاد بالحديث مطلقاً فيقول " وابن مالك ومن قال بقوله لم يفصلوا هذا التفصيل الضرورى ، الذى لابد منه ، فبنوا الأحكام على الأحاديث مطلقاً ، ولا أعرف له من النحاة سلفاً له إلا ابن خروف " . (١)

وممن وقف هذا الموقف الوسط من قضية الاستشهاد بالحديث :السيوطى حيث قال : " وأما كلامه (ﷺ) فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروى ، وذلك نادر جداً ، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضاً " (٢)

وقد وقف مجمع اللغة العربية موقفاً وسطاً في هذه القضية وأصدر قراره بألا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب الصحاح التسعة على الوجه التالى: –

- الأحاديث المتواترة
- الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات
- الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم .
- كتب النبى(ﷺ).
- الأحاديث المروية لبيان أنه كان (ﷺ) يخاطب كل قوم بلغتهم .
- الأحاديث التي دونها من نشأ بين العرب الفصحاء .
- الأحاديث التي عرف من حال رواتها : أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى .
- الأحاديث المروية من طرق متعددة ، وألفاظها واحدة .

وأرى أن ما ذهب إليه مجمع اللغة العربية هو الصواب ؛ لأن أحاديث النبى(ﷺ) تمثل نموذجاً من نماذج النثر الأدبى الراقى ، الذى يجب على دارسى اللغة أن يضعوه في مكانه المناسب من الاستشهاد به في القضايا النحوية المختلفة ، ولكن لا يترك الأمر مطلقاً دون قيود تحفظ لنا سلامة القواعد والأحكام

---

(١)– ينظر : المرجع السابق ١ / ٤١
(٢)– ينظر : الاقتراح ص ١٦٠

أما أبو البركات الأنبارى فآراه قد وافق النحويين القدماء في ردهم الاستشهاد بالحديث الشريف حيث جاء كتاب الإنصاف خالياً من الحديث النبوى الشريف .

٣ـ استدلاله بأقوال وأمثال العرب

احتج النحويون بالنثر من أقوال العرب ، إذا كان هذا النثر لأقوام موثوق بعربيتهم وفصاحتهم ومن هنا اعتمدوا في أخذ اللغة وجمعها على قبائل معينة تُعد في نظرهم القبائل التي تمثل الفصاحة والعربية السليمة .

يقول السيوطى : " وأما كلام العرب فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم "(١)

وقد احتج أبو البركات الانبارى بأمثال وأقوال العرب على صحة آرائه وإن كان ذلك قليلاً مقارنة بالشعر ومن ذلك :

- قوله : في مسألة : هل يقع الفعل الماضي حالاً؟ في قراءة (حصرةً صدورهم)(٢)

: "والوجه الرابع : أن يكون محمولا علي الدعاء ؛ لا علي الحال كأنه قال : ضيق الله صدورهم ، كما يقال : جاءني فلان وسع الله رزقه ، وأحسن إليّ غفر الله له ، وسرق قطع الله يده ".

- قوله : في مسألة : (هل يفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور) : "ما حكاه أبو عبيدة عن بعض العرب من قولهم : "فتسمع صوت والله ربِّها " (٣).

٤ـ استدلاله بالشعر :

الشعر : هو ذلك الكلام الموزون المقفى على سبيل القصد (١) وهو ديوان العرب وحافظ مفاخرهم ، ومصور معاركهم وحروبهم ، والمعبر عن أشواقهم وآمالهم، وأفراحهم وأحزانهم .

---

(١)- الاقتراح : ص ١١٢
(٢)- سورة النساء من الآية ٩٠
(٣)- ينظر :الإنصاف ٤٣٥/٢

ولقد لاقى الشعر اهتماماً من اللغويين واعتبروه الدعامة الأولى حتى لقد تخصصت كلمة الشاهد فيما بعد وأصبحت مقصورة على الشعر فقط ، ولذلك نجد كتب الشواهد لا تحوى غير الشعر ، ولا تهتم بما عداه ، وقد كان اللغويون يستشهدون بالشعر المجهول قائله إن صدر عن ثقة يعتمد عليه [٢].

وقد اهتم النحويون بالشعر المروى عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم ، وجعلوه أصلا يقيمون عليه القواعد ويستلهمون منه الأحكام .

وقد قسم علماء اللغة الشعراء الذين يحتج بشعرهم إلى أربع طبقات : الشعراء الجاهليون وهم من كانوا قبل الإسلام كـ (امرئ القيس) و (الأعشى) و(زهير) و(طرفة) .

٢- المخضرمون وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كـ (لبيد) و(حسان بن ثابت) و (كعب بن زهير) .

٣- المتقدمون ويقال لهم الإسلاميون وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كـ(جرير) و (الفرزدق) و (الأخطل) .

٤- المولدون ويقال لهم المحدثون وهم يبدأون في العصر العباسى بـ(بشار بن برد) و (أبى نواس) .

يقول الدكتور رمضان عبدالتواب: "وقد أجمع علماء اللغة على أن الشعراء الطبقتين الأوليين يحتج بشعرهم بغير نزاع أما الطبقة الثالثة فمعظم اللغويين يرون صحة الأخذ بشعر هذه الطبقة، غير أن بعضهم كان يأبى الاحتجاج به، وأما الطبقة الرابعة فقد رفض اللغويون الاحتجاج بشئ من شعرها فيما عدا الزمخشرى الذى أجاز ذلك"[٣].

---

(١)- ينظر : كتاب التعريفات للجرجانى ص ١٦٧
(٢)- ينظر البحث اللغوى عند العرب ص ٤٢
(٣)- فصول في فقه العربية ص ١٠١

وقد كان للشواهد الشعرية مكانة كبرى عند الأنبارى فهو لا يكتفى بشاهد أو شاهدين وإنما يذكر كل ماسُمع عن العرب فى المسألة موضع الخلاف ومن ذلك على سبيل المثال :

- يقول الأنبارى فى مسألة:هل تكون (سوى) اسماً أو تلزم الظرفية؟ :

"أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنها تكون اسما بمنزلة "غير" ولا تلزم الظرفية أنهم يدخلون عليها حرف الخفض .

قال الشاعر : –

وَلاَ يَنْطِقُ المَكْرُوةَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ ∴ إِذَا جَلَسُوا مِنِّا وَلَا مِنْ سِوَائِنَا [١]

فأدخل عليها حرف الخفض وقال الشاعر :

تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ اليَمَامَةِ نَاقَتِي ∴ ومَا قَصَدَتْ مِنْ أَهلِهَا لِسِوَائِكَا[٢]

فأدخل عليها لام الخفض ؛ فدل على أنها لا تلزم الظرفية

وقال أبو دؤاد:

وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنْ المَوتَ مُخطِئُهُ ∴ مُعَلَّلٌ بسَوَاءِ الحَقِّ مَكذُوبُ[٣]

وقال الآخر :

أكُرُّ عَلَى الكَتِيبةِ لَا أُبَالِي ∴ أَفِيهَا كَانَحَتْفِي أَمْ سِوَاهَا[٤]"[٥]

ثانياً : استدلاله بالقياس

٢- البيت من الطويل ، ورد بلا نسبة فى : الكتاب ١/ ٣٣- المقتضب ٤/٣٥٠- شرح التسهيل ٢/ ٢٣٢

٣- البيت من الطويل للأعشى في ديوانه ١٣٩ – الكتاب ١/ ١٣ آمالى ابن الشجرى ٢/ ٣٧٢

(٣) – البيت من البسيط لأبى دؤاد في ديوانه ص ٢٩٤ – الإنصاف ١/ ٢٩٥ شرح ابن يعيش ٨٤/٢ – الدور ٣/ ٩٣ – الهمع ٢/ ١١٩ .

(٤) – البيت من الوافر للعباس بن مرداس في شرح التسهيل ٣/ ٢٣٤ خزانة الأدب ٢/ ٤٣٨ – معجم شواهد العربية ص ٥٣٨ – وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٢٩٧

(٥) – الإنصاف ٢٩٤/١- ٢٩٦

القياس : هو : حمل فرع على أصل، وحمل أصل على فرع ، وحمل نظير على نظير ، وحمل ضد على ضد ويسمى الأول والثالث قياس المساوى ، ويسمى الثانى قياس الأولى ، والرابع قياس الأدون[١].

وأركانه أربعة : أصل وهو المقيس عليه وفرع وهو المقيس ، وحكم ، وعلة جامعة[٢]. والبصريون والكوفيون اعتمدوا القياس أصلاً يبنون عليه قواعدهم وأحكامهم إلا أن نظرة البصريين كانت أكثر دقة واشد أحكاماً فاقتصروا على جواز القياس على الكثير الشائع ، وأبوا القياس على القليل أو النادر في حين أن الكوفيين أجازوا القياس على الشاهد الواحد أو الشاهدين[٣].

وقد كان أبو البركات الأنبارى يميل إلى القياس بشكل كبير فقد اعتده دليلاً من أدلة الاحتجاج لآرائه ومن ذلك على سبيل المثال :

- قوله : في مسألة : (هل يجوز توكيد النكرة توكيداً معنوياً) : "ثم لو قدرنا أن هذه الأبيات التي ذكروها كلها صحيحة عن العرب ، وأن رواية ما ادعوه صحيحة، لما كان فيها حجة ، وذلك لشذوذها و قلتها في بابها ، إذ لو طردنا القياس في كل ما جاء شاذاً مخالفاً للأصول و القياس ، وجعلناه أصلاً لكان ذلك يؤدي إلي أن تختلط الأصول بغيرها ، و أن يجعل ما ليس بأصل أصلاً وذلك يفسد الصناعة بأسرها وذلك لا يجوز ".

ثالثاً: استدلاله باستصحاب الأصل

استصحاب الأصل من الأدلة المعتبرة في أصول النحو ، والمقصود به : إبقاء اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل على الأصل .[٤]

ومثاله : استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب حتى يوجد دليل البناء ، وحال الأصل في الأفعال وهو البناء حتى يوجد دليل الإعراب وقد اعتمد

---

(١)- ينظر : الاقتراح ص ١٦٠
(٢)- ينظر : المرجع السابق ص ١٥٤
(٣)- ينظر : اسرار العربية ص ٩- ١١
(٤)- ينظر : لمع الأدلة ص ١٤١ ، الاقتراح ص ٢٢٣

أبو البركات الأنبارى استصحاب الأصل دليلاً يحتج به لصحة آرائه ومن ذلك علي سبيل المثال :

- قوله: " لأن الإعراب في الأصل إنما دخل للفصل بين المعانى بعضها من بعض من الفاعلية والمفعولية " (١) .

- وقوله أيضاً : " الأصل في الأسماء ألا تعمل " (٢).

- قوله : في مسألة : هل يقع الفعل الماضي حالاً ؟ : "وأما قولهم :" إنه يجوز أن يقو الماضي مقام المستقبل ، وإذا جاز أن يقوم مقام المستقبل ؛ جاز أن يقوم مقام الحال " قلنا : هذا لا يستقيم و ذلك لإن الماضي إنما يقوم مقام المستقبل في بعض المواضع علي خلاف الأصل "(٣).

رابعاً: استدلاله بالإجماع

والمراد به : إجماع نحاة البلدين (البصرة – الكوفة)(٤) .

وهو أصل من أصول النحو ، ومن الادلة المعتبرة ، وإن لم يرق إلي مرتبتي السماع والقياس،وعده السيوطي من مسالك العلة (٥).

وقد اعتمد ابو البركات الأنباري هذا الاصل للرد علي آراء الكوفيين في كثير من المسائل ومن ذلك علي سبيل المثال :

- قال أبو البركات الأنباري في مسالة :(إعراب المثني) معترضاً علي الزجاج في قوله ببناء المثني والجمع : "وهو خلاف الإجماع "(٦).

- قوله : في مسألة : (علة رفع المضارع) : "وأما قولهم : "إنه يرتفع بتعريه من العوامل الناصبة و الجازمة " قلنا : هذا فاسد لأنه يؤدي إلي ان يكون الرفع بعد النصب والجزم ولا خلاف بين النحويين أن الرفع قبل النصب والجزم "(٧).

---

(١) – الانصاف ١– ٢١
(٢)– الانصاف ١– ٨٠
(٣)– ينظر : الإنصاف ٢٥٧/١ –وتنظر المسألة داخل البحث
(٤)– ينظر : الخصائص ١٨٩/١
(٥)– ينظر : الإقتراح للسيوطي ص ١٦٥
(٦)– ينظر : الإنصاف ٣٣/١ – وتنظر المسألة داخل البحث
(٧)– ينظر : الإنصاف ٥٥٣/٢ – وتنظر المسألة داخل البحث

خامساً: استدلاله ببيان العلة

الأدلة المتقدمة التي احتج بها أبو البركات الأنبارى هي أدلة النحو الغالبة وهناك أدلة دونها .ومنها : الاستدلال ببيان العلة .

فالعلة هي : التي يستدل ببيانها عند الخلاف حول حكم ما ، فيجعل العلماء وجودها دليلاً على وجود الحكم كما يجعلون عدمها دليلاً على عدمه ، فهى تدور مع المعلول وجوداً وعدماً إلا أن الغالب في علل النحو العلل التعليمية والقياسية(١).

هذا وقد كان أبو البركات الأنبارى– كما هو واضح في كتابه – شغوفاً بالتعليل لكل ما يقول فلا يكاد يذكر حكماً من الأحكام إلا ويشفعه بالتعليل وإذا رجح رأياً أوضعّف آخر اعتمد في ذلك على التعليل ومن أدلة ذلك .

- قوله:في مسألة: هل يجوز توكيد النكرة توكيداً معنوياً؟: "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: والدليل على أن تأكيد النكرة غير جائز من وجهين:

أحدهما : أن النكرة شائعة ليس لها عين ثابتة كالمعرفة فينبغى ألا تفتقر إلى تأكيد لأن تأكيد مالا يعرف لا فائدة فيه ، وأما قولهم (رأيت درهماً كل درهم) وأما أشبه ذلك فمحمول على الوصف لا على التأكيد .

- قوله في مسألة : هل يجوز العطف على الضمير المجرور؟ : " وإنما قلنا ذلك لأن الضمير قد صار عوضاً عن التنوين فينبغى أن لا يجوز العطف عليه كما لا يجوز العطف على التنوين والدليل على استوائهما أنهم يقولون : (يا غلام) فيحذفون الياء ما يحذفون التنوين وإن أشبهها لأنهما على حرف واحد وأنهما يكملان الاسم وأنهما لا يفصل بينهما وبينه بالظرف وليس كذلك الاسم المذكور " .

ثانياً :الأمور التي اعتمد عليها أبو البركات الأنبارى في تضعيف رأى الكوفيين :

- **أولاً :اختلاف الرواية :**

---

(١)– ينظر : الايضاح في علل النحو للزجاجى ص ٦٤

كثيراً ما يغفل أبو البركات الأنباري الرواية التي تضعف رأيه في المسألة ويستشهد بالرواية الأخرى دون أن يشير إلى ذلك ؛ وأحياناً يقطع بصحةالرواية التي تصحح مذهبه .

ومن ذلك قوله في مجئ "أو" بمعنى "الواو" و " بل" في قول الشاعر:

أو أنت في العين أملح

يقول الأنبارى :"فالرواية الصحيحة أم أنت وأما قول الآخر:

إلى حمامتنا أو نصفة فقد

فالرواية بالواو [١]."

(١) – ينظر : الإنصاف ٢٩٨/١ – وتنظر المسألة داخل البحث

- **ثانياً :الاعتراض على الشاذ** :

كثيراً ما يصف الأنبارى شواهد الكوفيين بالشذوذ ومن هنا يكون الاعتراض عليها وذلك لأن الكوفيين تميزوا باتساع الرواية .

ومن ذلك علي سبيل المثال قول الأنباري في مسألة : هل تكون (سوي) اسماً ؟:"أما ما رووه عن بعض العرب أنه قال : "أتاني سِوَاوُكَ "فرواية تفرد بها الفراء عن أبي ثروان، وهي رواية شاذة غريبة ، فلا يكون فيها حجة".

ومن ذلك أيضاً : القول في جواز التعجب من البياض والسواد دون غيرهما من الألوان فقد احتج الكوفيون بكثير من الشواهد علي مذهبهم من جواز التعجب من البياض و السواد دون غيرهما ،ردها الأنبارى لأنها من الشاذ فلا يؤخذ به[١] .

- **ثالثاً :التأويل النحوي**:

التأويل النحوى ظاهرة نحوية مهمة اعتمد عليها النحويون في تفسير وتعليل الكثير من الحركات الإعرابية [٢].

وتكاد تجمع كتب النحو على أن المذهب البصرى قد اعتمد على التأويل أكثر من المذهب الكوفى حيث يلاحظ على المذهب البصرى أنه قد أكثر من تأويل النصوص اللغوية التي لا تتفق مع القواعد النحوية التي لا توافق مذهبهم وذلك لتوافق هذه النصوص المخالفة لتلك القواعد التي توصلوا إليها .

وقد تعددت أساليب التأويل عند البصريين وكان من أهمها الحذف والتقدير.

اما الكوفيون فلم يحاولوا كثيراً التوفيق بين المثال المخالف للقاعدة والقاعدة نفسها

ومن أمثلة التأويل التي لجأ إليها أبوالبركات الأنباري لترجيح رأى البصريين:

مسألة العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار؛

يقول الأنباري :"وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالي:"واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام"[١] فلا حجة فيه من وجهين ؛

---

(١) – ينظر : الإنصاف ١/١٤٩– ٢٩٨

(٢) – ينظر : مراحل تطور الدرس النحوى– عبد الله لن حمد الخثران– الأسكندرية ١٩٩٣ – ص ٢١٤

أحدهما : أن قوله : "الأرحام" ليس مجروراً بالعطف علي الضمير المجرور ، وإنما هو مجرور بالقسم ..... والوجه الثاني : ان قوله :"الأرحام " مجرور بباء مقدره غير ملفوظ بها ....."[٢]

- **رابعاً :الحذف والتقدير**

الحذف عند النحويين يقتصر في الغالب على حذف العامل سواء بقى معموله على إعرابه أو تغير .

أما التقدير فيتناول حذف المعمول وكذلك حذف الجملة بأسرها كما يشمل حالات أخرى لا حذف فيها فهو مظهر من مظاهر التأويل النحوى[٣]

وعن طريق الحذف والتقدير استطاع الأنبارى توجيه الخلاف برد النصوص التي تخالف القاعدة ،ومن ذلك علي سبيل المثال :

يقول الأنباري ؛في مسألة إذا جري الوصف علي غير من هو له هل يبرز الضمير؟ : "وأما الجواب عن كلمات الكوفيين:أما البيت الأول وهو قوله :

لمحقُوقَةٌ أن تَسْتَجِيبي دُعَاءَه

فلا حجة لهم ؛ لأنه محمول عندنا علي الاتساع و الحذف ..... و أما البيت الثاني وهو قول الآخر :

تَرَي أَربَاقَهم مُتَقلدِيها

فلا حجة لهم فيه لأن التقدير فيه :تري أصحاب أرباقهم فحذف المضاف وأقام المضاف إليه "[٤].

---

(١) –سورة النساء من الآية ١

(٢) – الإنصاف ٤٦٧/٢ – وتنظر المسألة داخل البحث.

(٣) – ينظر : الحذف والتقدير في النحو العربى / علي أبو المكارم – دار غريب – القاهرة ط الأولي ٢٠٠٧ ص ٢٠٢ – ٢٠٨

(٤) – ينظر :الإنصاف ٦٠/١ – ٦٢ وتنظر المسألة داخل البحث.

الفصل الثاني

الآراء التي انحاز فيها أبو البركات الأنباري للبصريين و الرأي فيها للكوفيين

ويشتمل على عشرة مسائل وهى :

المسألة الأولى : القول في إعراب المثنى وجمع المذكر السالم .
المسألة الثانية : القول في إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه .
المسألة الثالثة : التعجب من البياض والسواد دون غيرهما .
المسألة الرابعة : هل يقع الفعل الماضى حالاً ؟
المسألة الخامسة : هل تكون (سوى) اسماً او تلزم الظرفين ؟
المسألة السادسة : هل تقع (من) لابتداء الغاية في الزمان ؟
المسألة السابعة : هل يجوز توكيد النكرة توكيداً معنوياً ؟
المسألة الثامنة : هل يجوز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض ؟
المسألة التاسعة : هل تأتى (أو) بمعنى الواو وبمعنى (بل) ؟
المسألة العاشرة : القول في رافع الفعل المضارع .

المسألة الأولى
القول في إعراب المثني وجمع المذكر السالم

أجمع جمهور النحويين على إعراب المثنى وجمع المذكر السالم ولم يخالفهم في ذلك سوى الزجاج [١]حيث ذهب إلى أنها مبنية ، لتضمنها معنى حرف العطف "الواو" لأنه إذا قيل : (قام الزيدان) فأصله (زيد وزيد) فلما تضمن معنى الحرف ؛ بنى . أما القائلون بالإعراب ؛ فقد اختلفوا في (الألف والواو والياء) ، في التثنية والجمع إلى أقوال عدة ومذاهب مختلفة بين البصريين والكوفيين ؛ بل وبين البصريين أنفسهم .

ويرجع جلّ الخلاف في تفسير قول سيبويه:"اعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما حرفا المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون "[٢]

وفيما يلى بيان هذه المذاهب :

المذهب الأول :ذهب جمهور البصريين إلى أن هذه الحروف حروف إعراب بمنزلة الدال من(زيد) يقول السيرافى :

"اعلم أن الألف والياء في التثنية والواو في الجمع عند جمهور مفسرى كتاب سيبويه هن حروف الإعراب بمنزلة الدال من زيد والراء من جعفر والألف من قفا وعصا ... أما عن تسميه سيبويه لها بحروف الإعراب فذلك لأن حروف الإعراب هي أواخر الكلم دخلها الإعراب أولم يدخلها لأنها في الموضع الذى يحل فيه الإعراب "[٣]

ولكن البصريين اختلفوا بعد ذلك :

---

(١) – ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب ١٠٣/١ – التعليقات الوفية ١٧٨/١ رصف المباني ص ٢١
(٢) – الكتاب ١٧/١
(٣) – شرح الكتاب للسيرافى ٢١٩/١ – ٢٢٣

فذهب الأعلم[١]،والسهيلى[٢] واختاره ابن الوراق [٣] وأبوحيان [٤] ونسبه الزجاجى[٥] والسيوطى[٦] للخليل وسيبويه إلى أن هذه الحروف علامة على التثنية والجمع وأن الحركات مقدرة فيها. وإنما وجب أن تكون هذه الحروف حروف إعراب ؛لأن معنى الكلمة يكمل بها وامتنع من الإعراب استثقالا للحركات فحذفت وقدرت في النية .

بينما ذهب ابن جنى [٧]وابن كيسان[٨] وابن الخشاب [٩]الي ان قول سيبويه المتقدم يعنى :أنه ليس فيها إعراب مقدر؛ لأن اختلافها يغنى عن تقدير الإعراب؛فهى حرف الإعراب كياء النسب وتاء التأنيث.

يقول ابن جني في ذلك :"فقال سيبويه :هي حرف الإعراب وليس فيها نية الإعراب وأن الياء في النصب و الجر في قولك : مررت بالزيدين ورأيت الزيدين حرف إعراب ايضا ولا تقدير إعراب فيه ".

---

(١) – هو: يوسف بن سليمان بن عيسي الشنتمري نسبة الي شنتمرية بالاندلس ،صنف :النكت علي كتاب سيبويه ، شرح ديوان الحماسة ، توفي سنة ٤٧٦هـ . تنظر ترجمته في : في الأعلام ٢٣٣/٨. وينظر رأيه في المساعد ٤٧/١ –الهمع ١٥٨/١

(٢) – ينظر:رأي السهيلي في الارتشاف ٥٦٩/٢ –الهمع١٥٨/١ ونص في نتائج الفكر ص١٠٩ – ١١٠ أنها حروف إعراب و علامات إعراب

(٣) –هو :أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس أبو العباس المعروف بابن الوراق عالما بالنحو وعلله ، بصري المذهب ،صنف: علل النحو ن الهداية في شرح مختصر الجرمي ، الفصول في نكت الأصول ، توفي سنة ٣٨١هـ. تنظر ترجمته في : شذرات الذهب ٢٦٩/٣ – بغية الوعاة ٢١٧/٢ – وينظر رأيه في علل النحو لابن الوراق ص١٦٢ .

(٤) – ينظر : ارتشاف الضرب ٥٦٩/٢

(٥) – ينظر : الإيضاح في علل النحو ص ١٣٠– ١٣٢

(٦) – ينظر : جمع الهوامع ١٥٨/١

(٧) – ينظر:علل التثنيه ص ٦٨ – ٦٩

(٨) – ينظر رأى ابن كيسان في شرح ابن يعيش ٤ / ١٣٩

(٩) – ينظر : المرتجل ص ٦١

وقد صحح هذا القول الواسطى[١] والشريف عمر الكوفى وابن بابشاذ[٢] وأبوالبركات الأنبارى[٣] والحريرى[٤] وابن يعيش [٥].

المذهب الثانى: مذهب الجرمى[٦] واختاره ابن عصفور[٧] ونسبه ابن أبى الربيع[٨]إلى المازنى وهو ظاهر كلام الفارسي [٩].

أنها معربات بالتغيير والانقلاب حالة النصب والجر وبعدم ذلك حالة الرفع وحجتهم أن الأصل في التثنية قبل دخول العامل أن يكون بالألف وفى الجمع أن يكون بالواو فإذا دخل عامل الرفع عليهما لم يحدث فيهما شيئا وكان ترك العلامة لهما علامة فإذا دخل عليهما عامل النصب أو الخفض قلبت الألف والواو (ياء) فكان الانقلاب علامة النصب والخفض .

وقد ضعف المبرد[١٠] وابن جنى[١١]وأبوالبركات الأنبارى[١٢]ما ذهب إليه الجرمي ونقله عنهما الأنباري حيث قال:

---

(١)– هو : القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي الضرير، رحل إلي بغداد لطلب ،العلم ثم رحل الي مصر، وأقام بها، أخذ عنه ابن بابشاذ ،صنف : شرح اللمع ،شرح جمل الزجاجي ،لم تحدد المصادر تاريخا لوفاته وإن كان من علماء القرن الرابع الهجري . تنظر ترجمته في : بغية الوعاه ٢/ ٢٦٢. وينظر رأيه في شرح اللمع ص٧٧

(٢) – هو : أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ بن داود بن إبراهيم ، صنف : شرح جمل الزجاجي ، شرح الأصول لابن السراج ، توفي سنة ٤٦٩هـ . تنظر ترجمته في : شذرات الذهب ٣/٣٣٣ – إنباه الرواة ٢/٩٥

(٣) – ينظر : أسرار العربية ص ٥٢

(٤) – ينظر : شرح ملحة الإعراب ص ١٠٨

(٥) – ينظر : شرح المفصل ٤ / ١٤٠

(٦) – ينظر : رأى الجرمى في المقتضب ٢/١٥١ شرح الكتاب للرمانى ١ / ١٥٩ علل التثنية ص ٧٣– الخصائص ٣ /٧٣ شرح عيون كتاب سيبويه ص ٥٠ شرح اللمحة البدرية ١ / ٧٨

(٧) – ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٦ + المقرب ص ٧١

(٨) – ينظر : البسيط ١/ ١٩٨ – الكافى في الإفصاح ١/ ٨٢

(٩) – يقول الفارسي : " الإعراب الذى فيه كونه وانقلابه عن تلك الصورة إلى غيرها لاختلاف الإعراب باختلاف العامل) التعليقة على كتاب ".

(١٠) – ينظر : المقتضب ٢/ ١٥٢

(١١) – ينظر : علل التثنية لابن جني–تحقيق د.محمد أبوالمكارم ص ٩٥

(١٢) – ينظر : الانصاف ١/ ٣٥ – اسرار العربية ص ٥٢

"وأما من ذهب إلى أن انقلابها هو الإعراب فقد أفسده بعض النحويين من وجهين:

أحدهما : أن هذا يؤدى إلى أن يكون الإعراب بغير حركة ولا حرف وهذا لا نظير له في كلامهم .

والوجه الثانى : أن هذا يؤدى إلى أن يكون التثنية والجمع في حال الرفع مبنين لأن أول أحوال الاسم الرفع ولا انقلاب له وأن يكونا في حال النصب والجر معربين لانقلابهما وليس من مذهب أبى عمر الجرمى أن التثنية والجمع مبنيان في حال من الأحوال [١]"

ووافقهم في ذلك ابن يعيش[٢]والعكبرى[٣] والشريشي[٤]

المذهب الثالث : ذهب الأخفش[٥] والمبرد [٦]والمازنى[٧]والزيادى[٨]إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ولكنها دلائل على الإعراب والإعراب مقدر على ما قبلها.

وقد أبطل السيرافى[٩] والرمانى[١]وأبو البركات الأنبارى[٢] هذا القول لأنها لو كانت دلائل إعراب ؛فإما أن تدل على إعراب في الكلمة أو في غيرها والثانى باطل

---

(١) – الإنصاف ٣٥/١

(٢) – ينظر :شرح المفصل ١٤٠/٤

(٣) – ينظر :اللباب ١ / ١٠٤ – التبيين في مسائل الخلاف ١/ ٢٠٧ – ٢٠٨

(٤) – هو : محمد بن محمد بن عبدالله جمال الدين أبو بكر الأندلسي الشريشي المالكي النحوي ، صنف : التعليقات الوفيه في شرح الدرة الألفية لابن معط ، وكتابا في الإشتقاق ، وتوفي سنة ٦٨٥ه .تنظر ترجمته في : الأعلام ٢١٩/٦ . وينظر رأيه في : التعليقات الوفية على الدرة الألفية للشريشي تحقيق د.محمد سعيد. رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالقاهرة١٧٩/١ – ١٨٠

(٥) – ينظر : معانى القرآن للأخفش ١/ ١٤– ١٥ ، شرح الدرة الألفية لابن القواس ١/ ١٧٦

(٦) – ينظر : المقتضب ٢/ ٥٢

(٧) – ينظر :الإيضاح في علل النحو ص ١٣١

(٨) – هو : إبراهيم بن سفيان بن سليمان وبن أبي بكر بن عبد الرحمن أبو إسحاق الزيادي ، نحوي ، لغوي ، شاعر ، قرأ علي الاصمعي ، صنف : النقط و الشكل ، الأمثال ، شرح نكت كتاب سيبويه توفي سنة ٢٤٩ه . تنظر ترجمته في : طبقات النحويين و اللغويين للزبيدي ص٩٩ . وينظر رأيه في سر صناعة الإعراب ١/ ٢٣٣ .

(٩) – ينظر :شرح الكتاب للسيرافى ١/ ٢٢١

بالإجماع والأول يلزم منه أن تكون حروف الإعراب فيرجع معنى الكلام إلى قول سيبويه وأكثر البصريين .

المذهب الرابع: ذهب الكسائى[٣]والفراء[٤]وجمهور الكوفيين[٥]

وقطرب[٦] والزيادى[٧] ونسبه أبو حيان[٨]لابن السراج واختاره ابن مالك[٩]

أن هذه الحروف هي الإعراب نفسه بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب ؛لأنه لو كان في الكلمة إعراب لكان في هذا الموضع .

وذهب قوم إلى أن قول سيبويه ، "وهى حروف الإعراب " دليل على مذهب الكوفيين فحرف الإعراب هو الحرف الذى أعرب به الاسم[١٠].

ورده الأنبارى[١١] بأنه حجة على الكوفيين لأن حروف الإعراب هي أواخر الكلم وهذه الحروف هي أواخر الكلم .

كما ردّ أدلة الكوفيين من عدة أوجه :

الأول :- أن هذه الحروف إنما تغيرت في التثنية والجمع ؛لأن لهما خاصية لا تكون في غيرهما استحقا من أجلها التغيير وذلك أن كل اسم معتل لا تدخله الحركات نحو : (رحي وعصا وحبلي وبشرى)له نظير من الصحيح يدل على إعرابه فنظير،(رحي وعصا جمل وجبل" ونظير (حبلي وبشرى حمراء وصحراء)

---

(١) – ينظر : شرح الكتاب للرمانى ١/ ١٦٠
(٢) – ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ١/ ٢٢١
(٣) – ينظر رأى الكسائى في التعليقات الوفية في شرح الدرة الألفية لابن معط للشريشي–تحقيق د.محمد سعيد رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية–القاهرة ١/ ١٨٠ – الهمع ١/ ١٥٧
(٤) – ينظر رأى الفراء في اللباب ١/ ١٠٣ – شرح المفصل ٤/ ١٤٠
(٥) – ينظر رأى الكوفيين في : الإيضاح في علل النحو ص ١٣٠ – ائتلاف النصرة ص ٢٩
(٦) – ينظر رأى قطرب في – التبيين في مسائل الخلاف ١/ ٢٠٤
(٧) – ينظر رأى الزيادى في علل التثنية لابن جني ص ٧٣ – ٧٤
(٨) – ينظر :الارتشاف ٢/ ٥٦٩
(٩) – ينظر : شرح التسهيل ١/ ٧٦ – شرح العمدة ١/ ٢٧
(١٠) – شرح كتاب سيبويه للسيرافى– تحقيق د.رمضان عبدالتواب–د.محمود فهمي حجازي ٢٢٣/١
(١١) – ينظر : الإنتصاف من الإنصاف ٣٦/١ – ٣٩

أما التثنية والجمع فلا نظير لهما فعوضا من فقد النظير الدال على مثل إعرابها تغيّر هذه الحروف .

الثانى :- أن القياس كان يقتضى ألا تتغير كقراءة :"إن هذا الساحران "[1]الإ أنهم عدلوا عن هذا القياس لإزالة اللبس كما في نحو : (ضرب الزيدان العمران) وليس هذا بمنزلة المقصور في نحو :(ضرب موسي عيسى) لأن المقصور يزول عنه اللبس بالوصف والتأكيد فليس من شرط وصف المقصور أن يكون مقصوراً، بخلاف المثنى والمجموع ؛لأنه من شرط وصف المثنى أن يكون مثنى، ومن شرط وصف المجموع أن يكون مجموعاً .

الثالث : لو كانت إعراباً لم يخل سقوطها بمعنى الكلمة كما أن سقوط الحركات لا يخل بذلك .

الرابع: قولهم: إنها تتغير بتغير المعانى فتكون إعرابا كالحركات منقوض بالضمائر فإنها تتغير بتغير المعاني وليست بإعراب .

وبالنظر فيما سبق أرى أن ما ذهب إليه جمهور الكوفيين من القول بأن هذه الحروف هي الإعراب نفسه هو أقوى المذاهب الأربع المتقدمة لبعده عن التكلف والمبالغة .

وذلك لما يأتي :

أولاً : ثبوت تاء التأنيث قبل علامة التثنية في نحو "ضاربتان" فتاء التأنيث تكون بعد حرف الإعراب؛ وقبل علامته فدل ذلك على أن الألف والياء في التثنية،والواو والياء في الجمع حركات نائبة عن الحركات الأص لية؛ لأن حركات الإعراب لا تكون الإ آخراً.

---

(١) -سورة طه من الآية ٦٣ – تنظر القراءة: في معاني القرآن للفراء ١٨٤/٢ – مشكل إعراب القرآن لمكي ٤٤٦/٢ -إملاء ما من به الرحمن للعكبري١٢٣/٢ – لغة لبني الحارس بن كعب يأتون بالمثني بالألف علي كل حال

ثانياً : أنها لو كانت محل حركات الإعراب أو كان الإعراب مقدراً فيها أو فيما قبلها لم يحتج إلى تغييرها ، كما لم يحتج إلى تغيير الإعراب المقدر قبل ياء المتكلم وفى ألف المقصور[١].

ثالثاً : الحروف المذكورة (الألف والواو والياء) تدل على ما يحدثه العامل فهى للإعراب فمن المسلم أن الاسم المعرب هو الذى يتغير آخره بتغير العوامل فعندما يجئ المثنى بالألف تُفهم منه حالة الرفع وإذا جاء بالياء فهو يشير إلى حالتى النصب والجر وكذا الجمع .

رابعاً : قول الأنبارى:"إن المقصور يزول عنه اللبس بالوصف والتوكيد بخلاف المثنى والمجموع لأنه من شرط وصف المثنى أن يكون مثنى ومن شرط وصف المجموع أن يكون مجموعاً " مردود بأنه لا يلزم أن وصف جمع المذكر مذكراً بالواو والنون بل يجوز أن يكون جمع تكسير نحو هؤلاء الزيدون الأفاضل فيزول عنه اللبس بالوصف وزواله بالتوكيد ظاهر فلم يتم الفرق.[٢]

خامساً : قول الأنبارى : " إن القياس كان يقتضى أن لا يتغير قراءة "إن هذان لساحران [٣]على لغة الحارث بن كعب الا أنهم عدلوا عن هذا القياس لإزالة اللبس غير مسلم ؛ لأن القياس إنما يثبت على الكثير الغالب أما مجئ المثنى بالألف فلا خلاف بأنها لغة لبعض العرب لا يقاس عليها .

سادساً:أما قول الأنبارى " إن هذا ينتقض بالضمائر المتصلة والمنفصلة ..." فظاهر التكلف ؛ إذ لا خلاف بين النحويين في أنها كلمات مبنية لشبهها بالحرف تدل على معان مختلفة من التكلم والخطاب والغيبة وليس الإعراب فلابد أن تتغير ألفاظها بخلاف المثنى والجمع فالتنظير بينهما لا يستقيم .

وأقول :

---

(١) – ينظر :شرح التسهيل ١/ ٧٧

(٢) – ينظر : تعليق الشيخ محمد محى الدين عبدالحميد في :الإنتصاف من الإنصاف ١/ ٣٦

(٣)– سورة طه من الآية "٦٣"

إن ما ذهب إليه الجرجانى[١] والسهيلى[٢] واختاره الرضى[٣] من أن هذه الحروف تقوم مقام حرف الإعراب وحركته هو الأولى بالقبول لأن هذه الحروف لو سقطت من الكلمة بطلت التثنية فالألف في زيدان تقوم مقام الدال المضمومة من زيد وليست بمنزلة حرف الإعراب وحده أو بمنزلة الحركة وحدها .

(١) – ينظر المقتصد ١/ ٨٩ – ١٩٠ الجمل ص ٧
(٢) – ينظر : نتائج الفكر ص ١٠٩– ١١٠
(٣) – ينظر : شرح الكافية ١/ ٣٠

المسألة الثانية

القول في إبراز الضمير إذا جري الوصف علي غير صاحبه

ذهب جمهور البصريين[١] إلى أن الضمير في الوصف إذا جرى على غير صاحبه يجب إبرازه ألبس أو لم يلبس .

والمراد بالوصف اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمراد بقولهم " إذا جرى " أن يكون نعتا نحو " مرت هند برجل ضاربته هي " أو حالاً نحو " جئتماني وجاء زيد ضاربيه أنتما " أو صلة نحو " الضاربة أنت زيداً " أو خبراً نحو " زيد هند ضاربها هو " وهو المثال الأكثر شهرة في هذه المسألة.

وقد احتجوا لمذهبهم بوجهين :

أحدهما : قاله الأنبارى[٢]والزبيدى[٣] وهو :

يلزم من القول بعدم وجوب إبراز الضمير التسوية بين الأصل والفرع فالوصف فرع عن الفعل في تحمل الضمير ، وبهذا لا يجعل اسم الفاعل مع ضميره جملة بخلاف الفعل ولا يبرز ضمير التثنية والجمع في اسم الفاعل كما يبرز في الفعل ، فهذا مقتصر على الفعل فإذا انضم إلى ذلك جريانه على غير من هو له ؛ وجب إبراز الضمير ليظهر أثر قصوره وفرعيته وليس كذلك الفعل فإن الضمير المتصل لفظاً قد ينفصل ويزيل اللبس كقولك :" زيدا انا ضربت ".

الثانى : قاله العكبرى[٤] حيث يرى أن إبراز الضمير يزيل اللبس في كثير من المواضع فيجب أن يلزم في الجميع ليطرد الباب كما فعلوا ذلك في كثير من المواضع نحو : تعد ونعد وأعد فإنهم حذفوا منها الواو كما حذفوها في يعد .

---

(١) – ينظر : المقتضب ٢٦٢/٣ – شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٧٤٧ – شرح الكافية للرضى ١٧/٢ – شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٣٣ البسيط في شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع ١/ ٥٥١ ، ٢/ ١٠٧

(٢) – ينظر ائتلاف النصرة المسألة السابعة ص ٣٢

(٣) – ينظر : الانصاف المسألة الثامنة ١/ ٥٧

(٤) – ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٣٧ ، ١٣٨ التبيين في مسائل الخلاف ص٢٥٩ : ٢٦٢

واستثنى أبو حيان[١]على مذهبهم عدم وجوب إبراز الضمير في مسألة واحدة وهى قولك: " مررت برجل حسن أبواه جميلين " ف (جميلين) صفة جارية على (رجل) وليست له بل (للأبوين) ولم يبرز الضمير فيها فيقال:(جميلين هما) أجروا الضمير الرابط هنا مجراه في الصفة الجارية على الموصوف فاستتر وساغ ذلك ؛وإن لم يعد على الموصوف من حيث كان عائداً على الأبوين المضافين إلى ضميره فصار من جهة المعنى كأنه قال: مررت برجل حسن أبواه جميل أبواه .

بينما فصل الكسائى[٢] وجمهور الكوفيين[٣] القول في ذلك لأن الضمير:إما أن يتقدم له ذكر أولا يتقدم، فإن لم يتقدم برز نحو: (مررت برجل ضاربه أنت) وإن تقدم فإما أن يلبس أولا فإن ألبس برز نحو: (زيد عمرو ضاربه هو) لئلا يلتبس بأن:(عمراً ضرب زيداً) وإن لم يلبس جاز أن يبرز وأن لا يبرز نحو قولك : (يدك باسطها أنت) ويجوز (يدك باسطها) كما يجوز (هند زيد ضار بته) و(هند زيد ضاربها) .

واستدلوا لمذهبهم بما حكاه الفراء[٤] عن العرب : " كل عين ناظرة إليك "

وقول الشاعر :-

وإنَّ امْرأً أسْرَى إليْكِ ودُونَهُ ∴ من الأَرْض مَوْماةُ وبَيداءُ سَمْلَق

لَمحقُوقَةٌ أَنْ تَستجِيبي دُعاءَهُ ∴ وأَنْتَعلَمِي أَنَّ المُعَانَ مُوَفَّقُ[٥]

وقوله أيضاً :

يَرَى أَرْباقَهُم مُتَقَلِّدِيها ∴ كَمَا صَدِئ الحديدُ عَلَى الكُمَاة[٦]

---

(١) – ينظر :التذييل والتكميل ٤/ ٢٠

(٢) – ينظر رأى الكسائي : المسائل البصريات ١/ ٥٢٧ شرح المرادى ١/ ٢٧٩

(٣) – ينظر رأى الكوفيين في : شرح الكافية لابن مالك ١/ ٣٨٨ – ٣٩٩

(٤) – ينظر : معانى القرآن للفراء ٢/ ٢٧٧

(٥) – البيت للأعشى في ديوانه ص ٢٢٣ – المسائل البصريات ١/ ٥٢٦ آمالى ابن الشجرى ٢/٥٥ – خزانة الأدب ٣/ ٢٥٢ – وبلا نسبة في الانصاف ١/ ٥٨ – التذييل والتكميل ٤/٢٠–(أسرى) سري ليلا، (بيداء) الصحراء،(سملق)قفر لا نبات فيها،(محقوقة)جديرة.

(٦) – البيت من الوافر بلا نسبة في الإنصاف ١/ ٥٩ – شرح التسهيل ١/ ٢٩٥ – خزانة الأدب ٥/ ٥٩١–(الأرباق)جمع ربق–بكسر الراء وأصله الحبل و الحلقة التي تشد بها الغنم الصغار لئلا ترضع.(متقلديها)جاعلها في أعناقهم في موضع القلادة.(الكماة)الشجاع–جمع كمي.

ف (متقلديها) قد جرى على (الأرباق) وليس لها، ولم يبرز الضمير فيقول:"متقلديها هم".

وقول الآخر:

قـوْمى ذُرا المجـدِ بانُوهـا وَقَـد علِمـت ∴ بكُنْـــه ذلـــك عـــدنانٌ وقحطـــانُ[١]

حيث جرى "بانوها" على "ذرا المجد" وليس له ولو برز لقال :"بانوهـا هـم" ومنه قوله تعالى " فظلت أعناقهم لها خاضعين " .[٢]

وقد تأول البصريون هذه الشواهد لإخراجها عن ظاهرها

حيث يرى أبو على الفارسى[٣]ووافقة ابن الشجرى[٤]أنه ليس في قوله " محقوقة " ضمير والتقدير: "لمحقوقه استجابتك لصوته " ومثله (لجديرة اصطفاء تك له خليلاً).

ويرى أبوالبركات الأنبارى[٥] أن (محقوقة) ليس خبر (إن) كما ذكر الكوفيون حتى يكون جاريا على غير من هو له وليس معه ضمير بارز وإنما " لمحقوقه " خبر مبتدأ محذوف والتقدير :(لأنت محقوقة بأن تستجيبى)

أو : أن يكون قوله : "أن تستجيبى" في موضع مبتدأ ، ومحقوقه خبر مقدم .

أما قول الشاعر :"ترى أرباقهم متقلديها "

فيرى الأبنارى[٦] والعكبرى[٧] أنه على حذف مضاف أي: ترى أصحاب أرباقهم متقلديها .

وقالوا في "قومى ذرا المجد بانوها " إن التقدير :قومى بانون ذرا المجد بانوها

---

(١) – البيت من البسيط بلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ٢٩٤ – شرح ابن الناظم ص ٧٨ أوضح المسالك ١/ ١٧٧ – همع الهوامع ١/ ٣١٤ – حاشية الصبان ١/ ١٩٩ حاشية الدسوقى ٢٠٦/١ – معجم شواهد العربية ص ٥١٠

(٢) – سورة الشعراء من الآية ٤

(٣) – ينظر : المسائل البصريات ١/ ٥٢٦ – ٥٢٧

(٤) – ينظر : آمالى ابن الشجرى ٢/ ٥٦

(٥) – ينظر : الإنصاف ١/ ٦٠

(٦) – ينظر : الإنصاف ١/ ٦١

(٧) – ينظر : التبيين ص ٢٦٢

ويرى ابن مالك[١]وتبعه ابن الناظم[٢]وابن هشام[٣]والسيوطى[٤] أن الصحيح ؛حمل الأبيات على ظاهرها دون تكلف ما يتم المعنى بدونه .

وبالنظر فيما سبق أقول :

إذا كان الكوفيون قد تكلفوا حين قدروا في خبر المبتدأ ضميراً سواء كان مشتقا أم جامدا وتأولوا غير المشتق مع وضوح المعنى فأرى أن البصريين كانوا أكثر تكلفاً حينما أوجبوا إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير من هو له وذلك لما يأتي :

أولاً : قول الأنبارى : " يلزم من القول بعدم وجوب إبراز الضمير التسوية بين الأصل والفرع فالوصف فرع عن الفعل في تحمل الضمير ....." غير مقبول؛ ذلك لأن الوصف والفعل يستويان في توقع الإلباس عند عدم القرينة وإلى عدم الإلباس عند وجود القرينة ومن القرائن في الفعل حروف المضارعة وضمائر الرفع البارزة كما أن من القرائن مع الوصف تاء التأنيث في نحو :(زيد هند ضاربته) وهاء الغائب في نحو (زيد هند ضاربها)

وألف الاثنين في نحو : (زيد العمران ضارباه) واو الجماعة في نحو:(زيد البكرون ضاربوه[٥])

ثانياً : تأول أبوالبركات الأنبارى وجمهور البصريين الشواهد على كثرتها بإخراجها عن ظاهرها بتأويلات واضحة التكلف مع وضوح المعنى بدونها وعدم الحاجة إليه .

ثالثاً : بالنظر في كلام سيبويه في باب إجراء الصفة فيه على الاسم في بعض المواضع أحسن أرى؛ أن سيبويه لم يوجب إبراز الضمير حيث قال: "تقول: مررت برجل معه امرأة ضاربته فهذا بمنزلة قوله : معه كيس مختوم عليه فإن قلت : مررت برجل معه امرأة ضاربها جررت ونصبت على ما فسرت لك وإن شئت قلت ضاربها هو فنصبت وإن شئت جررت".[٦]

---

(١) – ينظر : شرح التسهيل ١/ ١٥٧
(٢) – ينظر : شرح ابن الناظم ص ٨٧
(٣) – ينظر : أوضح المسالك ١/ ١٧٧
(٤) – ينظر : همع الهوامع ١/ ٣١٤
(٥) – ينظر : أوضح المسالك ١/ ١٧٧
(٦) – الكتاب ٢/ ٥١ – ٥٢

المسألة الثالثة

التعجب من السواد والبياض دون غيرهما من الألوان

ذهب سيبويه [١] وجمهور البصريين [٢] إلى أنه لا يجوز أن يبني فعلا التعجب والتفضيل من الألوان والعيوب مطلقاً .

وقد احتجوا لذلك من وجهين :[٣]

أحدهما : أن الأصل في أفعالها أن تستعمل على أكثر من ثلاثة أحرف وقد أجمع النحويون أن من شروط فعل التعجب أن يكون ثلاثياً

الثانى : أنها خلق ثابتة لا تزول ولا تكاد تتغير فجرت مجرى الأعضاء كاليد والرجل .

بينما أجاز الأخفش[٤] والكسائى وهشام[٥] التعجب من الألوان مطلقاً نحو:(ما أحمره)! .

وذهب جمهور الكوفيين [٦] إلى جواز التعجب من السواد والبياض دون غيرها من الألوان .

محتجين لذلك بالنقل والقياس

أما النقل فبقول طرفة :

إذا الرِّجال شَتَوْا وَاشْتَدَّ أَكْلُهُمُ ∴ فَأَنْتَ أَبْيَضُهُم سِرْبَالَ طَبَّاخِ[٧]

---

(١) – يقول سيبويه : (هذا باب ما لا يجوز فيه ما أفعله وذلك ما كان أفعل وكان لوناً أو خلقة) الكتاب ٤/ ٩٧

(٢) – ينظر : سيبويه ص ٦١ شرح اللمع للواسطى ص ١٨٥ – المفصل ص ٢٧٦ – ٢٣٢– المختصر في النحو للجواليقى ص ١٣١ علل النحو لابن الوراق ص ٣٢٨ – اللمع لابن جني ص ٢٢

(٣) – ينظر : أسرار العربية ص ١٢١ – توجيه اللمع لابن الخباز ص ٣٨٦

(٤) – ينظر : المساعد ٢/ ١٦٢

(٥) – ينظر : ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٨٢

(٦) – ينظر : التخمير في شرح المفصل للخوارزمي ٣/ ٣٢٦ – شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٨٨٩ التهذيب الوسيط ص ٢٠٩– ٢١٠ – الإرشاد إلى علم الإعراب ص ١٤٢

٧– البيت من البسيط لطرفة في ديوانه ص ١٤٧ – تذكره النحاة ص ٤٦٧ لسان العرب (بيض) وبلانسبة في : معانى القرآن للفراء ١٢٨/٢– الإنصاف ١٤٩/١ الجمل اللزجاجى ص ١٠٢ – شرح الجمل الزجاجى لابن عصفور ٣٨/٢ – الأشباه والنظائر ٢١٩/٤

وقوله أيضا :

جَارِيـــــةٌ فِي دِرْعِهـــــا الفَضْـــــفَاض ∴ تُقَطِّـــــع الحَـــــدِيثَ بِالإيمـــــاضِ

أبيضُ من أختِ بَنِي أبَاض[١]

ونظير ذلك قول :

اِبعَــدْ بَعِــدْتَ بياضــاً لا بيــاضَ لَــهُ ∴ لأنــت أســودُ في عينــى مــن الظُلَــمِ[٢]

و من كلام أم الهيثم " : هو أسود من حنك الغراب[٣]

و قوله ﷺ أيضاً " ماؤه أبيض من اللبن"[٤]

و أما القياس : فلأن البياض و السواد أَصل لسائر الألوان فجاز أن يثبت لهما ما لا يثبت لسائر الألوان إذا كان أصلين لهما ومعتمدين عليهما .

و قد احتج البصريون على ذلك بعدة أمور:

أحدها :- قول الأنبارى : إجماع النحويين على أنه لا يجوز أن يستعمل ما كان لوناً غيرهماً من سائر الألوان فكذلك لا يجوز منهما [٥].

الثانى : قاله الزبيدى : لأن فعل التعجب إنما يبنى من الفعل الماضى الثلاثى و هذان من " أبيض " و " أسود" وهما غير ثلاثي .

الثالث : يرى ابن الحاجب : أن الحق أنه إنما لم يتعجب من سائر الألوان؛لأنه بنى منها أفعل لغير التفضيل فكرهوا أن يبنوا منها (أفعل) التفضيل ، فيلتبس ، و مما يدل على ذلك أنهم تعجبوا من العيب إذا لم يكن له أفعل لغير التفضيل كقولهم : (زيد أجهل من عمرو) فهذه العلة هي المستقيمة عنده.

---

(١) – البيت من الرجز لرؤية في ديوانه ص ١٧٦– تذكرة النحاة ص ٤٦٧ – وبلا نسبة في الانصاف ١/ ١٥٠

(٢) – البيت من البسيط للمتنبى ديوانه ٣٠٠/٢ ــ شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٩٦٤/٢ ــ مغنى اللبيب ٥٤٣/٢ (٦٨٧) ــ الخزانة ٤٨٤/٣

(٣) – ينظر : لسان العرب (حنك)

(٤) – صحيح البخارى– كتاب الرقاق – باب في الحوض ٧ – ٢٦٤ (٦٥٧٩)

(٥) – ينظر : الانصاف ١٥٠/١

أما عن السماع:

فيرى جمهور البصريين كالزجاجى[١]وابن مالك[٢] وابن عصفور[٣] وابن هشام[٤] وغيرهم أنها ضرورة أو شذوذ لا يقاس عليه .

ويرى الزبيدى[٥] ان المراد بأبيض (أفعل) الذى مؤنثه (فعلاء) ولم يقع الكلام في(أفعل) الذى يراد به المفاضلة .

وهو مارده أبو البركات الأنبارى[٦] وابن يعيش[٧] وابن القواس[٨]

لأن الكلام عندهم في (أفعل) التي معناها التفضيل فقوله:(أبيض من أخت بنى أبا) معناه :(في درعها جسد أبيض من أخت بنى أباض) و (من أخت) في موضع رفع لأنه صفه لأبيض كأنه قال: "أبيض كائن من أخت بني أباض " ف (أبيض)صفة لموصوف محذوف[٩]ف(أفعل)ليست أفعل تفضيل ولكنها صفة مشبهه و(من) على هذا ليست متعلقة ب(أبيض) بل هي متعلقة بمحذوف يقع صفة ل (أبيض) والتقدير:(وأنت أبيضهم سربال طباخ) و(جسد مبيض كائن من أخت بنى أباض) و(لأنت مسود فيعيني من الظلم).

وأقول:

استدل جمهور البصريين على مذهبهم بوجهين من القياس :

أحدهما :أن من شروط فعل التعجب أن يكون ثلاثياً أما أفعال الألوان والعيوب فالأصل فيها أن تستعمل على أكثر من ثلاثة حروف .

والحق أن من هذه الأفعال ما يأتي مجرداً ك : (سود ،وزرق ،وعمى ، وعرج ،وحول، وزمن).

---

(١) – ينظر: الجمل في النحو ص ١٠٢
(٢) – ينظر: المساعد ٢/ ١٦٢
(٣) – ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٨ – ٣٩ – المقرب ص ١٠٩
(٤) – ينظر : المغنى ٢/ ٥٤٣ – شرح الجمل لابن هشام ص ١٨٤
(٥) – ينظر : ائتلاف النصرة ص ١٢١
(٦) – ينظر : الانصاف ١/ ١٥٠
(٧) – ينظر : شرح المفصل ٦/ ١٤٧
(٨) – ينظر : شرح الفية ابن معط ٢/ ٩٦٣
(٩) – ينظر : لسان العرب (حنك)

وأما قولهم :"إن الأصل في أفعالها أن تستعمل على أكثر من ثلاثة أحـرف" فقول لا دليل عليه فالغالب عامة أن تكون ثلاثية .

الثانى : قولهم:"إنها خلق ثابتة فلا يتعجب منها أما العيوب المعنوية فيتعجب منها ".

يقول سيبويه : "وأما قولهم: في الأحمق ما أحمقه ! وفى الأرعن ما أرعنه !..... فإن هذا عندهم من العلم ونقصان العقل والفطنة .... لأن هذا ليس بلون ولا خلقة في جسده "[١]

فقد فرق سيبويه ،ومعه جمهور البصريين بين العيوب المعنوية والعيـوب الجسدية فأجازوا التعجب من الأولى، ومنعوه في الثانية.

وهذا ما لا أرى له وجها فالعيوب الخلقية أو الجسدية قـد تكـون علـى درجات متفاوتة يتعجب أحياناً من حدتها أو شدتها كما يتعجب من شدة الحمق أو الجهل .

أما السماع فقد حاول أبو البركات الأنبارى - [٢]كما تقدم – إثبات أن قـول الشاعر: (أبيض من أخت بنى أباض)، وقوله: (أبيضهم سربال طبـاخ) ،وقـول الآخر: (لأنت أسود في عينى من الظلم) .

أن (أفعل) ليس من قبيل التفضيل ، وإنما هو صفة مشبهة و(من) التاليـة له ليست (من) التي تدخل على المفضول ؛ وعلى هذا فليست متعلقة ب(أبيض) بل هي متعلقة بمحذوف يقع صفة ل(أبيض) .

يقول الشيخ /محمد محى الدين عبد الحميد:

" ليس من المنكر أن يجئ وزن أفعل من البياض والسواد وغيرهمـا مـن الألوان ومن غير الألوان صفة مشبهة نحو فلان أبيض اللون أو أسود ولكننـا لا نستطيع أن نستسيغ أن يكون من هذا الباب قول الراجز : أبيض من أخـت بنـى

---

(١) – الكتاب ٤/ ٩٨
(٢) – ينظر :الإنصاف١٥٢/١

أباض ،مع قول الرواه الموثوق بهم : إن نساء بنى أباض مشـــهورات ببيـــاض ألوانـهن وعلى هذا يكون الجواب غير مستقيم."[١]

وأقول: أليس هذا دليلاً على أن الحكم الأخير في ذلـــك للـــذوق واســـتعمال العرب.

فكم استغنت العرب عن فعل مستوف للشروط وجعلته كفا قد لها فقالوا مـــا أشد سكره وما أكثر جلوسه مع استيفاء الفعل (سكر) و(جلس) للشروط المعروفة.

(١) – ينظر : هامش الإنصاف١/١٥٤

المسألة الرابعة
هل يقع الفعل الماضي حالاً؟

لا خلاف بين النحويين في مجئ الحال جملة بثلاثة شروط [١]:

الأول : كونها خبرية لأنها جرت مجرى الصفة بالاشتقاق ، أو جرت مجرى المبتدأ بالتخصيص ، فكما لا يقع الإنشاء خبراً فكذلك لا يقع حالاً [٢]

الثانى : أن تكون غير مصدرة بدليل استقبال ك(السين وسوف) لمنافاته لمعنى الحال [٣].

الثالث : أن تربط بصاحب الحال إما بالواو ، أو بالضمير ،أو بهما معاً؛ إذ الحال فضلة يجئ بعد تمام الكلام ، والجملة قبله كلام تام مستقل بنفسه ، مفيد لمعناه ، فكان لابد من رابط يصل بين الجملتين [٤]

وموارد الجملة الحالية متعددة منها الابتداء بصوره المختلفة ومنها الفعل المضارع ومنها أيضا الفعل الماضى المثبت .

وقد اختلف النحويون [٥] في لزوم (قد) له : إلى مذهبين

المذهب الأول: ذهب جمهور الكوفيين [٦]،والأخفش[٧] ، ووافقهم ابن خروف [٨]، وابن مالك [٩]، وابن هشام[١٠] وصححه أبوحيان [١١]

---

(١) – ينظر الايضاح في شرح المفصل ٢/ ٣٤٣ : ٣٤٥ المساعد ٤٣/٢ أوضع المسالك ٣٠٣/٢

(٢) – ينظر الغرة المخفية ٢٦٧/١

(٣) – ينظر : البسيط في شرح الجمل ٨١٥/٢ – الفوائد الضيائية ٢٦٧/١

(٤) – ينظر : سر صناعة الإعراب ١٨٥/٢

(٥) – ينظر : التبيين ص ٣٨٦ – ٣٩٠ مسألة (٦٣) شرح الألفية للمرادى ١٧٠/٢ – ١٧١ حاشية الدسوقى ٥٠٣/١

(٦) – ينظر : الانصاف ٢٥٢/١ – شرح الكافية للرضى ٢١٣/١

(٧) – ينظر رأى الأخفش :آمالى الشجرى ١٣/٣ خزانة الأدب ٢٥٤/٣ شرح المفصل لابن يعيش ٦٧/٢ لم ينص الأخفش على هذا الرأي في كتابه معانى القرآن في معرض تفسيره للأيه الكريمة : (أو جاء وكم حصرت صدورهم ص ٢٤٤).

(٨) – ينظر شرح الجمل لابن خروف ٣٨٤/١

(٩) – ينظر : شرح التسهيل ٢٨٦/٢

(١٠)– ينظر : مغنى اللبيب ١٧٣/١

(١١)– ينظر : ارتشاف الضرب ١٦١٠/٢، البحر المحيط ٣٠٠/٩

إلى جواز وقع الماضى حالاً مطلقاً ؛سواء تقدمت عليه "قد" أم لا مستدلين على ذلك بالسماع والقياس .

أما السماع فلقوله تعالى: "أو جاء وكم حصرت صدورهم [١] فجملة " حصرت صدورهم " فعلها ماض وهى في موضع نصب حال ولم تتقدمها " قد" بدليل قراءة الحسن [٢] " حَصِرَةً صُدُورُهُمْ "

وقوله تعالى " " قالوا أنؤمن لك واتبعك الأرذلون " [٣]

ومنه قول أبى نصر الهذلى :

وإنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ ∴ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ[٤]

فجملة(بلله القطر)جملة الحال جملة فعلية فعلها فعل ماض،ولم تتقدمها(قد).

وأما القياس ؛ فلأن كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة نحو : (مررت برجل قاعد) و(غلام قائم) جاز أن يكون حالاً للمعرفة نحو :(مررت بالرجل قاعداً) و(بالغلام قائماً) والفعل الماضى يجوز أن يكون صفة للنكرة نحو (مررت برجل قعد) و(غلام قام) فينبغى أن يجوز أن يقع حالاً للمعرفة نحو (مررت بالرجل قعد وبالغلام قام) والذي يدل على صحة ذلك؛ الإجماع أنه يجوز أن يقام الفعل الماضى مقام المستقبل كما فى قوله تعالى :- " وإذ قال الله يا عيسى بن مريم "[٥]أي (يقول)، وإذا جاز أن يقام الماضى مقام المستقبل جاز أن يقام مقام الحال [٦].

---

(١)- سورة النساء من الآية ٩٠

(٢)- ينظر القراءة : مختصر شواذ القران لابن خالوية ص٣٤- إعراب مشكل القرآن ٢٠٥/٢ – النشر ٢٥١/٢ – الإتحاف ٥١٨/١

(٣)- سورة الشعراء من الآية ١١١

(٤)- البيت من الطويل و يروى في الإنصاف ٢٥٣/١ و إنى تعرونى لذكراك نفضة " و في الأشباه و النظائر ٥٠/٤٩/٤ " و إنى لتعرونى لذكراك فترة "

و البيت لأبى صخر في : الشعراء ٤٦٨/٢ – الدور اللوامع ٧٩/٣ – الخزانة ٢٥٤/٣ و بلا نسبة في شرح ابن يعيش ٧٦/٢ – آمالى ابن الحاجب ٦٤٦/٢ – المقرب ص ٢٢٦ شرح الكافية الشافية ٨٠٣/٢ – تذكرة النحاة ص ٣٢٠ – شرح اللمحة البدرية ٢٠٦/٢ شفاء العليل ٥٤٩/٢.

(٥) – سورة المائدة من الآية ١١٦

(٦)- ينظر : الانصاف ٢٥٣/١-٢٥٤ – شرح الدرة الألفية ٥٥٩/٢ .

بينما ذهب جمهور النحويين كالفارسى[١]والزمخشرى[٢]والجزولى[٣]والشلوبين[٤] وابن الحاجب [٥]والابذى[٦] والفراء [٧] من الكوفيين إلى أن الماضى المثبت لا يقع حالاً ؛ الإ إذا تقدمته " قد " ظاهرة أو مقدرة

ومن مجيئها ظاهرة قول امرئ القيس :

جِئْتُ وَقَدْ نَضّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا ∴ لَدَى السِّتْرِ إلاَّ لِبْسَةَ الْمُتَفَضِّلِ[٨]

وقول الشاعر :

ذَكرتُكِ والخَطِّيُ يخْطُر بيْنَنَا ∴ وقد نهلتْ منها المُثَقَّفةُ السُّمْرُ[٩]

وعلة وجوب اقتران الماضى بـ (قد) ظاهرة أومقدرة عند ابن الشجرى[١٠]أبو البركات الانبارى[١١] والعكبرى[١٢] وابن يعيش [١٣] بُعد الفعل الماضى من الحال فإذا أدخلت عليه (قد) جاز أن تجعله حالاً لأنها تقربه منه.

وقد خرج البصريون أدلة الكوفيين بعدة توجيهات :

---

(١)- ينظر : الإيضاح العضدى ص ٢٧٦-٢٧٧
(٢)- ينظر : المفصل ص ٦٤
(٣)- ينظر : المقدمة الجزولية ص ٩٢ -شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٧٣٩/٢
(٤)- ينظر : التوطئة ص ٢١٤
(٥)- ينظر : شرح المقدمة الكافية ٥١٩/٢
(٦)- ينظر رأى الأبذى: الهمع ٢-٢٥٢
(٧)- يقول الفراء في قوله تعالى : (" أو جاءوكم حصرت صدورهم ، العرب تقول " أتانى ذهب عقله " يريدون قد ذهب عقله) معانى القرأن للفراء ٢٨٢/١
(٨)- البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ص ١٤ – شرح عمدة الحافظ ٤٥٣/١ - لسان العرب(نضا) – شرح شذور الذهب ص ٢٢٨- و بلا نسبة في : رصف المباني ص ٢٢٣ – أوضح المسالك ١٩٩/٢ – همع الهوامع ٢٥٢/٢
(٩)- البيت من الطويل لأبى العطاء السندى في شرح شواهد المغنى ٨٤٠/٢ شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ٥٦/١ – معجم شواهد العربية ص ١٩١- معجم الشواهد النحوية ص ٢١١ وبلا نسبة في : شرح المفصل ٦٧/٢ – معنى اللبيب ٤٢٦/٢- ارتشاف الضرب ١٩٧٢/٤
(١٠)- ينظر :آمالى ابن الشجرى ١٣/٣-١٤
(١١)- ينظر : الانصاف ٢٥٤/١
(١٢)- ينظر : اللباب ٢٩٣/١
(١٣)- ينظر : شرح المفصل ٦٦/٢-٦٧

فقوله تعالى :" أو جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ"[١].

أولاً :ذهب المبرد [٢]إلي أن جملة(حصرت صدورهم) ، دعائية كما تقول : لعنوا وقطعت أيديهم وهو من الله إيجاب عليهم . أما القراءة الصحيحة عنده فإنما هي " أو جاءكم حصرة صدورهم .

وهو ما رده الفارسى[٣] لأنه ينبغي أن يكون الدعاء بأن يحبب إليهم قتال قومهم ؛نحو: جعل الله بأسهم بينهم وعلى قول المبرد ؛ يصير المعنى ضيق الله صدورهم عن قتال قومهم ، وذلك لا يجوز ؛ لأنه دعاء لهم من حيث أنه إذا حصل ذلك قويت شوكتهم واجتمعت كلمتهم .

ويقول الشيخ عضيمة معلقا على نص المبرد :" هذه جرأة من المبرد فصنيعه هذا يشعر بأن قراءة (حصرت) بالتاء المفتوحة ليست بصحيحة مع أن القراء السبعة اتفقوا عليها ولم يقرأ الإ يعقوب من العشرة(حصرة) [٤]"

ثانياً :ذهب الواسطى[٥] أن جملة " حصرت صدورهم " في محل نصب صفة لحال محذوف والتقدير : (قوماً حصرت صدورهم) فحذف الموصوف وأقيمت مقامه الصفة والماضى إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالاً ، وقد نسب الزمخشرى[٦] هذا القول إلى المبرد .

- وهو ما ضعفه ابن جنى [٧] حيث إن ذلك مقصور على ضرورة الشعر وليس في النثر في حال الاختيار .

ثالثاً :ذهب جمهور البصريين [٨] والفراء[١] إلى أن جملة (حصرت صدورهم) في موضع نصب حال على اضمار " قد " قبلها .

---

(١) – سورة النساء من الآية ٩٠
(٢)– ينظر : المقتضب ١٢٤/٤–١٢٥
(٣)– ينظر : الإيضاح العضدى ص ٢٨٨– المقتصد ٩١٥/٢
(٤)– ينظر : هامش المقتضب ١٢٥/٤
(٥)– ينظر : شرح اللمع للواسطى ص ٧٤–٧٥
(٦)– ينظر : الكشاف ٢٨٨/١ و لم ينص المبرد على هذا القول في المقتضب
(٧)– ينظر : سر صناعة الإعراب ٦٤١/٢ .
(٨)– ينظر : التوطئة ص ٢١٤–٢١٥– الصفوة الصفية ٤٨٦/١

وقد رد ابن مالك [٢] هذا القول بأنه دعوى لا تقوم عليها حجة لان الأصل عدم التقدير فحق المحذوف المقدر ثبوته أن يدل على معنى لا يدرك بدونه وليست " قد" كذلك إذا أن وجودها أو عدمه لا يفيد معنى زائداً

وأما قول الشاعر :

وإني لتعرونـي لـذكراك هِـزّةٌ ∴ كما انتفضَ العصفورُ بلّلَهُ القطرُ [٣]

فعلى إضمار " قد " لضرورة الشعر

وأما القياس الذى يقضى بأن كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة جاز أن يكون حالاً للمعرفة .

فيرى الأنبارى[٤]فساده ؛ لأنه إنما جاز أن يقع نحو " قاعد " و " قائم " حالاً لأن اسم الفاعل يراد به الحال بخلاف الفعل الماضى فإنه لا يراد به الحال فلذا لا يجوز أن يقع حالاً .

كما يرى أن قولهم : " إنه يجوز أن يقوم الماضى مقام المستقبل وإذا جاز أن يقوم مقام المستقبل جاز أن يقوم مقام الحال " لا يستقيم ؛ وذلك لأن الماضى إنما يقوم مقام المستقبل في بعض المواضع على خلاف الأصل بدليل قوله تعالى : " وإذ قال الله ياعيسى بن مريم "[٥] كما أنه ليس من ضرورة أن يجوز أن يقام الماضى مقام المستقبل.

و بالنظر فيما سبق أقول:

إن ما ذهب إليه جمهور الكوفيين والأخفش واختاره ابن خروف وابن مالك وابن هشام وأبو حيان هو الرأي الراجح وذلك لما يلى .

أولاً : قراءة الحسن البصرى " حصرةً صدورهم " تقوى القول بأن الجملة الماضية المثبتة " حصرت صدورهم " في قراءة الجمهور حال .

---

(١)- ينظر : معانى القرآن للفراء ٢٨٢/١
(٢)- ينظر : شرح التسهيل ٢٨٦/٢
(٣) – سبق تخريج البيت
(٤) – ينظر : الإنصاف ٢٥٤/١ : ٢٥٨
(٥) – سورة المائدة من الآية ١١٦

ثانياً : القول بوجوب تقدير " قد " دعوى لا يقوم عليها دليل كما نص ابن مالك [١]؛ لأن الأصل عدم التقدير ولأن حق المحذوف المقدر ثبوته أن يدل على معنى لا يدرك بدونه، وليست " قد " كذلك إذ أن وجودها أو عدمه ؛ لا يفيد معنى زائداً .

أما دلالتها على تقريب الزمان للحال فذلك مستغنى عنه بدلالة سياق الكلام على الحال .

ثالثاً : كثرة الأبيات الواردة بدون (قد) مع الجملة الماضية الواقعة حالاً وتأويل الكثير غير مقبول .

يقول أبو حيان :" وقد أجاز الأخفش من البصريين وقوع الماضى حالاً بغير تقدير قد " وهو الصحيح إذ كثر في لسان العرب كثرة توجب القياس ويبعد فيها التأويل [٢]

وقال ابن هشام :" والأصل عدم التقدير لاسيما فيما كثر استعماله "[٣]

(١)- ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٢٨٦
(٢) - ارتشاف الضرب ١٦١/٣
(٣) - مغنى اللبيب ١٧٣/١

المسألة الخامسة
هل تكون (سوي) اسماً أو تلزم الظرفية ؟

(سوى) من أدوات الاستثناء ترد على لغات عدة هي : سِوي وسُوى وسَواء وسِواء فتقصر وتمد والأفصح فيها أن تقصر مع الكسر[١] نحو، قام القوم سواك ، وما مررت بأحِد سواك ، وتكون بمعنى "مستو" ؛ ومنه قولهم مررت برجل سواء والعدم ويوصف بها المكان بمعنى أنها نصف بين مكانين نحو قوله تعالى " مكاناً سوى" وقرئ بكسر السين وضمها وتكون بمعنى الوسط وبمعنى التام فتمد فيهما مع الفتح نحو قوله تعالى :" في سواء الجحيم " ومنه قولهم : " درهم سواء " أي تام وتأتى بمعنى مكان أو (غير) على خلاف في ذلك فتمد مع الفتح وتقصر مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر.

وقد اختلف النحويون في (سوى) هل تكون اسماً أو تلزم الظرفية؟ إلى ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول :

ذهب الخليل و سيبويه ؛إلى أن (سوى) ظرف للمكان بمعنى (وسط)ظرف غير متصرف ملازم للنصب ؛ لا يخرج عن الظرفية إلا لضرورة الشعر حيث قال:

في باب ما يحتمل الشعر مما لا يحتمل في غيره إلى أن (سواء) لا يخرج عن الظرفية إلا لضرورة الشعر : "وجعلوا ما لا يجرى في الكلام إلا ظرفاً بمنزلة غيره من الأسماء وذلك كقول مرار بن سلامة العجلى :

وَلا يَنْطِقُ المَكْرُوه مِنْ كَانَ مِنْهُمُ ∴ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَائِنَا [٢]

..... فعلوا ذلك لأن معنى " سواء " معنى " غير " [٣]

---

(١) – ينظر : شرح المقدمة النحوية ص ٢٧١ – التوطئة ص ٣٠٨– شرح المقدمة النحوية ٢/ ٥٥٤ + شرح المرادى ٢/ ١١٥

(٢) – البيت من الطويل من شواهد الكتاب ١/ ٣٣ – المقتضب ٤/ ٣٥٠ – الإنصاف ٢٩٤ – شرح التسهيل ٢/ ٢٣٢ – معجم شواهد العربية ص ٣٣٢

(٣) – الكتاب ١/ ٣٣

وقال أيضاً في باب ما ينتصب من الأماكن والوقت :" ..... ومن ذلك : هذا سواءك وهذا رجل سواءك فهذا بمنزلة مكانك إذا جعلته في معنى " بدلك " ولا يكون اسماً الإ في ضرورة الشعر"(١)

وقد وافق سيبويه جمهور النحويين كابن السراج(٢) والفارسي (٣) وابن الوراق (٤) وابن جنى (٥) وابن الحاجب (٦)وأبو حيان(٧)

وعلل الرضى(٨)ملازمة (سوى) للظرفية بأنها ؛في الأصل صفة ظرف مكان قال تعالى : "لا نخلفه نحن ولا أنت مكاناً(سوى) "(٩)أي : مستوياً ثم حذف الموصوف، وأقيم الصفة مقامه، مع قطع النظر عن معنى الوصفية أي : معنى الاستقراء الذى كان في(سوى) فصار بمعنى (مكاناً) فقط ثم استعمل (سوى) استعمال لفظ مكان لما قام مقامه في إفادة البدل .... ثم استعمل معنى البدل في الاستثناء لأنك إذا قلت: جاءنى القوم بدل زيد أفاد أن (زيداً) لم يأتك فجردعن البدلية لمعنى الاستثناء.

ف(سوى) في الأصل مكان مستو ، ثم صار بمعنى مكان ، ثم بدل ثم بمعنى الاستثناء.

واحتج الفارسي(١٠) لمذهب البصريين بنحو : (مررت بمن سواءك) فـ (سواءك) ظرف ؛ لأن الأسماء الموصولة توصل بها الجمل فإذا وصل بها الظرف فعلى أن الظرف متعلق بجملة من فعل وفاعل محذوفة ؛ كأنك قلت :

---

(١) – الكتاب ١/ ٤٠٧
(٢) – ينظر : الأصول ١/ ١٩٩
(٣) – ينظر : الأصول ١/ ١٩٩
(٤) – ينظر : الأصول ١/ ١٩٩
(٥) – ينظر : اللمع ص ١٥٣
(٦) – ينظر : شرح الكافية للرضى ١/ ٣٤٧
(٧) – ينظر رأى الفراء في الارتشاف ٣/ ١٥٤٧
(٨) – ينظر : شرح الكافية ١/ ٢٤٧ – ٢٤٨
(٩) – سورة طه من الآيه ٥٨
(١٠) – ينظر :التعليقه على كتاب سيبويه ١/ ٢١٥ – ٢١٦

مررت بمن استقر سواءك فالضمير يرجع إلى الموصول من استقر الإ أنه لما حذف قام الظرف مقامه.

أما أبو البركات الأنبارى[١] فاحتج بقول البصريين أن (سوى) لم تستعمل في اختيار الكلام الإ ظرفاً بنحو قولهم : " مررت بالذى سواك " فوقوعها هنا يدل على ظرفيتها أي : (مررت برجل مكانك) أي يغنى غناءك ، ويسد مسدك ، ولو كانت تستعمل اسماً لكثر ذلك في استعمالهم ، وفى عدم ذلك دليل على أنها لا تستعمل الإ ظرفاً .

المذهب الثانى: ذهب الكوفيون[٢]ووافقهم ابن الشجرى[٣]إلى أن (سوى) تكون اسماً بمنزلة (غير)، كما تكون ظرفاً ، وأن الاستعمالين سواء وليس أحدهما ضرورة ، وقد احتج الكوفيون لمذهبهم بدخول حرف الجر على (سوى) في كلام العرب نثراً وشعراً ، فمن ذلك : قوله ﷺ: " دعوت ربى ألا يسلط على أمتى عدواً من سوى أنفسها[٤]) وقوله أيضاً : " ما أنتم في سواكم إلا كالشعرة البيضاء في الثور الأسود[٥].) .

كما استدلوا بما روى عن العرب :أتانى سواؤك بالرفع

وبنحو قول الشاعر : –

وَلاَ يَنْطِقُ المَكْرُوهَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ ∴ إِذَا جَلَسُوا مِنِّا وَلَا مِنْ سِوَائِنَا [٦]

فأدخل عليها حرف الخفض وقال الشاعر :

تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ اليَمَامَةِ نَاقَتِي ∴ ومَا قَصَدَتْ مِنْ أَهلِهَا لِسِوَائِكَا[٧]

وقال أبو دؤاد:

---

(١) – ينظر : الإنصاف ١/ ٢٩٦
(٢) – ينظر : توجيه اللمع ص ٢٢٣ – ٢٢٤ مغني اللبيب ١/ ١٤٠ – ١٤١ – ائتلاف النصرة ص ٤٠
(٣) – ينظر :آمالى ابن الشجرى ٢/ ٣٧٢
(٤) – رواه مسلم في صحيحه ، باب الفتن ٨/ ١٣
(٥) – رواه البخاري في صحيحه ، باب الفتن ١٠٣/٢ – ومسلم في صحيحه ٤٩٧/٦
(٦) – سبق تخريج البيت
(٧) – البيت من الطويل للأعشي في ديوانه ١٣٩ – الكتاب ١/ ١٣ آمالى الشجرى ٢/ ٣٧٢

وَكُـلُّ مَـنْ ظَـنَّ أَنْ المَـوتَ مُخطِئُـةُ ∴ مُعَلّـلٌ بِسَـوَاءِ الحـقِّ مَكـذُوبُ[١]

وقال الآخر :

أكُـرُّ عَلَـى الكَتِيبـةِ لَـا أُبَـالِى ∴ أَفِيهـا كَـانَ حَتْفِـى أَمْ سِـوَاهَا[٢]

ويرى الأنبارى[٣]أن ما احتج به جمهور الكوفيين من ضرورة الشعر فالوجه الوحيد الذى يجوز فيه أن تخرج (سوى) عن الظرفية هو: حال الضرورة.

فـ (سوي) في موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض في (فيها) والتقدير (أم في سواها) .

المذهب الثالث : ذهب الزجاجى[٤] وابن مالك[٥] ووافقه ابن الناظم[٦] إلى أن اسم كـ (غير) في المعنى والإعراب وأنها لا تستعمل ظرفاً .

يقول الزجاجى في ذلك :" اعلم أن الخفض لا يكون الإ بإضافة ، وهو خاص بالأسماء والذى يكون به الخفض ثلاثة أشياء : حروف ، وظروف ، وأسماء ليست بحروف ولا ظروف .... وأما الأسماء فنحو : مثل وشبه وشبيه وسوى وسُواء وسَواء وحذو وقرب .... وبعض وغير"

ويري ابن مالك أن الأصح عنده عدم مجئ(سوى) ظرفاً وذلك لأمور [٧]

أحدها : أن الظرف في العرف ما ضمن معنى (في) من أسماء الزمان أو المكان (وسوى) ليس كذلك فلا يصح كونه ظرفاً .

---

(١) – البيت من البسيط لأبى دؤاد في ديوانه ص ٢٩٤ – الإنصاف ١/ ٢٩٥ شرح ابن يعيش ٨٤/٢ – الدرر اللوامع ٣/ ٩٣ – الهمع ٢/ ١١٩ .

(٢) – البيت من الوافر للعباس بن مرداس في شرح التسهيل ٣/ ٢٣٤ خزانة الأدب ٢/ ٤٣٨ – معجم شواهد العربية ص ٥٣٨ – وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٢٩٧

(٣) – ينظر : الإنصاف ١/ ٢٩٧

(٤) – ينظر : الجمل للزجاجى ص ٦٠ – ٦٢

(٥) – ينظر : شرح عمدة الحافظ ١/ ٢٧٦

(٦) – ينظر : شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٢٤

(٧) – ينظر : شرح الكافية الشافية ١/ ٣٢١ – شرح التسهيل ٢/ ٢٣٤ – ٢٣٥

الثانى : إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل: " قاموا سواءك " و " قاموا غيرك" واحد ، وأنه لا واحد منهم يقول : إن (سوى) عبارة عن مكان أو زمان وما لا يدل على مكان ولا زمان فبمعزل عن الظرفية.

الثالث : أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك ، والواقع في كلام العرب نثراً ونظما خلاف ذلك ، فإنه قد أضيف إليها ، وابتدئ بها ، وعمل فيها نواسخ الابتداء وغيرها من العوامل اللفظية .

الرابع: لا يلزم من معاملته معاملة الظرف كونه ظرفاً فإن حرف الجر يعامل معاملة الظرف ،ولم يكن بذلك ظرفاً ، وإن سمى ظرفاً فمجاز .

المذهب الرابع :

يرى الرمانى[١]والعكبرى[٢] أن (سوى) في الأصل ظرف ، ولا تستعمل في الاستثناء إلا منصوبة إذ وقعت بعد تمام الكلام ليتوفر عليها حكم الظروف كما تستعمل كـ (غير) قليلاً .

وبالنظر فيما سبق أقول :

إن ما ذهب إليه جمهور الكوفيين من القول بمجئ(سوى) ظرفاً وبمعنى (غير) هو الأولى بالقبول وذلك لما يأتي :

أولاً : ما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريين واضح التكلف، تنكره اللغة؛ فإن كثرة الشواهد التي تأثرت فيها (سوى) بالعوامل المختلفة لا يبقى معه محل لادعاء عدم تصرفها ، ولزومها الظرفية كما يضعف قول العكبرى بأن مجيئها بمعنى (غير) قليل فاللغة تؤكد كثرته .

ثانياً : ادعاء الأنبارى أن العرب لم تتكلم ب (سوى) في اختيار الكلام إلا ظرفاً مردود بالأحاديث الواردة في ذلك ، ولعل هذا يرجع إلي موقفه من الحديث كما تقدم في الفصل الأول .

---

(١) – ينظر رأى الرمانى في الارتشاف ٣/ ١٥٤٨

(٢) – ينظر : اللباب ١/ ٣٠٩

ثالثا : حمل الأنبارى الشواهد الواردة فيها (سوى) بمعنى (غير) على الضرورة بما في ذلك ما روى عن العرب غير مقبول ؛ لكثرته كما تقدم .

أما ما ذهب إليه ابن مالك من القول بأن (سوى) بمنزلة (غير) ولا تستعمل ظرفاً على الأصح فأراه واضح التكلف أيضاً فظرفية (سوى) لا يمكن إنكارها كما لا يمكن إغفال مجيئها بمعنى (غير) لأن اللغة تؤكد استعمال المعنين بدون تفريق .

المسألة السادسة
هل تقع (من) لابتداء الغاية في الزمان؟

الأصل في (من) أن تكون لابتداء الغاية في المكان [١]و هو ما نص عليه سيبويه[٢] و جمهور النحويين كابن السراج [٣]، والرمانى[٤] ، و ابن جنى[٥] ، و ابن الشجرى[٦]، والخوارزمى[٧] ، و ابن الحاجب[٨] ، و ابن عصفور[٩] و حجتهم في ذلك؛ أن (من) في المكان نظير (قد) في الزمان ؛ لأنها وضعت لتدل على ابتداء الغاية في المكان كما أن (مذّ) وضعت لابتداء الغاية في الزمان.

و ذهب الكوفيون[١٠] و الأخفش [١١]إلى أن (من) يجوز استعمالها في الزمان، و المكان و احتجوا على ذلك بقوله تعالى : " لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه"[١٢]فـ (أول يوم) من الزمان

و قول زهير بن أبى سلمى :

لِمَنِ الدِّيارُ، بقنّةِ الحِجْرِ؟ ∴ أقْوَيْنَ من حِجَجٍ ومِن دَهْرِ[١٣]

---

(١) – ينظر :الأزهية ص ٢٣٢

(٢) – يقول سيبويه : "و اما " من" فتكون لابتداء الغاية في الأماكن و ذلك قولك من مكان كذا و كذا إلى مكان غاية كذا " ثم قال : "و أما (مذ) فتكون ابتداء غاية الأيام و الأحيان كما كانت من فيما ذكرت لك و تقول: (ما رأيته مذ يومين) فجعلها غاية كما قلت : أخذته من ذلك المكان فجعلته غاية " الكتاب ٢٢٤/٤

(٣) – ينظر : الأصول ٤٠٩/١

(٤) – ينظر : معانى الحروف ص ٩٧

(٥) – ينظر : اللمع ص ١٥٥

(٦) – ينظر :آمالى بن الشبحرى ٣٧٨/٢

(٧) – ينظر : التخمير ٩/٤

(٨) – ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١٤٢/٣ ـــ شرح المقدمة الكافية ٩٤٠/٣

(٩) – ينظر : المقرب ص ٢٧١

(١٠) – ينظر : جواهر الأدب ص ٢٦٩

(١١) – ينظر : شرح الالفية للمرادى ٢٠١/٢

(١٢) – سورة التوبة من الآية ١٠٨

(١٣) –البيت من الكامل لزهير بن أبى سلمى في ديوانه ص ٨٦– الأزهية ٢٨٣ـــ أسرار العربية ص ٢٧٣–٢٧٤ ــ الإنصاف ٣٧٠/١ ــ أوضح المسالك ٢١/٣ ، ٤٤ ـــ مغنى اللبيب ٢٣٥/١ (وروى أيضاً : مذ حجج و مذ دهر)

ونسب ابن يعيش[١] وأبوحيان[٢] وابن هشام[٣] والسيوطى[٤]هذا القول للمبرد[٥].

كما أجاز الزجاج[٦] أن تكون (من) في قوله تعالى :- " لمسجد أسس على التقوى من أول يوم "[٧] لابتداء الغاية في الزمان وإن كانت (مذ) هي الأصل في ابتداء الغاية الزمانية .

و يرى الرضى[٨] أن الظاهر مذهب الكوفيين إذ لا منع من قولك : نمت من أول الليل إلى آخره: و ذلك لكثرته في الاستعمال

إلا أنه لا يرى أن (من)فى قوله تعالى : " لمسجد أسس على التقوى من أول[٩] "

و قوله تعالى : " إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة " [١٠] على معنى الابتداء إذ المقصود من معنى الابتداء في (من) أن يكون الفعل المعدى بها شيئاً ممتدا كالسير ، أو المشى، و يكون المجرور بمن الشىء الذى منه ابتدأ ذلك نحو (سرت من البصرة) أو يكون الفعل أصلاً للشىء الممتد نحو (تبرأت من فلان) و(خرجت من الدار) لأن الخروج ليس ممتداً لحصوله بالانفصال ، و لو بأقل

---

(١) – ينظر : شرح الفصل ١١/٨
(٢) –ينظر : ارتشاف الضرب ١٧١٨/٤
(٣) –ينظر : مغنى اللبيب ٢١٨/١
(٤) –ينظر الهمع ٣٧٧/٢
(٥) –نص المبرد في المقتضب ١٣٦/٤ على ابتداء الغاية في المكان كما نص على أنها تكون لابتداء الغاية في غير المكان و لم يعرض إلى إفادتها ابتداء الغاية في الزمان حيث قال :" فأما ابتداء الغاية فقولك : سرت من البصرة إلى الكوفة فإن ابتداء السير كان من البصرة و مثله ما يجرى في الكتب حو : من عبد الله إلى زيد إنما المعنى أن ابتداء الكتاب من عبد الله و كذلك أخذت منه درهماً و سمعت منه حديثاً "
(٦) –ينظر : معانى القرآن للزجاج ٥٣٠/٢
(٧) – سورة التوبة من الآية ١٠٨
(٨) – نظر : شرح الكافية ٣٢١/٢
(٩) – سورة التوبة من الآية ١٠٨
(١٠) – سورة الجمعة من الآية ٩

خطوة، و ليس التأسيس في الآية حدثاً ممتداً بل هو حدث واقع فيما بعد (مِنْ) فهى بمعنى (في).

و قد اختار مذهب الكوفيين ابن فارس[١]،و ابن خروف[٢]،و الشلوبين[٣]، و الراغب الأصفهانى[٤]

كما صححه ابن مالك[٥]و أبو حيان[٦] و السيوطى[٧] لكثرة الشواهد الواردة في ذلك.

ورد أبو البركات الأنبارى[٨]ما ذهب إليه جمهور الكوفيين بأن احتجاجهم بقوله تعالى: " من أول يوم " لا حجة فيه لأن التقدير فيه : من تأسيس(أول يوم) فحذف المضاف و أقيم المضاف إليه مقامه على حد قوله تعالى : "و اسأل القرية التي كنا فيها و العير التي أقبلنا عليها"[٩]والتقدير أهل القرية و أهل العير.

و أما قول زهير:-

أقْوَينَ من حِجَجٍ ومِن دَهْرِ[١٠]

فالرواية الصحيحة عنده:-(مذ حجج و مذ دهر) و على التسليم برواية : (من حجج و من دهر)فهى على حذف المضاف ، و إقامة المضاف إليه مقامه و التقدير (من مَرِّ حِجَجٍ ، ومِن مَرِّ دَهْرٍ) كما أجاز الأنبارى أن تكون من في البيت زائدة على مذهب الأخفش [١١]من زيادة (من) في الإيجاب و النفى كما في قوله

---

(١) – ينظر :الصاحبى ص ١٢٦
(٢) – ينظر الجمل : شرح الجمل لابن خروف ٤٧٣/١
(٣) – ينظر الجمل : شرح الجمل لابن خروف ٤٧٣/١
(٤) – ينظر الجمل : شرح الجمل لابن خروف ٤٧٣/١
(٥) – ينظر : شرح التسهيل ¾ – شرح الكافية الشافية ٢٨٤/١
(٦) – ينظر : ارتشاف الضرب ١٨١٧/٤
(٧) – ينظر: همع الهوامع ٣٧٧/٢
(٨) –ينظر : الإنصاف ٣٧٦/١:٣٧٢
(٩) – سورة يوسف من الآية ٨٢
(١٠) – سبق تخريج البيت
(١١) – ينظر رأى الأخفش في : معانى القرآن للأخفش ١٠٥/١ – المقتصد ٨٢٤/٢ ــ شرح الألفية للمرادى ٢٠٣/٢ – الفوائد الضيائية ٧٢٤/٢

تعالى :- " يغفر لكم من ذنوبكم "[١] أي " يغفر ذنوبكم" ، و كذلك في قول الشاعر و التقدير : حججاً و دهراً .

و أقول :

إن ما ذهب إليه جمهور الكوفيين هو الرأي الأولى بالقبول و ذلك لما يأتي :

أولاً :- كثرة الشواهد الواردة في ذلك من القرآن الكريم كما تقدم و الحديث الشريف حيث قال الرسول ﷺ: (مطرنا من الجمعة[٢] إلى الجمعة) و قوله أيضا و قد دخل على فاطمة رضى الله عنها فقدمت له طعاماً فأكل منه و قال : (هذا أول طعام أكله أبوك من ثلاثة أيام)[٣].

ومن الشعر:

قول النابغة الذبيانى :

تُخَيِّرْنَ من أزمانِ يوْمِ حَليمَةٍ ∴ إلى اليوْم قد جُرِّبْنَ كلّ التّجارِبِ[٤]

إلى غير ذلك من الأبيات و الأحاديث التي ساقها ابن مالك [٥].

أما تأويل الأنبارى لهذه الشواهد على حذف المضاف ،و إقامة المضاف إليه فأمر ليس بجيد كما قال أبو حيان[٦] ، وهو ما ذهب إليه الإربلى[٧] و ذلك لكثرة الشواهد فلا حاجة إلى التأويل المخالف للأصل .

ثانياً : استشهد الأنبارى ببيت زهير المختلف في روايته ؛ في حين لم يلتفت إلى الأبيات الأخرى المتفق عليها مع كثرتها ، و التي قد لا تقبل التأويل الذى قال به أبو البركات الأنبارى .

---

(١) – سورة نوح من الآية ٤
(٢) – البخاري أبواب الاستسقاء حديث رقم ١٠٢٩-٢/ ٣١
(٣) –مسند أحمد حديث رقم ١٣٢٢٣-٢٠/ ٤٤٠ الطبراني حديث رقم ١٤٨٥٦-٥/ ١٢٣
(٤) – البيت من الطويل للنابغة الذبيانى في ديوانه ص ٣٢ – الأزهية ص ١٨٠ ــ شرح التسهيل ٥/٣ ــ مغنى اللبيب ٣١٩/١ ــ اللسان (جرب) ــ و بلا نسبة في : الصاحبى ٢٦٧ ــ جواهر الأدب ص ٢٧٠ ــ شرح ابن الناظم ص ٢٥٩ ــ أوضح المسالك ٢٢/٣ ــــ حاشية الخضرى ٥٢٢/١
(٥) – ينظر : شرح التسهيل ٥/٣ /٦
(٦) – ينظر : شرح الارتشاف ١٧١٨/٤
(٧) – ينظر : جواهر الأدب ص ٢٧٠

ثالثاً:أما القول بزيادة (من) فقد أجاز الأنبارى زيادة (من) في الإيجاب حتى لا يقول بأنها للغاية الزمانية و من المعروف أن القول بزيادة (من) في الإيجاب لا يجوز عند جمهور البصريين بل عند الأنبارى نفسه حيث قال: في موضع آخر :"و ذهب بعض النحويين إلى أنه يجوز أن تكون زائدة في الواجب و يستدل بقوله تعالى : " و يكفر عنكم من سيئاتكم ".[١]. و ما استدل به لا حجة فيه"[٢]فآراهفرِّ من القول بمجيء "من" للغاية في الزمان ،ليقع في محظور آخر يخالف مذهبه.

رابعاً-:الحقيقة أن قضية تناوب حروف المعانى في الاستعمال قضية من قضايا الخلاف الأصيل بين البصريين و الكوفيين ؛ لا تقتصر فقط على (من) و مجيئها بمعنى (مذ) فمن ذلك مثلاً:

- مجيء "الباء" للتبعيض و هو من معانى (من) أثبت هذا المعنى الكوفيون و ابن قتيبة ،و الهروى[٣]، و ابن الشجرى[٤]، والإربلى[٥]، و الشلوبين[٦]، و الزركشى[٧] كما في قوله تعالى :- "عينا يشرب بها عباد الله "[٨]

و قول الشاعر :

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمّ ترفعت ∴ متى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنّ نَئِيْجُ[٩]

بينما ذهب ابن جنى إلى زيادة الباء منكراً مجيئها للتبعيض قائلاً :"هذا عند حُذّاق أَصحابِنا على وجهِ الزّيادةِ"[١٠].

---

(١) – سورة البقرة من الآية ٢٧١
(٢) – أسرار العربية ص ٢٦٠
(٣) – ينظر :الأزهية ص ٢٩٤
(٤) – ينظر :آمالى ابن الشجرى ٦١٣/٢
(٥) – ينظر : جواهر الأدب ص ٤٧
(٦) – ينظر : التوطئة ص ٢٤٦
(٧) – ينظر : البرهان في علوم القرآن ٢٥٧/٤
(٨)– سورة الإنسان من الآية ٦
(٩) – بيت من الطويل لأبى ذؤيب في تأويل مشكلالقرآن ص ٥٧٥ ــ الخصائص ٨٥/٢ ــ سر صناعة الإعراب ٢٨/١ ــ آمالى ابن الشجرى ٦١٣/٢ ــ الخزانة ٩٧/٧ ــ و بلا نسبة في :الأزهية ص ٢٠١ ــ شرح التسهيل ٢٢/٣ ــ شفاء العليل ٣/٢ ــ رصف المباني ص ١٥١
(١٠) – ينظر : سر صناعة الإعراب ١٢٧/١

كما رفض ابن عصفور[١]،والمالقى[٢] أن تكون الباء في قوله تعالى " : وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ " [٣]للتبعيض و جعلاها للإلصاق و التبعيض مفهوم من معنى الكلام.

أما ابن مالك [٤]فجعل التضمين أجود ،على أن يضمن (شربن) معنى (روين) و يعامل معاملته كما ضمن يحمى معنى يوقد فعومل معاملته في قوله تعالى : "يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا " [٥] لأن المستعمل احميت الشيء في النار و أوقدت عليه

- موافقة (اللام) معنى (على)

ذهب ابن قتيبة [٦] والهروى[٧]و ابن الشجرى[٨] أن اللام قد جاءت بمعنى (على) في قوله تعالى :" و يَخِرُّونَ لِلأَذْقَانِ " [٩] و جعلها الرضى [١٠] بمعنى : (على) في قوله تعالى :- " وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ" [١١].

و مثل لها ابن هشام [١٢] بقوله تعالى " وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا" [١٣]أي عليها لأن السيئة على الإنسان لا له بدليل قوله تعالى : " وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا " [١٤].

---

(١) – ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٥١٤/١
(٢) –نظر : رصف المبانى ص ١٤٦–١٤٧
(٣) – سورة المائدة من الآية من الآية ٦
(٤) – ينظر : ٢/٣ ــ شرح الكافية الشافية ٨٠٦/٢
(٥) – سورة التوبة من الآية ٣٥
(٦) – سورة الإسراء من الآية ١٠٩
(٧) – ينظر :الأزهية ص ٢٨٨
(٨) – ينظر :الآمالى لابن الشجري ٦١٦/٢
(٩) – سورة الإسراء من الآية ١٠٩
(١٠) – ينظر : شرح الكافية ٣٢٩/٢
(١١) – سورة الحجرات من الآية ٢
(١٢) – ينظر : مغنى اللبيب ٢١٢/١
(١٣) –سورة الإسراء من الآية ٧
(١٤) – سورة فصلت من الآية ٤٦

- موافقة (في) معنى (على)

أثبت هذا المعنى الكوفيون[١]،و المبرد [٢]، و ابن قتيبة[٣]، و الهروى[٤]، و ابن الشجرى[٥]، و ابن مالك[٦]، و أبو حيان[٧] و مثلوا لها بقوله تعالى :- " وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ"[٨] بينما نفى الزجاج[٩]، و الرضى[١٠]، و أبوحيان[١١] في البحر المحيط أن تكون (في) بمعنى (على) في الآية و إنما هي ظرف حيث كان الجذع مقرا للمصلوب و اشتمل عليه اشتمال الظرف على المظروف .

إلى غير ذلك من الأمثلة التي نابت فيها حروف الجر مناب بعضها.

و يُعد ابن قتيبة هو أول من أفرد لهذه القضية باباً خاصاً تحت عنوان :- (دخول حروف الخفض مكان بعض)[١٢] ثم تلاه الزجاجى[١٣]والهروى[١٤] و ابن الشجرى[١٥].

أما ابن السراج[١] فقد أجاز نيابة حروف الجر عن بعض ؛ كما يرى الكوفيون و لكنه شرط ذلك بتقارب المعنى أما إذا تباين المعنى لم يجز ذلك .

---

(١) – سورة فصلت من الآية ٤٦
(٢) – ينظر : المقتضب ٣١٩/٢ ــ ١٥/٣
(٣) – ينظر : تأويل مشكل القرآن ص ٥٦٧
(٤) – ينظر :الأزهية ص ٢٦٧
(٥) – ينظر :الآمالى ٦٠٦/٢
(٦) – ينظر : شرح التسهيل ٢٦/٣
(٧) – ينظر :الارتشاف ١٧٢٦/٤
(٨) – سورة طه من الآية ٧١
(٩) – ينظر : معانى القرآن ٣٦٨/٣
(١٠) – ينظر : شرح الكافية ٣٢٧/٢
(١١) – ينظر : البحر المحيط ٣٥٨/٧
(١٢) – و ذلك في كتابة تأويل مشكل القرآن
(١٣) – في كتاب الحروف
(١٤) – في كتاب الأزهية
(١٥) – عقد ابن الشجرى في الآمالى فصلاً بعنوان (في دخول حروف الخفض بعضها مكان بعض) الآمالى ٦٠٦/٢

كما أن ابن هشام[٢] و إن قال بنيابة الحروف إلا أن تصحيح ذلك عنده هو إدخال (قد) على قولهم:- " ينوب " و حينئذ يتعذر استدلالهم به إذ كل موضع ادعوا فيه ذلك يقال لهم فيه :" لا نسلم أن هذا مما وقعت فيه النيابة ، و لو صحّ قولهم ؛ لجاز أن يقال : مررت في زيد و دخلت من عمرو و كتبت إلى القلم" .

أما البصريون و منهم الأنبارى كما تقدم فلا يرون نيابة حروف الجر بعضها عن بعض كما لا تنوب حروف الجزم و النصب عن بعضها و قد أولوا ما أوهم ذلك إلى أحد أمرين :-

الأول :- أن يكون ذلك من قبيل المجاز اللفظى و ذلك كاستعارة (في) لمعنى (على) كما في قوله تعالى :- " و لأصلبنكم في جذوع النخل" [٣] فقد شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحالّ في الشىء[٤]

الثانى : تضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدى بذلك الحرف

كما قال ابن مالك في قول الشاعر :-

شَرِبْنَ بمَاءِ البحرِ ثُـمّ تَرَفّعتْ [٥]

يقول ابن جنى في ذلك :" اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر و كان أحدهما يتعدى بحرف و الآخر بآخر ، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر ، فلذلك جىء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه ، و ذلك كقوله عز و جل اسمه ":أُحِلّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ"[٦]

---

(١) – ينظر : الأصول ٤١٤/١ ــ ٤١٥
(٢) – ينظر : مغنى اللبيب ٦٥٦/٢
(٣) – سورة طه الآية ٧١ (سبق الحديث عن هذه الآية)
(٤) – ينظر : املاء ما من به الرحمن ١٢٤/٢
(٥) – سبق تخريج البيت
(٦) – سورة البقرة من الآية ١٨٧

و أنت لا تقول :- "رفثت إلى المرأة" إنما تقول:" رفثت بها أو معها" لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء ، و كنت تعدى (أفضيت) ب (إلى) كقولك : "أفضيت إلى المرأة " جئت ب (إلى) مع الرفث إيذانا و إشعاراً أنه بمعناه [١]"

و ذهب المرادي[٢] إلا أن ما لا يمكن فيه تأويل اللفظ أو التضمين فهو من وضع أحد الحرفين موضع الآخر على سبيل الشذوذ .

و يرى الأستاذ عباس حسن[٣] أن ما ذهب إليه البصريون من تأويلات تعسفاً لا مسوغ له لأن الحرف في حقيقه أمره كلمه كسائر الكلمات من الأسماء و الأفعال ،و هذه الكلمات يؤدى الواحد منها عدة معان حقيقية ؛ لا مجازية فما الداعي لإخراج الحرف من أمر يدخل فيه غيره ؟ في حين يرى أن مذهب الكوفيين مذهب نفيس ؛لأنه عملى بعيد عن الالتجاء إلى المجاز و التأويل من غير داع و اشتراك عدد من الحروف في تأدية معنى واحد كثير في اللغة يُعرف ب (المشترك اللفظى).

كما أن الأساس في الحكم على معنى الحرف بالحقيقية هو شهرة المعنى اللغوى الأصلى؛ بحيث يتبادر فهمه وهذه المبادرة علامة الحقيقية، يضاف إلى ذلك أن المجاز إذا اشتهر معناه في زمان ما وشاع استعماله مع وضوح المراد منه تُنوسى أصله و اختفى ركناه ، أو استغنى عنهما و عن اسمه و دخل فيما يسمى بالحقيقة العرفية.

---

(١) – الخصائص ٣٠٨/٢
(٢) –ينظر : الجنى الدانى ص ٤٦
(٣) – ينظر النحو الوافى ٥٤٠/٢ : ٥٤٣

المسألة السابعة
هل يجوز توكيد النكرة توكيداً معنوياً ؟

التوكيد [١] لفظ يراد به تمكين المعنى في النفس ، وإزالة الشك عن الحديث ، أو المحدث عنه وينقسم إلى قسمين :[٢]

الأول : توكيد لفظي ؛ ويكون بإعادة اللفظ على حسب ما تقدم ويكون في المفرد والجملة .

الثانى : توكيد معنوي وينقسم قسمين :

أحدهما : قسم يراد به إزالة الشك عن الحديث ، وهو التوكيد بالمصدر نحو قولك : " ضربت زيداً ضرباً " .

الآخر : قسم يراد به إزالة الشك عن المحدث عنه ، وهو التوكيد بالألفاظ التي وضعتها العرب فيؤكد الواحد بالنفس والعين ويؤكد الاثنان بـ(كلا) و(كلتا) والجمع بـ(كلهم) و(أجمع) و(أجمعين) و(جمعاء) و(جمع) وغيرها.

هذا وقد اختلف النحويون[٣] في توكيد النكرات بهذه الألفاظ إلى ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول :

مذهب سيبويه [٤] وجمهور النحويين كابن السراج [٥]والزجاجى[٦] وابن جنى [٧]والثمانيني[٨] والواسطى[٩].

---

(١) – المقرب ص ٣١٦ – معجم المصطلحات النحوية ص ٢٤٦
(٢) – ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٨/١ : ٢٣٣
(٣) – ينظر الخلاف في هذه المسألة في : أسرار العربية ص ٢٨ ـــ شرح المفصل ٤٤/٣ حاشية الصبان ٧٧/٣
(٤) – ينظر الكتاب /٣٦٩
(٥) – ينظر : الأصول ٢٣/٢
(٦) – ينظر : الجمل ص ٢٢
(٧) – ينظر : اللمع ص ١٦٩
(٨) – ينظر : الفوائد والقواعد ٣٦١/١
(٩) – ينظر :شرح اللمع ص ١٠٩

وابن بابشاذ[١] ،والزمخشري[٢] ، وابن معط[٣] ، وابن الحاجب[٤] ، وابن عصفور[٥] ، و ابن هشام[٦] ، وغيرهم[٧]أن توكيد النكرة بغير لفظها غير جائز على الاطلاق وذلك لأمرين[٨]

الأول : أن النكرة شائعة ؛ ليس لها عين ثابتة كالمعرفة ، فينبغي ألا تفتقر إلى تأكيد لأن تأكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه.

يقول سيبويه:-

"وكما أن كلهم و أجمعين لا يكرران على نكرة فاستقبحوا أن يجعلوها فصلاً في النكرة كما جعلوها في المعرفة لأنها معرفة فلم تصر فصلاً إلا لمعرفة كما لم تكن وصفاً ولا بدلاً إلا لمعرفة "[٩]

الثانى: أن النكرة تدل على الشياع والعموم ،والتوكيد يدل على التخصيص والتعيين وكل واحد منهما ضد صاحبه فلا يصلح أن يكون مؤكداً له .

المذهب الثانى :

مذهب الأخفش[١٠] وجمهور الكوفيين :[١١]

"أن توكيد النكرة بغير لفظها جائز ؛ إذا كانت مؤقتة نحو:- (قعدت يوما كله) وقمت ليلة كلها " .[١٢]والدليل على جواز توكيدها النقل والقياس.

---

(١) – ينظر : شرح المقدمة النحوية ص ٣٧٥
(٢) – ينظر : المفصل ص ١١٣
(٣) – ينظر :الفصول الخمسون ص ٢٣٦
(٤) – ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٤٣٨/١
(٥) – ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٣٨/١
(٦) – ينظر شرح شذور الذهب ص١٢٠ – الجامع الصغير ص ١٩٠-١٩١
(٧) – ينظر : البسيط في شرح الجمل ٣٧٤/١ – شرح الكافية لرضى ٣٣٥/١ التهذيب الوسيط ص ١٥٢ – الإرشاد إلى علم الإعراب ص ٣٦١
(٨) – ينظر : الإنصاف ٤٥١/٢
(٩) – الكتاب ٣٩٦/٢
(١٠) – ينظر رأى الأخفش في شرح التسهيل ١٥٨/٣ – المغنى ١٩٤/١
(١١) – ينظر رأى الكوفيين في : شرح المفصل ٤٤/٣ – الغرة المخفية ٣٧٦/١ – الهمع ١٤٢/٣
(١٢) – ينظر : شرح الدرة الألفية ٧٦٣/١ ٧٦٤

أما النقل فقد جاء ذلك عن العرب كما في قول الشاعر:

لِكنّـــهُ شَـــاقَهُ أَنْ قِيـــلَ ذا رَجَـــبٌ ∴ يـــا ليـــتَ عِـــدّةَ حـــولٍ كلِّـــهِ رَجَـــبُ[١]

فأكد (حول) وهو نكرة بقوله (كله) فدل على جوازه.

وقال الآخر :

إذا القَعُـــودُ كَـــرّ فيهـــا حَفَـــدَا ∴ يَوْمـــاً، جَديـــداً كُلَّـــه، مُطَـــرّدا[٢]

فأكد(يوما) وهو نكرة بقوله (كله)

وقال الآخر :

يـــا لَيْتَنِـــي كُنْـــتُ صَبِيّـــاً مُـــرْضَـــعَا ∴ تَحْمِلُنِـــي الذِّلْفَـــــاءُ حَـــوْلاً أكْتَعَـــا[٣]

فأكد (حولا) بقوله : اكتعا:

وقال الآخر :

زَحـــرتَ بهـــا لَيْلـــةً كلَّهـــا ∴ فجئـــتَ بهـــا مؤْيـــداً خَنْفَقِيقَـــا[٤]

فأكد (ليلة) وهى نكرة بقوله (كلها) ومؤيداً وخنفقيقاً اسمان من أسـماء الداهية .

وقال الآخر:

صَرّتِ البَكْرَةُ يومًا أَجْمَعَا..[٥]

---

(١) - البيت من البسيط لعبدالله بن مسلم الهذلى في مجالس ثعلب ٤٠٧/٢ – وبـلا نسـبة فـي الانصاف ٤٥١/٢ – أسرار العربية ص ٢٠٩– ائتلاف النصرة ص ٦١ تذكرة النحاة ص ٦٤ – الخزانة ١٧٠/٥

(٢)-البيت من مشطور الرجز بلا نسبة في الإنصاف ٤٥١/١ – اسرار العربية ص ٢٩٠ اللباب ٣٩٦/١ – شرح المفصل ٤٥/٣ .

(٣) -بيت من الرجز بلا نسبة في : المقرب ص ٣١٨ – عمدة الحافظ ٥٦٢/٢ – ٥٦٥ شرح التسهيل ١٥٩/٣ – شرح الجمل لابن خروف ٣٤١/١ – لسان العـرب (كتع)خزانـة الادب ١٦٩/٥

(٤) - البيت من المتقارب لشتيم بن خويلد أو للكميت في معجم شواهد العربية ص ٣١٥ وبـلا نسبة في الانصاف ٤٥١/١ – اللسان (خفق)

(٥) – الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٩١ – الإنصـاف ٤٥٥/٢ – شـرح المفصـل ٤٤/٣ – ٤٥ شرح الجمل لابن عصفور ٢٣٧/١ – شرح التسهيل ١٥٩/٣ – عمدة الحـافظ ٥٦٥/٢ الهمع ١٤٢/٣ – خزانة الأدب ١٨١/١

فأكد (يوما) ب (أجمع) فدل على جوازه .

وأما القياس فلأن اليوم مؤقت يجوز أن يقعد في بعضه والليلة مؤقتة يجوز أن يقوم في بعضها فإذا قلت :- " قعدت يوما كله وقمت ليلة كلها " صحّ معنى التوكيد.

وقد رد الأنباري[١] ما احتج به الكوفيون بما يلى:-

الأول : أن الأبيات التي استشهدوا بها لا حجة فيها ؛ لأن الرواية الصحيحة في قوله : " يا ليت عدة حول كله رجب " حولى فهى معرفة.

وأما قوله : " يوماً جديدا كله مطردا " فهو توكيد للضمير في جديد.

وأما قوله : " قد صرت البكرة يوما أجمعا " فهذا بيت مجهول لا يعرف قائله فلا يجوز الاحتجاج به .

الثانى : على فرض صحة هذه الروايات فالأبيات شاذة لا يقاس عليها [٢]

الثالث : المواضع كلها محمولة على البدل لا على التوكيد .

الرابع : أما القياس فاحتج ابن يعيش[٣] وابن الخباز[٤] وابن عصفور[٥] وابن أبي الربيع[٦] بالتناقض ما بين ألفاظ التوكيد، والنكرات فألفاظ التوكيد معارف تفيد التخصيص وألفاظ النكرات تفيد الشيوع .

المذهب الثالث:

ذهب بعض الكوفيين [٧] إلى جواز توكيد النكرات مطلقاً .

وقد وافق ابن مالك[٨] مذهب جمهور الكوفيين ؛ في جواز توكيد النكرة المحددة فإذا "صمت شهراً كله" و"قمت ليلة كلها " يعلم أن الصيام كان في جميع

---

(١) – ينظر : الإنصاف ٤٥٦/٢ – اللباب ٣٩٦/١
(٢) – ينظر: اسرار العربية ص ٢٨٩ – ٢٩٢ – شرح شذور الذهب ص ١٢٠
(٣) – ينظر : شرح المفصل ٤٥/٣
(٤) – ينظر : توجيه اللمع ص ٢٧٠
(٥) – ينظر : شرح اجمل لابن عصفور ٢٣٨/١ – المقرب ص ٣١٨
(٦) – ينظر : البسيط في شرح الجمل ٣٧٤/١
(٧) – ينظر " مذهب الكوفيين في :الهمع ١٤٢/٣
(٨) – ينظر : شرح التسهيل ١٥٨/٣ – شرح الكافية الشافية ١١٧٧/٢ – المساعد ٣٩٢/٢

الشهر والقيام كان في جميع الليلة ، ولو لم يذكر ، لاحتمل ألايراد جميع الشهر ، و لا جميع الليلة فتوكيد النكرة بهذا المعنى حقيق بالجواز لكونه مفيداً ، و إن لم تستعمله العرب فكيف إذا استعملته؟!! .

وهو ظاهر قول ابن خروف[١]،واختاره ابن الناظم [٢]

وبالنظر فيما سبق أقول :

إن ما ذهب إليه الأخفش وجمهور الكوفيين من جواز توكيد النكرة المؤقتة هو الرأي الراجح وذلك لما يأتي :

أولاً : إن جمهور الكوفيين في مذهبهم ؛ اشترطوا أن تكون النكرة مؤقتة ، وذلك يقربها من المعرفة بتخصيصها ؛ أما جمهور البصريين في مذهبهم فقد تناسوا ذلك الشرط ، وتحدثوا عن النكرة العامة التي لا تفيد معنى محدداً فردهم هذا يكون مقبولاً على المذهب الثالث الذى أجاز توكيد النكرة مطلقاً .

ثانياً : يقوى مذهب الكوفيين وجود نظير له في القياس ؛ فقد أعطت النكرة المقصودة حكم المعرفة في النداء.

ثالثاً : كثرة الشواهد الواردة في ذلك يضعف قول أبي البركات الأنبارى بشذوذها بالإضافة إلى تكلف تأويلها عند أبي البركات الأنباري ، وعدم التقدير دائما أولى من التقدير لاسيما مع كثرة الشواهد.

---

(١) – ينظر : شرح الجمل لابن خروف ٣٤١/١

(٢) – ينظر : شرح ابن الناظم ص ٣٦٠-٣٦١.

المسألة الثامنة

هل يجوز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض؟

اختلف النحويون في جواز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الجار إلى ثلاثة مذاهب:- [١]

المذهب الأول : مذهب سيبويه[٢]، وجمهور البصريين كالمبرد [٣]، وابن السراج[٤]، وابن جنى[٥] ، والثمانينى[٦]، وابن بابشاذ[٧] ، والزمخشرى[٨]

وجوب إعادة الجار عند العطف على الضمير المجرور واحتجوا لذلك بثلاثة أوجه:-

الأول : أن الضمير المجرور مع الجار بمنزلة الشئ الواحد ، ولهذا لا يكون الا متصلاً ؛ بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجار وعطف الاسم على الحرف لا يجوز .

الثانى : أجمع البصريون على أنه لا يجوز عطف المضمر المجرور على المظهر المجرور، فلا يجوز أن يقال :"مررت بك وزيد " لأن الأسماء مشتركة في العطف فكما لا يجوز أن يكون معطوفاً، فلا يجوز أن يكون معطوفاً عليه .

الثالث : أن المضمر المجرور يشبه التنوين من ثلاثة أوجه :

---

(١) – ينظر الخلاف في ائتلاف النصرة ص ٦٢ – همع الهوامع ١٨٩/٣ – حاشية الخضرى ١٥٥/٢ زيد

(٢) – يقول سيبويه : (ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور وذلك قولك : مررت بك وزيد .... كرهوا أن يشرك المظهر مضمرا داخلاً فيما قبله لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا نتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها وأنها بدل من اللفظ بالتنوين فصارت عندهم بمنزلة التنوين فلما ضعفت عندهم كرهوا أن يتبعوها الاسم) الكتاب ٣٨١/٢

(٣) – ينظر : المقتضب ١٥٢/٤

(٤) – ينظر : الأصول ٦١/٢

(٥) – ينظر اللمع ص ١٨٥

(٦) – ينظر : الفوائد والقواعد ٣٩٠/١

(٧) – ينظر : شرح المقدمة النحوية ص ٣٩٩

(٨) – ينظر الكشاف ٢٤١/١

أحدها : أنه على حرف واحد كما أن التنوين على حرف واحد .

الثانى :أنه لا يقوم بنفسه كما أن التنوين لا يقوم بنفسه.

الثالث :أنه يفتقر إلى ما يتصل به كافتقار التنوين إلى الاسم فكما لا يجوز العطف على التنوين فكذلك لا يجوز العطف على ما يشبه به .

يقول أبو البركات الأنباري : والاعتماد من هذه الأدلة على الأول .[١]

المذهب الثانى: مذهب الكوفيين[٢]،ويونس،[٣]والأخفش[٤]، والشلوبين[٥]، من البصريين جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، وحجتهم : مجئ ذلك في التنزيل وكلام العرب قال الله تعالى : " واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام " [٦]بالخفض[٧]وقال تعالى: "ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم " [٨]فما في موضوع خفض لأنه عطف على الضمير المخفوض في " فيهن " ، وقال تعالى :"لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة " [٩]فـ(المقيمين) في موضع خفض بالعطف على الكاف في (إليك) والتقدير فيه : يؤمنون بما أنزل إليك ، وإلى المقيمين الصلاة،ويجوز أن يكون عطفاً على الكاف في (قبلك) والتقدير فيه

---

(١) – الإنصاف ٤٦٧/٢

(٢) – ينظر رأى الكوفيين في : معانى الزجاج ٣٠٢/٢ – البيان في شرح اللمع للشريف عمر الكوفى ٢٤٠/١ –٢٤١ – إملاء ما من به الرحمن ١٦٥/١ – توجيه اللمع ص ٢٩٤– الاشباه والنظائر ٢٤٠/٢ .

(٣) – ينظر رأى يونس في : شرح الكافية الشافية ٥٦١/٢ – الارتشاف ٢٠١٣/٤

(٤) – يقول الأخفش:–" ..... وقال بعضهم : "الأرحام " جر والأول أحسن لأنك لا تجرى الظاهر المجرور على المضمر المجرور وقرأ الباقون في النصب عطفا على لفظ الجلالة أو على محل به" – معاني القرآن للأخفش ٢٢٤/١

(٥) - سورة النساء من الآية ١

(٦) – بالخفض عطفاً على الهاء المخفوضة في " به " قرأبها ابن عباس والحسن البصرى وحمزة ومجاهد وقتادة و والاعمش ويحيى بن وثاب وابن رزين ينظر النشر في القراءات العشر ٢٤٧/٢ – المبسوط في القراءات العشر ص ١٧٥ اتحاف فضلاء البشر ص ١٨٥.

(٧) – سورة النساء الآية ١٢٧

(٨) – سورة النساء من الآية ١٦٢

(٩) – سورة البقرة من الآية ٢١٧

: ومن قبل المقيمين الصلاة يعنى من أمتك ،وقال تعالى :" وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام " فعطف (المسجد الحرام) على الهاء في به.

و قال الشاعر-:

فاليَوْمَ قربَتْ تَهجُونا وَتَشتُمُنا ∴ فاذهبْ فمَا بِكَ والأيام مِنْ عجبِ [١]

ف(الأيام) خفض بالعطف على الكاف في (بك) و التقدير : بك و بالأيام

و قال الآخر :-

أكُرُّ على الكَتِيبَةِ لا أبالي ∴ أفيها كان حَتْفِي أم سِوَاهَا

فعطف "سواها" بأم على الضمير في "فيها" و التقدير : أم في سواها[٢]

و قال الآخر :

نُعَلِّقُ في مِثْلِ السّوَارِي سُيُوفَنَا ∴ وما بيْنَهَا والكَعْبِ غَوْطٌ نَفَانِفُ[٣]

ف(الكعب) : مخفوض بالعطف على الضمير المخفوض في (بينها) و التقدير : و ما بينها وبين الكعب غوط نفانف.

و قال الآخر :

هَلَّا سألت بِذِي الجَمَاجِمِ عَنْهُمُ ∴ وأبِي نُعَيْمٍ ذي اللِّوَاء المُحْرِقِ[٤]

---

(١) – بيت من البسيط بلا نسبة في الكتاب ٣٨٣/٢ ــ شرح أبيات الكتاب ١٤٥/٢ ــ اللمع ص١٨٥ ـــ الفوائد و القواعد ٣٩١/١ ــ شرح المقدمة النحوية ص ٩٩ الإنصاف ٤٦٤/٢ ــ توجيه اللمع ص ٢٩٤ ــ الإرشاد إلى علم الإعراب ص ٤٠٢ ــ شرح ابن يعيش ٧٩٠٧٨/٣ــ عمدة الحافظ ٦٣٤/٢ ـــ الهمع ٨٩/٣

(٢) – بيت من الوافر للعباس بن مرداس في شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص ١٥٨ خزانة الادب ٤٣٨/٢ بلا نسبة في الانصاف

(٣) – بيت من الطويل لمسكين الدرامى في المقاصد النحوية ١٦٤/٤ ــ بلا نسبة في معانى القرآن للفراء ٢٥٢/١ ــ الفوائد و القواعد ٣٩١/١ ـــ الانصاف ٤٦٥/٢ ــ عمد الحافظ ٦٣٥/٢ ـــ خزانة الأدب ١ ١٢٥/٥

(٤) – بيت من الكامل بلا نسبة في : الإنصاف ٤٦٦/٢ ــ شرح الكافية الشافية ٥٦٥/١ ـــ عمدة الحافظ ٦٣٥/٢ ـــ خزانة الأدب ١٢٥/٥

المذهب الثالث:ـ

مذهب الجرمى[١]و الزيادى[٢] جواز العطف على الضمير المجرور المتصل إذا أُكد بضمير مرفوع متصل نحو :(مررت بك أنت و زيد).

و قد ردّ أبو البركات الأنباري[٣] أدلة الكوفيين مخرجاًما استشهدوا به بعدة تخريجات مختلفة فـ (الأرحام) في الآية مجرور بالقسم، أو مجرور بباء مقدرة حذفت لدلالة الأول عليها و أما الآية " يستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن و ما يتلى عليكم"[٤]فهى في موضع رفع بالعطف على لفظ الجلالة أو في موضع جر بالعطف على (النساء) و أما قوله تعالى:- " و المؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك و المقيمين "[٥]فـ(المقمين) في موضع نصب على المدح، أو في موضع جر بالعطف على (ما أنزل إليك).

و الآية " و صد عن سبيل الله ،و كفر به ، و المسجد الحرام" فـ(لمسجد الحرام) معطوف على (سبيل الله) لا على (به).

وأما قول الشاعر :-

اذْهَبْ فَمَا بِكَ والأَيّامِ مِنْ عَجَبِ

فالأيام ، مجرور على القسم لا بالعطف على الكاف في (بك).

وأما قول الشاعر :-

أفيها كان حَتْفِي أم سِوَاهَا

ف(سواها) في موضع نصب على الظرفية و ليس مجروراً على العطف.

و أما قول الشاعر :

---

(١) – ينظر رأى الجرمى في : شرح الكافية ٣٢٠/١ ـــ الارتشاف ٢٠١٣/٤ ـــ الهمع ١٩٠/٣

(٢) – ينظر : رأى الزيادى في : الارتشاف ٢٠١٣/٤ ـــ الهمع ١٩٠/٣

(٣) –ينظر : الانصاف ٤٦٧/٢ – ٤٧٤

(٤) – سورة النساء من الآية ١٢٧

(٥) – سورة النساء من الآية ١٦٢

و مابيْنَهَا والكَعْبِ غَوْطٌ نَفَانِفُ[١]

ف(الكعب) مجرور على تقدير تكرير (بين) مرة أخرى ؛ و التقدير : (و ما بينها و بين الكعب).

ثم يرى الأنبارى في نهاية حديثه أن حمل هذه الشواهد على العطف على الضمير المجرور من الشاذ الذى لا يقاس عليه .

و هو ما ذهب إليه ابن عطية[٢]،والعكبرى[٣]،و ابن يعيش[٤].

و قد اختار أكثر النحويين كابن معط[٥]،و ابن الخباز[٦]،و ابن الحاجب[٧]، وابن أبي الربيع[٨]،و ابن عصفور[٩]،و ابن هشام[١٠] مذهب جمهور البصريين.

أما ابن مالك[١١] فقد وافق جمهور الكوفيين فإعادة الجار عنده مختارة لا واجبة ،و ذلك لضعف أدلة البصريين ؛ لأن شبه ضمير الجر بالتنوين لو منع من العطف عليه بلا إعادة الجار لمنع منه مع الإعادة لأن التنوين،لا يعطف عليه بوجه، و لأنه لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده و الإبدال منه، لأن التنوين لا يؤكد ولا يبدل، منه و ضمير الجر يؤكد و يبدل منه ،بإجماع فللعطف أسوة بهما.

أما القول بأن ضمير الجر؛ غير صالح لحلوله محل ما يعطف عليه فامتنع العطف عليه إلا مع إعادة الجر لأن حق المعطوف و المعطوف عليه أن يصلحا لحلول كل واحد منهما محل الآخر؛ فقد ضعفه ابن مالك بأنه لو كان حلول كل

---

(١) –سبق تخريج الأبيات
(٢) – ينظر : المحرر الوجيز ١٠/٤
(٣) – ينظر : إملاء ما من به الرحمن ١٦٥/١
(٤) – ينظر : شرح المفصل ٧٨/٣
(٥) – ينظر : الفصول الخمسون ص ٢٣٧
(٦) – ينظر: توجيه اللمع ص ٢٩٤
(٧) – ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٤٥٥/١
(٨) – ينظر: البسيط في شرح الجمل ٣٤٥/١
(٩) – ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٢/١
(١٠) – ينظر : شرح اللمحة البدرية ٣٠٦/٢
(١١) – ينظر : شرح التسهيل ٢٣٢/٣ ــ٢٣٣

منهما محل الآخر شرطا في صحة العطف لم يجز نحو:- (رب رجل و أخيه) و لا (كل شاة و سخلتها بدرهم) و أمثال ذلك كثير فكما لم يمتنع فيها العطف لا يمتنع في نحو :(مررت بك وزيد).

و بالنظر فيما سبق أقول:

إن موقف الكوفيين من العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار يبدو واضحاً و ليس كما زعم أبو البركات الأنبارى ونقله عنه العكبرى و النحويون كما تقدم ،فالكوفيون لم يمنعوا العطف و لم يجيزوه مطلقاً فليس العطف على الضمير المجرور عندهم بجائزٍ مع الاستحسان؛ فقد ذهب الفراء إلى قبحه كما يرى الأخفش جوازه و إن كان الأحسن عنده عدم العطف ، و هو ما آراه صحيحاً و أولى بالقبول و ذلك لثلاثة أوجه:-

الأول : الآيات الشاهدة كثيرة و الأبيات الشعرية متعددة مما لا يمكن معه الإنكار لذلك قال ابن مالك:

"ولأجل القراءة المذكورة و الشواهد لم أمنع العطف على ضمير الجر، بل نبهت على أن عود حرف الجر مع المعطوف مفضل على عدم عوده ، و كذا حكم المعطوف على ظاهر مجرور بعيد و النصب فيهما عند عدم العودة وعدم رفع المحل أجود من الجر ".

الثانى : قراءة حمزة و"الأرحام" بالكسرة قراءة صحيحة ثبتت عن ثقة فلا يمكن ردها.

الثالث: ضعف أدلة البصريين،و ردها كما أوضح ابن مالك.

المسألة التاسعة

هل تأتى (أو) بمعنى (الواو) وبمعنى (بل)؟

ذهب سيبويه [١] وجمهور البصريين أن (أو) العاطفة لأحد الشيئين أو الأشياء تفيد الاشتراك في اللفظ لا في المعنى .

ويرى ابن مالك [٢] أن(أو)تفيد التشريك في اللفظ والمعنى ، ولما كان قول المتقدمين، إنها لأحد الشيئين أو الأشياء معنى عاما؛ فقد ذكر لها النحويون معانى أخرى أكثر تفصيلاً ، وإن كان الرضى [٣] يري أن ما ذكره المتقدمون هو معناها الحقيقى والمعانى الأخرى مستفادة من غيرها .

وفيما يلى أهم المعانى التي ذكرها النحويون :-

الأول : الشك . ذهب سيبويه [٤]،وجمهور النحويين كالشلوبين[٥]، وابن عصفور، وابن الحاجب [٦]، وابن مالك[٧]، وأبو حيان [٨]، أنها تكون للشك في الخبر والاستفهام نحو : (قام زيد أو عمرو) ،(وأقام زيد أو عمرو).

وذهب العكبرى[٩]، وابن يعيش [١٠] أن الشك لا يكون إلا في الخبر ، بينما يرى ابن فارس [١١] أن الشك لا يكون إلا في الاستفهام.

---

(١) – قال سيبويه : (وأما " أو " فإنما يثبت بها بعض الأشياء) الكتاب ١٦٩/٣
(٢) – ينظر : شرح الكافية الشافية ٥٤٧/١
(٣) – ينظر : شرح الكافية ٣٧٠/٢
(٤) – قال سيبويه : (أو) يثبت بها بعض الأشياء وتكون في الخبر والاستفهام يدخل عليها هذا الخبر) الكتاب ١٦٩/٣
(٥) – ينظر : التوطئة ص ١٩٩
(٦) – ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢٠٧/٢
(٧) – ينظر : شرح التسهيل ٢٢٠/٣ – شفاء العليل ٢/ ٧٨٦
(٨) – ينظر :الارتشاف ١٩٨٩/٤
(٩) – ينظر : اللباب ٤٢٢/١
(١٠) – ينظر : شرح المفصل ٩٩/٨
(١١) – ينظر :الصاحبى ص ٨٨

الثانى: التخيير .

أثبت هذا المعنى المبرد[١]، والفارسى[٢]، وابن فارس ،[٣]والعكبرى، [٤]والشلوبين[٥]، كما في قوله تعالى :" فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة"[٦].

الثالث : الإباحة .

أثبت لها هذا المعنى سيبويه [٧] ، ومثل لها المبرد [٨] ، والفارسى[٩] ، والشلوبين[١٠] بقولهم : جالس الحسن أو ابن سيرين .

والفرق بين التخيير والإباحة ؛ أن الإباحة يجوز فيها الجمع بين المتعاطفين، أو الاقتصار على أحدهما ، وفى التخيير لا يجوز الجمع بل يتحتم أحدهما[١١]

الرابع : التفصيل أو التقسيم .

نص على هذا المعنى العكبرى[١٢] ،والشلوبين[١٣] ، وأبو حيان [١٤] ، في قوله تعالى : " وقالوا لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً أو نصارى"[١٥] وعبر عنه ابن مالك [١٦] بالتفريق المجرد يعنى: المجرد عن المعانى السابقة،ويرى المرادى[١٧] أن تعبير

---

(١) – ينظر : المقتضب ١٤٨/١
(٢) – ينظر الإيضاح ص ٢٢٣
(٣) – ينظر الصاحبى ص ٨٩
(٤) – ينظر اللباب ٤٢٣/١
(٥) – ينظر : التوطئة ص ١٩٩
٦– سورة المائدة من الآية٨٩
(٧) – يقول سيبويه : (هذا باب " أو " في غير الاستفهام تقول : جالس زيداً أو خالداً أو بشراً كأنك قلت : جالس أحد هؤلاء ولم ترد إنساناً بعينه ففي هذا دليل أن كلهم أهل لأن يجالس) الكتاب ٣ / ١٤٨
(٨) – ينظر : المقتضب ١/ ١٤٨
(٩) – ينظر الإيضاح : ص ٢٢٣
(١٠) – ينظر : التوطئة ص ١٩٩
(١١) – ينظر : رصف المباني ص ١٣١
(١٢) – ينظر : اللباب ١/ ٤٢٣
(١٣) – ينظر شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٦٧٣
(١٤) – ينظر : التذييل والتكميل ١٦٥/٤
(١٥) – سورة البقرة من الآية ١١١
(١٦) – ينظر : شرح التسهيل ٣/ ٢٢٠ – شفاء العليل ٢ / ٧٨٦
(١٧) – سورة البقرة من الآية ١١١

ابن مالك أولى من التقسيم ؛لأن استعمال الواو فيما هو تقسيم أجود من استعمال (أو).

الخامس: الإبهام

ذكر هذا المعنى ابن الحاجب[١] ،وابن أبى الربيع[٢]في قوله تعالى : "وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون"[٣]قال الأربلي : "[٤]أبهم حالهم لمصلحة اقتضتها الحكمة الإلهية"،ومثل الرضى[٥] لهذا المعنى بقوله تعالى " أتاها أمراً ليلاً أو نهاراً " [٦]وذكر ابن خروف[٧]والمرادى[٨]؛ انها جاءت للإبهام في قوله تعالى :" وإنا وإياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين " [٩]

السادس : مجيئها للإضراب بمعنى (بل)

ذهب الفراء " وجمهور الكوفيين [١٠]أن (أو) تأتى بمعنى (بل) للإضراب.

وقد رد ابن جنى[١١] ما ذهب إليه الفراء ؛ بأن (أو) في أصل وضعها أن تكون لأحد الشيئين ، أين كانت ، وكيف تصرفت أما الفراء فقد خفى عليه ذلك حتى نقلها عن أصل بابها فجعلها بمعنى (بل).

ونص سيبويه علي أن (أو) تأتى بمعنى (بل) للإضراب بعد النفى إذا أعدت العامل حيث قال:- "ألا ترى أنك إذا أخبرت فقلت :"لست بشراً أو لست

---

(١)- ينظر : الايضاح في شرح المفصل ٢٠٧/٣
(٢)- ينظر : البسيط ٣٤٢/١
(٣)- ينظر : سورة الصافات من الآية ١٤٧
(٤)- ينظر : جواهر الأدب ص ٢١٣
(٥)- ينظر :شرح الكافية٣٧٠/٢
(٦)- سورة يونس من الأية ٢٤
(٧)- ينظر : شرح الجمل لابن خروف
(٨)- ينظر : الجنى الدانى ص ٢٢٨
(٩)- سورة سبأ من الأية ٢٤
(١٠)- ينظر : ارتشاف الضرب ١٩٩١/٤
(١١)- ينظر : الخصائص ٤٥٧/٢

عمراً" أو قلت : "ما أنت ببشر أو ما أنت بعمرو" لم يجئ الإ على معنى (بل) ما أنت بعمرو بل لست بشرا[١] "

واحتج الكوفيون[٢]بمجئ(أو) للإضراب كثيراً في كتاب الله تعالى وكلام العرب كما في قوله تعالى " : وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون" [٣]أي بل يزيدون.

وقول الشاعر :

بَدَتْ مثل قَرْنِ الشمس في رَوْنَقِ الضُّحَى ∴ وصُورَتِهَا أو أَنْتِ في العَيْنِ أَمْلَحُ[٤]

أراد " بل " .

السابع : موافقتها (الواو).

ذهب الكوفيون[٥]،والأخفش[٦] ، والجرمى[٧] ، والأزهرى[٨]، أن " أو " تأتى بمعنى الواو احتجاجاً بقوله تعالى :" ولا تطع منهم آثما أو كفوراً " [٩]

وبقول النابغة

قالت: ألا لَيْتَمَا هذَا الحَمَامُ لَنَا ∴ إِلَى حَمَامَتِنَا، أو نِصْفُهُ فَقَدِ[١٠]

---

(١)- الكتاب ١٨٨/٣

(٢)- ينظر :آمالى ابن الشجرى ٧٧/٣

(٣)- سورة الصافات من الآية ١٤٧

(٤)- البيت من الطويل لذى الرمة في ديوانه ص ١٨٥٧- الخصائص ٤٥٨/٢ -الإنصاف ٤٧٨/٢ بلا نسبة في اللباب ٤٢٤/١ – شرح الجمل لابن عصفور ١٩١/١ – جواهر الأدب ص ٢١٥

(٥)- ينظر :ائتلاف النصرة ص ١٤٨

(٦)- ينظر : معانى القرآن للأخفش ٣٤/١ ، ٢، ٤٩١ – الجنى الدانى ص ٢٣٠ – المغنى ٦٢/١

(٧)- ينظر : الجنى ص ٢٣٠- المغنى ٦٢/١

(٨)- ينظر : ارتشاف الضرب ١٩٩١/٤

(٩)- سورة الإنسان من الآية ٢٤

(١٠)- البيت من البسيط للنابغة في ديوانه ص ١٤ – مجاز القرآن ٣٥/١ الكتاب ١٣٧/٢ – الخصائص ٤٦٠/٢ اللمع ص ٣٢٠ – آمالى ابن الشجرى ٣٩٧/٢ -٥٦١- الإنصاف ٤٧٩/٢ شرح المفصل لابن يعيش ٥٤/٨-٥٨- التوطئة ١٧٧- شرح الجمل لابن عصفور ٢١٤/١ – شرح التسهيل ٤١٨/١ – شرح الكافية الشافية ٢١٣/١ عمدة الحافظ ١٣٥/١ –

والشواهد على هذا النحو كثيرة .

وقد اعترض جمهور البصريين[١]علي ما ذهب إليه الكوفيون في الموضعين السادس والسابع السابقين مجئ (أو) بمعنى (بل) و (الواو).

محتجين على ذلك بأن الأصل في (أو) أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام، بخلاف (الواو) و (بل)؛ لأن الواو معناها الجمع بين الشيئين ،و (بل) معناها الإضراب وكلاهما مخالف لمعنى (أو)، والأصل في كل حرف ألا يدل إلا على ما وضع له ولا يدل على معنى آخر .

يقول الأنبارى :" فنحن تمسكنا بالأصل ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل ومن عدل عن الأصل بقى مرتهنا بإقامة الدليل ولا دليل لهم يدل على صحة ما ادعوه"[٢]

وقد رد أدلة الكوفيين بأن قوله تعالى :" وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون"[٣] لا حجة لهم فيه من وجهين :

الأول : أن (أو) للتخيير والمعنى : أنهم إذا رآهم الرائى تحير في أن يقدرهم مائة ألف أو يزيدون .

الثانى : أن (أو) للشك والمعنى : أن الرائى إذا رآهم يشك في عدتهم لكثرتهم

ونص الرمانى[٤] أن مذهب سيبويه أن(أو) في الآية للتخيير .

كما يرى ابن جنى [٥]والواسطى[١] أن(أو) أين وقعت فهى لأحد الشيئين .

تذكرة النحاة ٣٥٣- المغنى١/٦٣ بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٢٤ – الأصول ١/ ٢٢٣ الأزهية ص ٨٨ – اللسان "قدد"

جُل النحاة يستشهدون بهذا البيت على أن "ليت" إذا اتصلت بها "ما" الزائدة لم تخرجها عن أصلها من الاختصاص بالجملة الاسمية

(١)- ينظر : مجاز القرآن لأى عبيدة ١٧٥/٢ املاء ما من به الرحمة ٢٢/١ أمالى ابن الشجرى ٧٧/٣ ائتلاف النصرة ص ١٤٩

(٢)- ينظر : الإنصاف ٤٨٠/٢-٤٨١

(٣)- سورة الصافات من الآية ١٤٧

(٤)- ينظر : الحروف ص ٧٨

(٥)- ينظر : اللمع ص ١٧٩

(١)- ينظر : شرح اللمع ص ١٢٢

ويرى ابن الخباز[١]أن(أو) في الآيه جاءت على الحَزْر؛ أي أن الرائـــى إذا رآهم قال : "هم مائة ألف أو أكثر" .

وهو ما ذهب إليه ابن خروف[٢]،وابن أي الربيع[٣] فـــ(أو)فى الآية للإبهام .

وذهب ابن عصفور[٤] أنها للشك بالنظر إلى المخاطبين؛لأن الشك مـــن الله مستحيل. ويرى ابن يعيش [٥] أن مجئ(أو) بمعنى (الواو) من الشاذ الذى لا يقاس عليه .

بينما يرى الرضى [٦] أن(أو) تأتى للإضراب بمعنى (بل) فلا يكون بعدها إلا الجمل فلا يكون حرف عطف، بل حرف استئناف نحو : (أنا أخـــرج اليـــوم أو أقيم) أي (بل أقيم)كما في الآية أي :(بل يزيدون) وكذا قوله تعالى :- " لَمْـــحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ " [٧]أي : بل هو أقرب .

يقول الزبيدى :- "وينبغى أن يكون الأصح ما قاله الكوفيون "[٨].

وقال بعض الكوفيين[٩] أن(أو) بمعنى الواو .

أما البيت :

بَدَتْ مثل قَرْنِ الشمس في رَوْنَقِ الضُّحَى ∴ وصُـــورَتِهَا أو أَنْـــتِ فِي العَـــيْنِ أَمْلَـــحُ[١٠]

فقد رده أبو البركات الأنبارى[١١] بأن الرواية الصحيحة :- (أم أنت فـــي العين أملح)أو أن (أو) فيه للشك وليست بمعنى (بل) لأن مذهب الشعراء أن يخرجوا الكلام مخرج الشك وإن لم يكن هناك شك كما في قول الشاعر :

---

(١)- ينظر : شرح اللمع ص ٢٨٦
(٢)- ينظر : شرح الجمل لابن خروف ٣٢٥/١-٣٢٦
(٣)- ينظر : البسيط ٣٤٢/١
(٤)- ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١٩١/١
(٥)- ينظر : شرح المفصل ٨/
(٦)- ينظر : شرح الكافية ٣٦٩/٢
(٧)- سورة النحل من الآية ٧٧
(٨)- ائتلاف النصرة ص ١٤٩
(٩)- ينظر : مغنى اللبيب ٦٤/١
(١٠)- سبق تخريج البيت
(١١)-ينظر : الإنصاف ٤٨١/٢

فَيَـا ظَبْيَـةُ الوَعْسَـاءِ بَـيْنَ جَلاجِـلٍ ∴ وَبَـيْنَ النّقَـا آأنـتِ أَمْ أُمُ سَـالِمِ[١]

وقول الشاعر :

بِاللّـهِ يـا ظَبَيـاتِ القَـاعِ قُلْـن لنـا ∴ لَـيْلايَ مِـنكنّ أَم لَيلَـى مـن البَشَـرِ[٢]

وهو ما تابعه فيه ابن عصفور[٣] فالصحيح عنده أن (أو) للشك ويكون المعنى أبدع؛ كأنه قال : لإفراط شبهها بقرن الشمس لا أدرى هل هي مثلها أو أملح؟ فالشك فيه دلالة على إفراط الشبه، فيكون ذلك مثل قول ذي الرمة : فيا ظبية إلا ترى أن قوله : " أأنت أم أم سالم " أبلغ من أن يقول : "هي كأنها أم سالم" لأن الشك يقتضى إفراط الشبه حتى لا يلتبس أحد الشيئين بالآخر .

ويرى الأربلى[٤] أن تقدير (أو) في البيت : (بل أنت) لامتناع العطف إذ حقه صحة قيام المعطوف مقام المعطوف عليه ،وقد انتفت ها هنا؛ إذ لا يصح قيام (أنت أملح)مقام (قرن الشمس)ومنه قوله تعالى : كلمح البصر أو هو أقرب لامتناع (كهو أقرب)[٥]

وأما قوله تعالى :" ولا تطع منهم آثما أو كفور[٦] "

فقد ردّه الأنبارى[٧] أيضا بأنه ؛لا حجة فيه لأن (أو) للإباحة أي: قد أبحتك كل واحد منهما كيف شئت كما تقول في الأمر:(جالس الحسن أو ابن سيرين) أي :- قد أبحتك مجالسة كل واحد منهما كيف شئت، والمنع بمنزلة الإباحة .

---

(١) - البيت من الطويل لذى الرمة في ديوانه ص ٧٦٧- الكتاب ٥٥١/٣ – شرح أبيات سيبوية للنحاس – أدب الكتاب ص ٢٢٤- الخصائص ٤٥٨/٢ – اللمع ص ١٩٣ الأزهية ص ٣٦ – أمالى ابن الشجرى – شرح المفصل ١١٩/٩ لسان العرب (جلل)

(٢)- البيت من البسيط بلا نسبة الانصاف ٤٨٢/٢- أوضح المسالك٢٧٢/٤ معجم شواهد العربية ٢٢٩- معجم الشواهد النحوية ص ٢٢١

(٣)- ينظر : شرح الجمل ١٩١/١

(٤)- ينظر : جواهر الأدب ص ٢١٥

(٥)- سورة النحل من الأية ٧٧

(٦)- سورة الانسان من الآية ٢٤

(٧)- ينظر : الانصاف ٤٨٣/٢

وهو ظاهر مذهب سيبويه كما تقدم إلا أن الأنباري يمنع مجئ(أو) للإضراب مطلقا؛ أما سيبويه فقد أجاز مجئ(أو)للإضراب بشرطين: تقدم نفى أو نهى ،وإعادة العامل لذلك فقد منع أن تكون (أو) للإضراب في الآيه حيث قال :

"..... وإذا أرادوا معنى أنك لست واحداً منهما قالوا : لست عمراً ولا بشراً أو قالوا : أو بشرا كما قال عز وجل:ولا تطع منهم آثما أو كفورا . ولو قلت: أولا تطع كفوراً انقلب المعنى".[١]

يعنى أنه يصير إضراباً عن النهى الأول ونهياً عن الثانى فقط فينقلب المعنى.

وقد تابع سيبويه في ذلك المبرد[٢]،والرمانى[٣]، وابن السراج[٤]، والعكبري[٥]، وابن الحاجب[٦].

وهو ما أوضحه الإربلي بقوله :"إذا دخل حرف النفى أو النهى على الإباحة فقد رفعها فلا يجوز له فعل شيء منها ، ولأنه معها كان له فعل أيهما أراد ، فينتفى الجائز فيلزم المنع مطلقاً ، وتبقى (لا) مقدرة مع الثانى"[٧].

بينما وافق ابن مالك[٨] مذهب الكوفيين حيث يرى : أنه إذا وقع نهى أو نفى قبل (أو) كانت بمعنى (الواو)مردفة بلا كما في الآية : " ولا تطع منهم آثما او كفورا "،كما يرى نيابة كل من (الواو) و (أو) عن أختها فتستعمل كل منهما مقام الأخرى وجعل من أحسن شواهد نيابة (أو) عن (الواو) قول النبى ﷺ:" اسكن

---

(١)- الكتاب ١٨٨/٣
(٢)- ينظر : المقتضب١٤٨/١ – ٣٠٤/٣
(٣)- ينظر : الحروف للرماني ص٧٧
(٤)- ينظر : الأصول ٥٦/٢
(٥)- ينظر : اللباب ٤٢٣/١
(٦)- ينظر : الإيضاح في شرح المفصل
(٧)- جواهر الأدب ص ٢١٤
(٨)- ينظر : شرح التسهيل ٢٢٢/٣، شفاء العليل ٧٨٧/٢

أحدُ فما عليك إلا نبى أو صديق أو شهيد"[١]. وقول ابن عباس ﷺ:- " كل ما شئت واشرب ما شئت ما أخطأك اثنتان ، سرف أو مخيلة "

أما قول الشاعر:

قالت: أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا ∴ إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ[٢]

فقد رده الأنبارى[٣] بأن الرواية الصحيحة :(ونصفة فقد) فلا يكون للكوفيين فيه شاهد، وعلى التسليم بأن الرواية صحيحة ف(أو) فيه باقية على أصلها والتقدير : (ليتما هذا الحمام أو هو ونصفه) فحذف المعطوف عليه وحرف العطف كقوله تعالى : " فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت"[٤] أي فضرب فانفجرت .

وقد رد الشيخ /محمد محى الدين عبدالحميد [٥] ما ذهب إليه أبي البركات الأنبارى مؤيداً مذهب الكوفيين مجئ(أو) بمعنى الواو بأمرين أحدهما :

أن البيت يروى (ونصفه) بالواو ،إذا رويت عبارة بروايتين دل ذلك على أن الكلمتين بمعنى واحد.

الثانى : أن فتاة الحى التي حكى عنها النابغة قالت : ألا ليتما.....كانت قد تمنت هذا الحمام و نصفه منضماً إلى حمامتها و لو كانت (أو) على أصلها لم تصلح هذه الحسبة.

كما أن تعصب الأنبارى لمذهب البصريين جعله يخرج البيت على حذف المعطوف عليه وحرف العطف وأن تقدير الكلام:(ليتما هذا الحمام لناهو ونصفه) مع بقاء أو علي أصل معناها، وهذا بعيد كما أنه لا مستند له من قواعد النحو ؛ لأن المعهود أن يكون المحذوف حرف العطف و المعطوف كما في قوله تعالي:

---

(١)- حدثنا سعيد قتادة عن أن بن مالك قال رسول الله صلى الله عليه و سلم صعد النبى "ص" و معه أبو بكر و عمر و عثمان فرجف بهم فضربه برجله و قال: " اثبت أحد فما عليك الإنبى أو صديق أو شهيد " صحيح البخارى- كتاب أصحاب النبى ٤ - ٥٦٣(٣٦٧٥)

(٢)سبق تخريج البيت

(٣)- ينظر : الانصاف ٤٨٣/٢

(٤)- سورة البقرة من الآية ٦٠

(٥)- ينظر : الإنتصاف من الإنصاف ٤٧٩/٢-٤٨٠

"فقلنا اضرب بعصاك الحجر " أي : فضرب فانفجرت فالمحذوف هو فاء العطف، والفعل بعدها فأما ما قدره الأنباري في البيت ؛فمعطوف علي اسم مذكور بحرف مذكور، وعاطف آخر لاسم مذكور علي المعطوف المحذوف ،وعلي فرض التسليم بجواز ذلك ما صحّ المعني ؛لأن معني البيت : وصف هذه الفتاه بدقة النظر وسرعة الحساب فكيف يتفق ذلك مع شكها فيما تتمناه.

و أرى أن ما ذهب إليه الكوفيون من مجيء(أو) للإضراب بمعنى (بل)، ولمطلق الجمع ،بمعنى الواو لا يمكن إنكاره ؛ لكثرة الشواهد الواردة من الكتاب والسنة و الشعر و النثر مع اتساق المعنى و تناسبه، و ضعف ما ذهب إليه الأنبارى،من تأويل للأبيات الواردة مع إقراره بكثرتها كما تقدم و ما آراه إلا التعصب لمذهب البصريين.

المسألة العاشرة
القول في رافع الفعل المضارع؟

اختلف النحويون في عامل الرفع في الفعل المضارع إلى المذاهب التالية[١] :

المذهب الأول : يرتفع المضارع لوقوعه موقع الاسم من حيث [٢]إن وقوع الفعل المضارع موقع الاسم يكسبه قوة أشبه بها الاسم،والابتداء يوجب الرفع فكذلك ما أشبهه، كما أنه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله ،فوجب أن يعطى أقوى الإعراب ،وأقوى الإعراب الرفع.

وهو مذهب سيبويه،وجمهور النحويين؛كالمبرد[٣]،وابن السراج[٤]، والفارسى[٥]، وابن جنى[٦]،والواسطى[٧]،وابن بابشاذ[٨] ، والزمخشرى[٩] ، وابن عصفور[١٠] .

المذهب الثانى : أن رافع الفعل المضارع تجرده من النواصب، والجوازم وبه قال الفراء [١١] وجمهور الكوفيين [١٢] حيث إن تجرده من العوامل اللفظية، واستقلاله دونها يدل على قوته ؛فأشبه المبتدأ .

---

(١) – ينظر الخلاف في : الخصائص ٦٣/١ – التبين في مسائل الخلاف ص ٢٢٤ الكافى في الإفصاح ق ٢ / جـ٢ / ٢٣١ – ائتلاف النصرة ص ١٢٧ – الاشباه والنظائر ٢ / ١٤٥ .

(٢) – يقول سيبويه (هذا باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للاسم اعلم انها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ أو موضع اسم بنى على المبتدأ أو في موضوع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبنى على مبتدأ ..... فإنها مرتفعة وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع وهى سبب دخول الرفع فيها) الكتاب ٩/٣ .

(٣) – ينظر المقتضب ٥/٢ .

(٤) – ينظر : الأصول ١٤٦/٢

(٥) – ينظر الايضاح ص ٨١

(٦) – ينظر اللمع ص ٢٠٥ – ٢٠٦

(٧) – ينظر : شرح اللمع ص ١٥٦

(٨) – ينظر : المقدمة النحوية ص ٢٣٣

(٩) – ينظر : المفصل ص ٢٤٥ – التخمير في شرح المفصل ٢١٨/٣

(١٠) – ينظر : المقرب ص ٣٣٧ شرح المقرب ق١ / جـ١/ ١١٢

(١١) – ينظر : معانى القرآن للفراء ١ / ٥٣

(١٢) – ينظر رأى الكوفيين في الخصائص ٦٣/١ – اللباب في علل البناء والإعراب ٢٥/٢ – شرح الجمل لابن عصفور ٦٠/١

المذهب الثالث: أنا العامل حروف المضارعة في أوله وهو مذهب الكسائى[١]ذلك لأن الفعل قبل حرف المضارعة مبنى، وبعد وجوده صار معرباً، فإذا دخل عليه ناصب أو جازم بطل عمل حرف المضارعة .

المذهب الرابع : أنه ارتفع بنفس المضارعة وهو مذهب ثعلب[٢] والزجاج [٣].

المذهب الخامس :أنه ارتفع بالإهمال وهو مذهب الأعلم [٤]

المذهب السادس : أن رافعه التعرى من العوامل اللفظية مطلقاً ،وهو مذهب جماعة من البصريين[٥] منهم الأخفش .

المذهب السابع : أنه ارتفع بالسبب الذى أوجب له الإعراب وذلك لأن الرفع نوع من الإعراب[٦].

ويلاحظ من الآراء المتقدمة أمران :

- الأول : أن الخلاف ليس في رافع الفعل المضارع فقط بل في نوع العامل أيضاً أمعنوى أم لفظى ؟ والراجح :أن العامل معنوى؛ حتى ادعى ابن مالك[٧]أنه لا خلاف في ذلك، وهذا غير صحيح ؛ فالكسائى يرى أن رافع المضارع عامل لفظي وهو حرف المضارعة كما تقدم .
- الثانى: لا خلاف بين البصريين والكوفيين في أن الذى رفع الفعل المضارع ثمة شبة بينه وبين المبتدأ ،ولكنهم اختلفوا في تحديد هذا الشبه.

---

(١) – ينظر : توجيه اللمع ص ٣٥١ – شرح الكافية للرضى ٢/٢٣١ – الارشاد إلى علم الإعراب ص ٤٤٢ .
(٢) – ينظر : اللمحة البدرية ٢/٣٣٦ – توضيح المقاصد ٤/١٧٢
(٣) – ينظر : شرح التصريح على التوضيح ٢/٢٢٩
(٤) – ينظر رأى الأعلم في الهمع ١/٥٢٧ وقد وافق الأعلم في كتابه النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/٣١٢ – ٣١٣ جمهور البصريين .
(٥) – ينظر : شرح المفصل ٧/١٢
(٦) – ينظر :الهمع ١/٥٢٧
(٧) – ينظر : شرح التسهيل ٣/٣٢٨

فسيبويه يرى [١] أن الأفعال المضارعة للأسماء تكون مرتفعة إذا كانت في موضع اسم مبتدأ نحو (يقول زيد ذاك)، أو في موضع اسم بنى على مبتدأ نحو كـ (زيد يقول ذاك) أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبنى على مبتدأ نحو:(هذا رجل يقول ذاك)،أو في موضوع اسم منصوب نحو:(هذا زيد يقول ذاك) أو في موضع اسم مجرور نحو : (مررت برجل يقول ذاك) فهذه الأفعال جميعاً مرتفعة ، ووقوعها في هذه المواضع ألزمها الرفع وكينونتها في موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كينونته مبتدأ .

أما الفراء وجمهور الكوفيين فيرون:- أن الشبه بين المضارع والمبتدأ هو التجرد؛ بمعنى وقوع المضارع ولم يتقدم عليه ناصب أو جازم كالمبتدأ إذا لم يتقدم عليه ناسخ.

ولهذا اعترض الفراء والكوفيون على مذهب سيبويه وجمهور البصريين بعدة أمور[٢]. :

الأول : لو كان العامل فيه صحة وقوعه موقع الاسم ؛ لوجب أن يعرب بإعراب الاسم الذى يقع موقعه سواء أكان مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً.

الثانى: أن وقوعه موقع الاسم منتقض بخبر (كاد) حيث لا يقع موقع الاسم مع القول برفعه.

الثالث : أن وقوعه موقع الاسم منتقض برفع الفعل بعد أدوات التخصيص ، وبعد السين وسوف ، ووقوعه صلة فليست من مواضع الاسم .

وقد ردّ أبو البركات الأنباري [٣] مذهب الكوفيين من ثلاثة أوجه :

<u>الأول</u> : أن قول الكوفيين : " إنه يرتفع بتعريه من العوامل الناصبه والجازمة" فاسد: وذلك لأنه يؤدى إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم ، ولا

---

(١) – ينظر : الكتاب ٣/٩-١٢

(٢) – ينظر النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/٣١٢ – ٣١٣ – ترشيح العلل في شرح الحمل للخوارزمى ص ٢٥ – شرح الجمل لابن عصفور ١/٦٠ – حاشية الخضرى ٢/٢٥١

(٣) – ينظر : أسرار العربية ص ٢٩ – الانصاف ٢/٥٥٣ .

خلاف بين النحويين أن الرفع قبل النصب والجزم فلما أدى قولهم إلى خلاف الإجماع وجب أن يكون فاسداً .

وقد سبق الأنباري إلى هذا القول ابن الوراق [١] فهو وإن كان يرى أن ما ذهب إليه الفراء أقرب إلى الصواب ، إلا أنه مع ذلك فاسد ؛ لأن قوله يوجب أن يكون الرفع بعد النصب والجزم .

ووافقهما في هذا الاعتراض أيضاً العكبرى[٢] وابن يعيش[٣].

و أرى أن كلام الفراء لا يؤدى إلى ما قرره الأنباري فالأصل أن يأتي الفعل المضارع مجرداً عن عوامل النصب والجزم لأنها تطرأ عليه في مواضع معينة، وليس الأصل أن يكون مقترناً بها فيبقى أن الأصل في المضارع التجرد .

ويلاحظ أن الأنباري عبر عن مذهب الكوفيين بالتعري عن العوامل اللفظية وهو رأى الأخفش وبعض البصريين وأراهما قريبين في اللفظ ؛إلا أن يراد بالتعري العدم كما فسره ابن يعيش [٤] فضعيف لأن العدم لا يصلح أن يكون عاملاً؛ لأنه لا اختصاص له بشئ والعامل ينبغي أن يكون مختصا.

الثانى :- قولهم " لو كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي أن يكون منصوباً أو مجروراً ..."

ردّه الأنبارى بأن المضارع لم يكن منصوباً أو مجروراً ، إذا قام مقام اسم منصوب أو مجرور لأن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال ،وهو فعل؛ فلهذا لم يكن عامل الاسم عاملاً فيه.

وقد سبقه سيبويه الى هذا الرد حيث قال :-

" ومن زعم أن الأفعال ترتفع بالابتداء فإنه ينبغي له أن ينصبها إذا كانت في موضع ينتصب فيه الاسم ويجرها إذا كانت في موضع ينجر فيه الاسم ولكنها ترتفع بكينونتها في موضع الاسم."[٥]

---

(١) - ينظر : علل النحو ص ١٨٩
(٢) - ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب ٦٢/٢
(٣) - ينظر : شرح المفصل ١٢/٧
(٤) - ينظر : شرح المفصل ١٢/٧
(٥) - الكتاب ١١/٣

وهو ما شرحه السيرافى[١] من قبل أن العوامل التي للأسماء لا تعمل في الأفعال ،ولا تتسلط عليها ، فلم يعتبر اختلاف إعراب الأسماء في إعراب الأفعال ؛ إذ كان لا تأثير لذلك في الأفعال ، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم . [٢]

فالرافع عند جمهور البصريين للمضارع هو صحة وقوعه موقع الاسم مطلقاً لا كونه واقعاً موقع اسم مرفوع أو منصوب أو مجرور فرافعه صلاحيته للوقوع موقوع الاسم .

الثالث: قول الكوفيين " إنه لو كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم؛ لكان ينبغي أن لا يرتفع في قولهم:- "كاد زيد يقوم" لأنه لا يجوز أن يقال:- " كاد زيد قائماً".

فقد رده الأنباري[٣] بأنه فاسد لان الأصل أن يقال: " كاد زيد قائماً " بدليل أن الشاعر ردّه إلى الأصل لضرورة الشعر في قوله :

فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آئباً ∴ وكم مثلها فارقتها وهي تصفر[٤]

إلا أنه لما كانت (كاد) موضوعة للتقريب من الحال، واسم الفاعل ليس دلالته على الحال بأولى من دلالته على الماضى،عدلوا عنه إلى (يفعل) لأنه أدل على مقتضى (كاد)،ورفعوه مراعاة للأصل فدل ذلك على صحة مذهب البصريين .

وهذا ما ذكره سيبويه[٥]حيث جعل من المواضع التي يرتفع فيها المضارع لحلوله محل الاسم ما بعد(كاد) نحو:(كدت أفعل ذاك) فالفعل (كاد) لا ينصب الأفعال ولا يجزمها (وأفعل) بعد (كاد) هي بمنزلتها في (كنت أفعل)إلا أن الأسماء لا تستعمل في (كاد) وما ماثلها؛ ولما كان قولك :" كنت أفعل " يجوز في

---

(١) – ينظر : شرح الكتاب للسيرافى ٧٦/١
(٢) – ينظر التعليقات الوفية ٢٥٤/١
(٣) – ينظر الانصاف ٥٥٤/٢
(٤)– بيت من الطويل لتأبط شراً في ديوانه ص ٩١ – شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص ٨٣ – اللسان " كيد" خزانه الأدب ٣٧٤/٨ – بلا نسبة في الايضاح في شرح المفصل ١٣/٢ – عمدة الحافظ ٨٨٩/٢ .
(٥) – ينظر : الكتاب ٩/٣-١٢

موضعه (كنت فاعلا) صار قولك :" كدت أفعل" شبيهاً بقولك: "كدت فاعلاً" ثم وضعت (أفعل) في موضع (فاعل) ونظير ذلك كثير في العربية .

وأري أن هذا القول معترض ؛لأن وضع (فاعل) موضع (أفعل) بعد (كان) وارد و مستعمل في كلام العرب ولا شيء، فيه أمامجئ(فاعل) بعد (كاد) فليس من المستعمل، وما جاء منه فمردود أو مؤول ،وليس على حقيقته، مع ادعاء سيبويه أن ذلك كثير في العربية ،لذلك يظل السؤال قائماً ؛ لماذا رفع المضارع بعد (كاد) فيقولك: "كدت أفعل"؟

علماً بأن سيبويه علل منع مجئ الأسماء في خبر (كاد) و(عسى) بأن:معنى هذه الأفعال معنى ما تدخله (أن) ولذلك تركوا الأسماء لئلا ينقضوا هذا المعنى وعلى ما قرره سيبويه نسأل: إذا كان الاسم لا يقع خبراً عن هذه الأفعال فلماذا رفع المضارع بعدها مع أنه لم يقع موقع الاسم؟

وقد زاد السيرافي[١] وجهين آخرين لرفع الفعل بعد (كاد):-

الأول : أن (كاد) لما لم يكن عاملاً في الفعل تعرى من العوامل اللفظية فناسب الأفعال التي تقع موقع الأسماء في تعريها في ذلك فرفع بهذه المناسبة .

الثانى : أن (كاد زيد يفعل) أصلها (يفعل زيد) ودخلت (كاد) تقريباً لهذا المعنى ، ومشارفة له، ولم يكن مما يجوز أن يعمل فبقى على أصله .

وهو ما ذهب إليه العكبري [٢]وابن يعيش [٣]وغيرهم من النحويين[٤] إذ أن الأصل في خبر (كاد) أن يكون اسماً ، وإنماً أقيم الفعل مقامة ليدل على قرب الزمان

لذلك يرى ابن جني:[٥] أن قول الشاعر " وما كدت آئبا " استعمل فيه الشاعر الأصل المرفوض الاستعمال موضع الفعل الذى هو فرع ،وذلك أن قولك: "كدت

---

(١) – ينظر : شرح الكتاب للسيرافى ٧٧/١ – ٧٨
(٢) – ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب ٢٦/٢
(٣) –ينظر : شرح المفصل ١٣/٧
(٤) – ينظر : شرح الدرة الألفية لابن القواس ٣١٣/١ – ٣١٥
(٥) – ينظر : الخصائص ٣٩١/١

أقوم "أصله""كدت قائماً " ولذلك ارتفع المضارع أي: لوقوعه موقع الاسم، فأخرجه الشاعر على أصله المرفوض، كما يضطر الشاعر إلى مراجعة الأصول المهجورة عن مستعمل الفروع .

أما المرزوقي فيرى أن الرواية الصحيحة:-

فَأَبْتُ إلَى فَهْمٍ وَلم أك آيبا ∴ وكم مثلها فارقتها وهي تصفر[1]

حيث قال متعجباً من اختيار صاحب الحماسة لرواية :" وما كدت آئبا:

"ولا أدرى لم اختار هذه الرواية؟ ألأن فيها ما هو مرفوض في الاستعمال شاذ ؟أم لأنه غلب في نفسه أن الشاعر كذا قاله في الأصل ؟ وكلاهما لا يوجب الاختيار،ويروى : ولم آل آيبا..... والأول أحسن [2]".

وبناء على ذلك يتضح أن الفعل في هذا الموضع لم يقع موقع الاسم ومع ذلك جاء مرفوعاً فما رافعه ؟.

أما الأمر الثالث من اعتراض الكوفيين وهو: وقوع الفعل المضارع بعد أدوات التخضيض ،وبعد السين وسوف، ووقوعه صلة وليست من مواضع الاسم، فقد أغفله أبو البركات الأنباري بينما جعله سيبويه [3] من المواضع التي يرتفع فيها الفعل المضارع نحو : (هلا يقول زيد ذاك) و(هلا لا تعمل في اسم ولا فعل) فكأنك قلت : " يقول زيد ذاك " إلا أن من الحروف ما لا يدخل إلا على الأفعال التي في موضوع الأسماء المبتدأة، وتكون الأفعال أولى من الأسماء حتى لا يكون بعد هذه الحروف مذكور يليها إلا الأفعال .

ولكن :-

هل معنى الجملة لم يختلف بدون حرف التحضيض ؛فالكلام معها طلبى مسوق للتحضيض لا يحتمل صدقاً ولا كذبا، وليس الأمر كذلك عند فقدها ؛ لأن

---

(١)- بيت من الطويل لتأبط شراً في ديوانه ص ٩١ – شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص ٨٣ – اللسان " كيد" خزانه الأدب ٣٧٤/٨ – بلا نسبة في الايضاح في شرح المفصل ١٣/٢ – عمدة الحافظ ٨٨٩/٢ .

(٢) – ينظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص ٨٣- ٨٤

(٣) – ينظر الكتاب ٩/٣: ١٢

الكلام حينئذ خبر كما أن الاسم لا يقع بعدها ؛ فما الذي رفع المضارع بعدها وهو لم يقع موقع الاسم؟ ومثل ذلك ينطبق على السين وسوف .

ويرى السيرافى[١] ،والعكبرى[٢]، وابن يعيش [٣]أن السين وسوف إذا دخلا على الفعل صارا من صيغة الفعل بمنزلة الألف واللام إذا دخلا على الاسم .

كما جعل سيبويه أيضاً من المواضع التي يقع فيها المضارع موقع الاسم صلة الموصول نحو :(ائتني بعدما تفرغ) فـ (ما تفرغ بمنزلة الفراغ) وتفرغ صلة مثل ذلك إذا قلت : " بعد الذى تفرغ" فالفعل (تفرغ) في موضع مبتدأ لأن، (الذى) لا يعمل في شيء والأسماء بعده مبتدأة.

وأجاب الرضى[٤] عن ذلك بأن صلة الموصول نحو:(جاء الذى يضرب) فيقال : (جاء الذى ضارب هو) على أن ضارب خبر مقدم و(هو) مبتدأ مؤخر .

وأرى أن ما ذهب إليه سيبويه وتبعه فيه الرضى واضح التكلف بعيد عن الاستعمال العربى .

وقد اختار مذهب الفراء من النحويين ابن السيد [٥] وابن الخباز[٦] وصححه ابن خروف وابن الحاجب[٧]وابن مالك[٨]والمرادى[٩] وابن هشام [١٠] لسلامته من النقض بخلاف مذهب البصريين فإنه ينتقض بكثير من الأساليب التي يستعمل فيها المضارع ولا يكون حالاً فيها محل الاسم فلو قلنا بمذهب البصريين لكان الفعل في هذه المواضع بلا رافع.

أما قول الكسائى فقد ضعفه أبو البركات الأنبارى من ثلاثة أمور :-

---

(١) – ينظر: شرح الكتاب للسيرافى ٧٨/١
(٢) – ينظر اللبان في علل البناء والإعراب ٢٦/٢
(٣) – ينظر : شرح المفصل ١٣/٧
(٤) – ينظر شرح الكافية ٢ /٢٣١
(٥) – ينظر إصلاح الخلل ص ٥٥
(٦) – ينظر الغرة المخفية ١٥٣/١ – توجيه اللمع ص ٣٥٠
(٧) – ينظر شرح المقدمة الكافية ٣ /٨٦٦
(٨) –ينظر التسهيل ص ٢٢٨ – شرح التسهيل ٣ / ٣٢٩ – شرح الكافية الشافية ١٥١٩/٣
(٩) – ينظر شرح المرادى ٤ / ١٧٢
(١٠) – ينظر الجامع الصغير ص ١٦٩ – شرح شذور الذهب ص ٣٥

أحدها : أنه كان ينبغي أن لا تدخل عليه عوامل النصب والجزم لأن عوامل النصب والجزم لا تدخل على العوامل .

الثانى:- أنه لو كان الأمر على ما زعم لكان ينبغي أن ينتصب بدخول النواصب ، ولا ينجزم بدخول الجوازم لوجود الزائد في أوله فلما انتصب وانجزم دل على فساد مذهبه .

الثالث : أن حروف المضارعة صارت جزءاً من الفعل وبعض الكلمة لا يعمل فيها.

وقد ضعف رأى الكسائى أيضا للأسباب نفسها ابن الوراق[١] ،والعكبرى[٢]، وابن الخباز [٣] وابن يعيش[٤]، وغيرهم [٥] أما المذاهب الأخرى فلا يخفى ضعفها ولهذا لم يتعرض لها الأنباري ، فالقول بأن المضارع ارتفع بالمضارعة . مردود بأن المضارعة سبب للإعراب، وليست عاملاً للرفع، كما أن المضارعة ملازمة للفعل رفعاً ونصباً وجزماً، وإذا كان الأمر كذلك كان المضارع في حالة النصب والجزم له عاملان؛ المضارعة وتطلب رفعه والناصب أو الجازم ويطلب نصبه أو جزمه.

أما رأى الأعلم القائل بأن رافع المضارع هو الإهمال فضعيف إذا أريد بالأهمال عدم العامل أما إذا اريد به التجرد فهو مذهب الفراء .

وأما المذهب السابع وهو أنه ارتفع بالسبب الذى أوجب له الإعراب فهو يرجع في حقيقته إلى ما ذهب إليه ثعلب .[٦]

---

(١) – ينظر : علل النحو ص ١٨٨
(٢) – ينظر : اللباب ٢٦/٢
(٣) – ينظر الغرة المخفية ١٥٣/١
(٤) – ينظر : شرح المفصل ٧ /١٣
(٥) – ينظر : التعليقات الوفية ١ /٢٥٤
(٦) – ينظر : محاضرات في النحو ص ٦٥ – ٧٥

وبالنظر فيما سبق أقول :

إن ما ذهب إليه الفراء وجمهور الكوفيين هو الأولى بالقبول وذلك لوجهين[١]

الأول : سلامته من النقض بخلاف مذهب البصريين فإنه ينتقض بكثير من الأساليب التي يستعمل فيها المضارع ولا يصح أن يكون حالاً محل الاسم نحو : (هلا تفعل) و(جعلت أفعل) وبنحو:(مالك لا تفعل) لأنه لم يسمع وقوع الاسم بعد (مالك) وإن كانت الجملة في تأويله لأنها حال أي : أي شيء ثبت لك حالة كونك غير فاعل؟ فلو قلنا برأى البصريين ؛لكان الفعل في هذه المواضع مرفوعاً بلا رافع لأن الاسم لا يقع في شيء من ذلك .

الثانى: قول البصريين :"إن التجرد عدم والعدم لا ينسب إليه عمل" لا يستقيم؛ فقد روعى في المبتدأ خلوه عن العوامل اللفظية كما أن التجرد عن الناصب والجازم يعنى استعمال المضارع على أول أحواله مخلصاً عن أى لفظ يقتضى تغيره، واستعمال الشئ والمجئ به على صفة ما ليس بعدمى".

(١) – ينظر شرح التسهيل ٣ / ٣٢٩ – شرح الكافية الشافية ٢ / ١٠٧ شرح ابن الناظم ص ٤٧٤ – المقاصد النحوية ٤ / ١٧٣

الخاتمة

وفيما يلى أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث :

يمكن إيجاز منهج أبي البركات الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف فيما يلي:

اولاً : إن القارئ لكتاب الإنصاف يلاحظ أنه أمام عالم غزير العلم قوي الفهم واسع الاطلاع يعرف جيداً كيف يناقش القضايا بأسلوب علمي مركز ، فقد سلك أبو البركات الأنباري في كتابه منهجاً فريداً يقوم علي الوضوح في التعبير ، وبسط القول في المذاهب و الآراء ، مع صفاء العبارة ، ووضوح الفكرة ، وحسن التنظيم ، فهو حين يعرض لمسائل الخلاف بين النحويين ، نجده يفصل القول فيه ،ويسترسل في ذكر أدلته وحججه ، وذلك واضح في كل مسألة في الكتاب .

ثانياً : اهتمامه بذكر الشواهد النحوية من قرآن وشعر و نثر، فهو يكثر من الإستشهاد بالقرآن الكريم فقلما تخلو صفحة من الكتاب لا يستشهد فيها بالقرآن، كما جاوز عدد الأبيات الشعرية التي استشهد بها أكثر من خمسمائة شاهد ، كما استشهد أيضاً بأقوال العرب و أمثالهم ، وقد جاء ذلك في المرتبة الثالثة .

ثالثاً : اهتمامه بذكر مسائل الخلاف النحوي ليس بين علماء البصرة والكوفة فقط بل بين النحاة الذين سبقوه جميعاً فالكتاب يؤكد ولع أبي البركات الأنباري وشغفه بالخلاف النحوي فهو لا يقف من هذه المسائل موقف الناقد ، وإنما نجده يقف موقف الناقض البصير الذي يختار ما يراه صحيحاً ، ويلتمس له الدليل مبيناً سبب الرجحان ، ويرد ما يراه ضعيفاً ويورد عليه الحجة و البرهان .

رابعاً : اهتمامه بنسبة الآراء النحوية إلي أصحابها في بعض الأحيان كأن يقول مثلاً قال المبرد ... ، وقال الفراء... ، و ذهب الكسائي ... .

ولكنه أحياناً أخري لا يهتم بنسبة الأقوال إلي أصحابها فكثيراً ما نجده يعرض الرأي بلا نسبة فيقول منهم من تمسك .

خامساً :يعد الأنباري من أهم و أشهر من اجتهد في الخلاف النحوي وذلك لأنه استطاع جمع أهم المسائل الخلافية وتفصيلها.

سادساً :الأصل عند الأنباري ألا يحتج بشعر مجهول القائل وخاصة إذا كان هذا القول مخالفاً لقاعدة نحوية أجمع عليها نحاة البصرة .

سابعاً :هناك بعض النصوص وردت بروايتين دفعت الأنبارى إلى اعتبار الرواية التي توافق أسسه وقياساته وآراءه التي قال بها هي الصحيحة .

ثامناً :لجأ الأنبارى إلى التأويل عند عدم مناسبة ظاهر النص للقاعدة التي قال بها .

تاسعاً :غلب على منهج الأنبارى تأويل الشواهد المختلفة من القراءات والشواهد الشعرية .

عاشراً :عن طريق الحذف والتقدير والشذوذ استطاع الأنبارى توجيه الخلاف لصالح البصريين برد النصوص التي تخالف قواعدهم وإن كان الصواب خلاف ذلك .

والله الموفق

ثبت المصادر والمراجع

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف بن أبى بكر الزبيدى تحقيق د/ طارق الجنانى – عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية ط ، الأولى ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للشيخ أحمد بن محمد البنا تحقيق د/ شعبان محمد إسماعيل – دار الكتب – ط . الأولى ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسى – تحقيق / رجب عثمان ، د/رمضان عبد التواب ط . أولى ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م – مكتبة الجانجى – القاهرة – مطبعة المدنى .
- الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشى ت ٦٩٥ هـ – تحقيق د/ عبدالله الحسينى بركات – د/محسن سالم العميرى – دار إحياء التراث – ط . الأولى ١٤١٠ هـ – ١٩٨٩م .
- الأزهية في علم الحروف للهروي تحقيق / عبدالمعين الملوحى ١٤٠١ هـ – ١٩٨١م.
- أسرار العربية للأنبارى تحقيق / محمد بهجة البيطار – مطبوعات المجمع العلمى بدمشق – لا .ط .
- أسرار النحو لابن كمال باشا تحقيق د/ أحمد حسن حامد ، دار الفكر عمان، لا ط ، لا ت .
- الأشباه والنظائر – للسيوطى – وضع حواشيخ / فريد الشيخ – دار الكتب العلمية – بيروت – ط . الأولى – ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١م .
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل لابن السيد البطليوسى ، تحقيق د/ حمزة النشرتى – دار الكتب العلمية – بيروت ط . الأولى ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣م .
- الأصول في النحو لابن السراج تحقيق د/ عبد الحسين الفتلى مؤسسة الرسالة – ط. الرابعة ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م .

- الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطى – تحقيق د / أحمد قاسم .
- إملاء ما من به الرحمن للعبكرى تحقيق / إبراهيم عطوه ط الثانية ، ١٣٨٩– ١٩٦٩م.
- آمالى الزجاجى تحقيق وشرح د/ عبدالسلام هارون – دار الجيل – بيروت – ط . الثانية ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧م.
- آمالى السهيلى تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا – المكتبة الأزهرية للتراث ٢٠٠٢م.
- آمالى ابن الشجرى تحقيق د/ محمود محمد الطناحى – مكتبة الخانجى – القاهرة – ط . الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .
- إنباه الرواه على أنباه النحاه للقفطى تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم – دار الكفر العربى ط . الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف الإنبارى تحقيق د/ محيى الدين عبدالحميد – المكتبة العصرية – صيدا .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام تحقيق د/ محمد محيى الدين عبدالحميد ط . ١٤١٧ هـ ١٩٩٩م.
- الإيضاح العضدي لأبى على الفارسى تحقيق د/ كاظم بحر المرجان عالم الكتب ط . الثانية ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م .
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب تحقيق د/ موسى بناي العليلى – الجمهورية العراقية وزارة الشئون الدينية – دار إحياء التراث .
- البحر المحيط في التفسير لأبى حسان بعناية / صدقى محمد جميل – دار الفكر ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢م .
- البسيط لابن أبى الربيع في شرح جمل الزجاجى تحقيق د/ عياد بن عبيد الثبيتى ط . الأولى ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م – دار الغرب الإسلامي .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – المكتبة العصرية – بيروت .

- البيان في شرح اللمع للشريف عمر بن إبراهيم الكوفى تحقيق د/ علاء الدين حموية – دار عمار – ط الأولى .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعبكرى تحقيق د/عبدالرحمن بن سليمان العثيمين – دار العرب الإسلامي – بيروت لبنان – ط . الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
- التخمير للخوارزمى تحقيق د/ عبدالرحمن بن سليمان العثيمين – مكة المكرمة – دار الغرب الإسلامي – بيروت ، ط . الأولى ١٩٩٠م.
- تذكرة النحاة لأبى حيان الأندلسى تحقيق د/ عفيفى عبدالرحمن مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م .
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبى حسان الأندلسى تحقيق د/حسن هنداوي – دار القلم – ط . الأولى – ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م ، ١٤١٢ هـ – ٢٠٠٠م .
- التعليقات الوفية في شرح الدرة الألفية للشريشى – الجزء الأول – تحقيق د/ محمد سعيد – رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية .
- التعليقة على كتاب سيبويه لأبى على الفارسى تحقيق د/ عوض بن حمد القوزىط . الأولى ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م .
- توجيه اللمع شرح اللمع لابن الخباز تحقيق أ.د/ فايز دياب دار السلام ط. الأولى ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي شرح وتحقيق د/عبدالرحمن على سليمان – مكتبة الكليات الأزهرية – ط . الأولى ١٣٩٦هـ – ١٩٧٦م.
- التوطئة لأبى على الشلوبين تحقيق د/ يوسف أحمد المطوع – ط . الثانية ١٤٠١ هـ – ١٩٩٨م .
- الجمل في النحو للجرجانى تحقيق / فتح الله صالح المصرى ١٩٩٢م.
- الجمل في النحو للزجاجى تحقيق/ على توفيق الحمد مؤسسة الرسالة لات.

- الجنى الدانى في حروف المعانى للمرادي . تحقيق د/ فخر الدين قباوة ، أ/محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية – بيروت – ١٩٨٣م.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب للإربلى قدم له د/ إميل بديع يعقوب . دار النفائس – ط .الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩١ م.
- حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك شرحها وعلق عليها / تركى فرحات المصطفى .ط . الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م – بيروت – دار الكتب العلمية.
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك دار الفكر – لاط – لا ت .
- حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب لابن هشام ضبط وتصحيح عبدالسلام محمد أمين – دار الكتب العلمية – بيروت – ط . الأولى١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- الخصائص لابن جنى تحقيق / محمد على النجار دار الكتاب العربى – بيروت لا ط – لا ت .
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علوم العربية للشنقيطي تحقيق وشرح / عبدالعال سالم مكرم – دار البحوث العلمية – الكويت – ط. الأولى ١٩٨١م.
- رصف المباني للمالقى تحقيق / أحمد محمد الخراط – مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق .
- سر صناعة الإعراب لابن جنى قدم له د/ فتحى عبدالرحمن حجازى تحقيق /أحمد فريد أحمد – المكتبة التوفيقية .
- شرح ابن الناظم على الفية ابن مالك تحقيق د/ عبدالحميد السيد عبدالحميد دار الجبل – بيروت .
- شرح ألفية ابن مالك لابن طولون تحقيق د/ عبدالحميد جاسم الكبيس ط . الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- شرح أبيات سيبويه للنحاس ، تحقيق د/ زهير غازى زاهد . ط. الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- شرح أبيات سيبويه للسيرافى تحقيق / محمد الريح هاشم ، دار الجبل ط . الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- شرح الأشمونى تحقيق حسن حمد ، إشراف إميل يعقوب ط . الأولى ١٩٩٨م – دار الكتب العلمية – بيروت .
- شرح التسهيل لابن مالك تحقيق محمد عبدالقادر عطا – طارق فتحى السيد ط.الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م دار الكتب العلمية .
- شرح الجمل لابن عصفور / قدم له ووضع هوامشه / فواز الشعار إشراف / إميل يعقوب – دار الكتب العلمية ط . الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك تحقيق د/عبدالحميد السيد – دار الجيل – بيروت
- شرح ألفية بن مالك لابن طولون تحقيق د/عبدالحيمد جاسم الكبيسىط ، الأولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢م
- شرح الجمل لابن خروف تحقيق / سلوى محمد عمر – جامعة أم القرى ١٤١٩هـ .
- شرح الجمل لابن هشام دراسة وتحقيق د/ على محسن عيسى – عالم الكتب ط. الثانية ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م .
- شرح ديوان الحماسة للمرزوقى نشره / أحمد أمين و / عبدالسلام هارون دار الجيل – بيروت – ط .الأولى ، ١٤١١ هـ ١٩٩١م.
- شرح الدرة الألفية لابن القواس تحقيق د/ على موسى الشرملى مكتبة الخريجى – الرياض – ط . الأولى – ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥م .
- شرح شذور الذهب . تحقيق / محمد سيد كيلانى ، ط. الأولى ، ١٢٨٠هـ - ١٩٨٠م.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك تحقيق / عدنان عبدالرحمن الدورى – مطبعة العانى – بغداد – ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- شرح عيون كتاب سيبويه لأبى نصر هارون المجريتى القرطبى تحقيق / عبدربه عبداللطيف ط الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

- شرح كافية ابن الحاجب للرضى – دار الكتب العلمية – بيروت ١٤١٥-١٩٩٥م .
- شرح الكتاب للسيرافى – الجزء الأول – تحقيق د/ رمضان عبدالتواب و د/محمود فهمى حجازى د/ محمد هاشم عبدالدايم – الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م.
- شرح اللمحة البدرية في علم العربية لابن هشام تحقيق د/ صلاح راوى . ط الثانية .
- شرح اللمع في النحو للواسطى قدم له د/ رمضان عبدالتواب تحقيق د/رجب عثمان . مكتبة الخانجى – القاهرة – ط الأولى ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠م.
- شرح المفصل لابن يعيش ، مكتبة المتنبى – لا ط – لا ت .
- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين تحقيق د/ تركى بن سهو العتيبى مؤسسة الرسالة ط . الثانية ١٤١٤ هـ ١٩٩٤ م
- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب تحقيق / جمال عبدالعاطى مخيمر – مكة المكرمة – الرياض – ط الأولى ١٤١٨ – ١٩٩٧م
- شرح المقرب لابن عصفور تأليف الدكتور / على محمد فاخر – الأولى ١٤١١ هـ / ١٩٩٠ م – مطبعة السعادة .
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلى دراسة وتحقيق د/ الشريف عبدالله الحسينى المكتبة الفيصلية ط الأولى ١٤٠٦ – ١٩٨٦م .
- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلى تحقيق د/ محسن سالم العميرى – جامعة أم القرى ١٤١٩ هـ
- علل النحو لابن الوراق تحقيق / محمود جاسم الجرويش – مكتبة الرشيد – الرياض – ط الأولى – ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.
- علل التثنية لابن جنى دراسة وتحقيق د.محمد أبو المكارم قنديل سلاسل للطباعة – طنطا – لا ط ١٤١٣ ه ـ - ١٩٩٢ م.
- العوامل المائة النحوية للجرجانى ومعه شرح العوامل المائة للشيخ خالد الأزهرى تحقيق د / البدراوى زهران – دار المعارف ط الأولى ١٩٨٣م .

- الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لابن الخباز تحقيق حامد العبدلى – مطبعة العانى – دار الأنبار – بغداد – الرمادى .
- الكافى في الإفصاح لابن أبى الربيع الأندلسى تحقيق د/ فيصل الحفيانى – الرياض – ط الأولى – ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١م.
- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبرى تحقيق / غازى مختار طليمان – دار الفكر – ط الأولى ١٤١٦ هـ ١٩٩٥ م .
- اللمع لابن جنى تحقيق د/ حسين شرف ط . الأولى ١٩٧٩.
- محاضرات في النحو تأليف أ.د/ محمد أبو المكارم قنديل ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م .
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق د/ محمد كامل بركات جامعة أم القرى ط الأولى ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢م.
- مشكل إعراب القرآن لمكى بن أبى طالب تحقيق / حاتم صالح الضامن ط الثانية ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م . مؤسسة الرسالة .
- معانى الحروف للرمانى تحقيق / عبدالفتاح شلبى – مصر – ١٩٧٣م.
- معانى القرآن للأخفش تحقيق د/ هدى محمود قراعة ، ط الأولى ١٤١١ هـ – ١٩٩٠م .
- معانى القرآن للفراء – الجزء الأول – تحقيق د/ أحمد يوسف نجاتى ود/محمد النجار – دار الكتب المصرية .
- معانى القرآن للفراء – الجزء الثانى والثالث – تحقيق د/ أحمد يوسف نجاتى ود/ محمد النجار – دار الكتب المصرية .
- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام تحقيق د/ محمد محيى الدين عبدالحميد – مطبعة المدنى .
- المفصل في علم العربية للزمخشرى – دار الجيل – بيروت .
- المقتضب للمبرد تحقيق أ.د/ عبدالخالق عضيمة – ط الثانية المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

- المقدمة الجزولية في النحو للجازولى تحقيق د/ شعبان عبدالوهاب ومراجعة د/ حامد نيل – د/ فتحى جمعة لا ط ، لا ت .
- المقرب ومعه مثل المقرب لابن عصفور تحقيق / عادل أحمد عبدالموجود / على محمد معوض – دار الكتب العلمية بيروت – ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد طنطاوى ط الثانية – دار المعارف .
- النشر في القراءات العشر لابن الجزرى صححه / على محمد الصباغ – دار الفكر.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطى تحقيق أحمد شمس الدين ط الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .
- رصف المباني للمقالى تحقيق / أحمد محمد الخراط – مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق .
- سر صناعة الإعراب لابن جنى قدم له د/ فتحى عبدالرحمن حجازى تحقيق / أحمد فريد أحمد – المكتبة التوفيقية .
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك تحقيق د/ عبدالحميد السيد عبدالحميد دار الجيل – بيروت .
- شرح ألفية ابن مالك لابن طولون تحقيق د/ عبدالحميد جاسم الكبيس ط ، الأولى ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢م. شرح أبيات سيبويه للنحاس ، تحقيق / د/زهير غازى زاهد .ط. الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٣٦٤٥
الفصل الأول :وفيه ثلاث مباحث	٣٦٤٨
المبحث الأول: التعريف بأبي البركات الأنباري.	٣٦٤٩
المبحث الثاني: نشأة الخلاف النحوي.	٣٦٥٤
المبحث الثالث : الأصول النحوية عند أبى البركات الأنبارى	٣٦٥٩
الفصل الثانى :الآراء التى انحاز فيه الأنبارى للبصريين والرأى فيها للكوفيين	٣٦٧٣
المسألة الأولى : القول في إعراب المثنى وجمع المذكر السالم .	٣٦٧٤
المسألة الثانية : القول في إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه .	٣٦٨١
المسألة الثالثة : التعجب من البياض والسواد دون غيرهما .	٣٦٨٥
المسألة الرابعة : هل يقع الفعل الماضى حالاً ؟	٣٦٩٠
المسألة الخامسة : هل تكون (سوى) اسماً او تلزم الظرفين ؟	٣٦٩٦
المسألة السادسة : هل تقع (من) لابتداء الغاية في الزمان ؟	٣٧٠٢
المسألة السابعة : هل يجوز توكيد النكرة توكيداً معنوياً ؟	٣٧١١
المسألة الثامنة : هل يجوز العطف على الضمير المخفوض ؟	٣٧١٦
المسألة التاسعة : هل تأتى (أو) بمعنى الواو وبمعنى (بل) ؟	٣٧٢٢
المسألة العاشرة : القول في رافع الفعل المضارع .	٣٧٢٢
الخاتمة	٣٧٤٢
المصادر والمراجع	٣٧٤٤
الفهرس	٣٧٥٢